# أربع رسائل في النحو

١- «الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم» للزجّاج ت ٣١١ هـ

٢- «الخاطريات (المنسية)» لابن جنّي ت ٣٩٢ هـ

٣- «الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام» لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ

٤- «رسالة في إعراب قوله تعالى: (أرأيتكم)» للشهاب الخفاجي ت ١٠٦٩ هـ

حققها وعلّق عليها

## الدكتور عبد الفتاح سليم

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف



مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

٢٠٦٥٢

# أَرْبَعُ رسائل فى النَّحو

١ - «الإبانة والتفهيم عن معانى ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾» للزَّجَّاج ت ٣١١هـ

٢ - «الخاطريات (المنسية)» لابن جنى ت ٣٩٢ هـ

٣ - «الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام» لابن هشام الأنصارى ت ٧٦١هـ

٤ - «رسالة فى إعراب قوله تعالى ﴿أرأيتكم﴾»

للشهاب الخفاجى ت١٠٦٩هـ


حقَّقها وعلَّق عليها

**الدكتور عبد الفتاح سليم**

**الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة**

**جامعة الأزهر الشريف**



الناشر

**مكتبة الآداب**

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى adabook@ hotmail. com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الحمد لله رب العالمين

هذه رسائل أربع مخطوطة فى النحو، يَسَّرَ الله لى الوصول إليها، فَقُمْتُ بتحقيق كُلٍّ منها، والتعليق عليه بما لا يُخِلُّ ولا يُثْقِل.

* **(الرسالة الأولى)**: توضِّح كل ما يتعلق بجملة البَسْمَلَة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من جهة الصنعة النحوية المفصَّلة، وهى لأبى إسحاق الزَّجَّاج، المتوفَّى سنة ٣١١هـ.

* و**(الرسالة الثانية)**: مسائلُ سقطت عَفْوًا من محقق كتاب (الخاطريات) لأبى الفتح عثمان بن جنى، المتوفَّى سنة ٣٩٢هـ، وقد تجمَّع لَدَىَّ قَدْرٌ صالح يستحق أن يطلق عليه «رسالة»، عَنْوَنْتُهُ بعنوان (الخاطريات المنسية).

* و**(الرسالة الثالثة)**: تُزِيلُ غموض بعض مسائل الاستفهام، وتفرق بين أهمّ أدواته وما يقع فى حَيِّزها، وهى بعنوان (الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام) للإمام ابن هشام الأنصارى، المتوفَّى سنة ٧٦١ هـ.

* **أما (الرسالة الرابعة)**: فَتُوضِحُ ما ذكره النحويون فى إعراب قوله تعالى: ﴿أرأيتكم﴾ للإمام شهاب الدين الخفاجىّ، المتوفَّى سنة ١٠٦٩هـ.

**أسأل الله - عَزَّ وجَلَّ - أن ينفع بها مُحِبِّى العربية، ودَارِسِيها، والمشتغلين بها، هو من وراء القصد، نِعْمَ المُوَفِّقُ المُعِين.**

**د. عبد الفتاح السيد سليم**
**السيدة زينب**

**٢٠ من المحرم ١٤٢٤هـ**
**٢٣ من مارس ٢٠٠٣م**

# الإبانَةُ والتَّفْهيمُ

# عن معانى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن السَّرِىّ الزَّجّاج

المتوفَّى سنة ٣١١هـ

# تمهيد

في دار الكتب المصرية مخطوطة صغيرة بعنوان «الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها»، وهى تتضمن أسئلة لغوية مختلفة عن ألفاظ البسملة الأربعة «بسم، الله، الرحمن، الرحيم» من حيث المعنى والأصلُ والاشتقاقُ والإعرابُ والترتيبُ وغير ذلك. وهى مُودَعَةٌ فى الدار برقم (٦٧ نحو ش)، وقد صُوِّرَ منها نسختان من الميكروفيلم: إحداهما برقم ٣٦٧٧، والأخرى برقم ١٣٩٥٨.

* وتقع هذه المخطوطة فى خَمْسَ عَشْرَةَ صفحةً، منها إحدى عشرة صفحة كُتِبَتْ على استقامة الصفحة - كما هو المعتاد فى كتابة المخطوطات وغيرها، وباقيها - وهو أربع صفحات - كُتِبَ بعرض الصفحة.

وأما عدد الأسطر فمختلف، أدناه ثلاثة وعشرون سطراً بالصفحة الواحدة، وبكل سطر سِتَّ عَشْرَةَ كلمةً، وقد تزيد.

وأما الخط فهو فارسى، عَسِرُ القراءة، يحتاج إلى مزيد من التَّأَنِّى والصبر؛ لرداءته، وتكْرار بعض ألفاظه، وسقطاته الإملائية والنحوية.

* وقد نُسِبَتْ هذه المخطوطة - فى عنوانها - إلى الزَّجّاجىّ؛ إذ جاء العنوان هكذا: (رسالة فى بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها للزجاجى)، وهو الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، صاحب «الإيضاح فى علل النحو»، و«الجُمَل فى النحو».

وعلى ذلك جَرَى (بروكلمان) فى كتابه «تاريخ الأدب العربى» (٢/١٧٦) نقلاً عما جاء فى فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.

لكن من يقرأ فى المخطوطة يرى غير ذلك؛ فقد جاء بعد أسطر قليلة من مقدمتها قول الكاتب: «قال أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِىِّ الزَّجَّاج»، كما كُرِّرَ هذا القول مرة أخرى فى أثناء المخطوطة، وذلك إقرار صريح بأن صاحب هذه المخطوطة هو الزَّجَّاج، المتوفى سنة ٣١١هـ.

ومما يؤكد ذلك أن الكتب التى ترجمت للزجاجيّ لم تذكر له كتابًا بهذا العنوان، ولا شيئًا يتعلق بأسئلة خاصة بالبسملة، وإنما ذَكَرَتْ له - غَيْرَ الكتب الخاصة بالنحو - كتابًا فى اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل، وهو كتاب أَحْصَى فيه الزّجّاجيّ أسماءَ الله تعالى، وذكر ما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق، كما ذكرت له مسائل متفرقة، وهى إحدى عَشْرَةَ مسألةً جمعها الزجاجى، وبعث بها فى جواب له عن سؤالٍ وُجِّه إليه، وقد ذكرها السيوطى فى كتابه (الأشباه والنظائر فى النحو)، وكِلاَ الكتابين مغاير للأسئلة الواردة فى مخطوطتنا هذه.

* وإذا انتفت نسبة هذه المخطوطة إلى الزجاجى، لم يبق إلا أن تكون من مؤلفات أستاذه الزجاج، بأدلة أَهَمُّها:

١ - ما جاء فى آخر مقدمتها، وفى أثنائها - نصًّا - على أنها له.

٢ - بعض ما ورد فيها من آراء جاءت فى بعض كتب التفسير منسوبةً إلى الزجاج.

٣ - يضاف إلى ذلك أن للزجاج نَفْسِه رسالةً فى البسملة محفوظة فى مكتبة جوتا (برقم ٧٢٧) كما جاء فى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٢/ ١٧٢)، وهى بعنوان: «الإبانة والتفهيم عن معانى بسم الله الرحمن الرحيم».

ونحن نُرجِّح أن تكون هى هذه المخطوطة - وإن لم نتمكن من الحصول عليها - ولذا وضعنا لها هذا العنوان؛ إذ أَغْلَبُ الظن أن العنوان المُدَوَّنَ فى أعلى مخطوطتنا إنما هو من وضع ناسخى دار الكتب، وضعوه على عَجَلٍ حين رأوا أنها تدور على هيئة السؤال والجواب، من دون تأمُّلٍ لما جاء فيها. وبَعِيدٌ أن يكون هذا العنوان من وضع مؤلف المخطوطة؛ إذ جرت عادة القدماء أن تكون عناوين مؤلفاتهم موجزةً ومسجوعةً غالبًا، وهذا ما نجده فى عنوان الزَّجَّاج الذى عَنْوَنَّا به، وهو (الإبانة والتفهيم عن معانى بسم الله الرحمن الرحيم).

وكذلك يبدو من مقدمة المخطوطة أن تلميذًا للزجاج كتب إليه يسأله عما استبهم عليه واستَغْلَقَ، مما يجده فى صدر المؤلفات من الاستفتاح بالبسملة، وهو

لا يحيط بجوانبها اللغوية كافة. ومن الأرجح أن يكون هذا التلميذ هو الزجاجى نفسه؛ إذ تَرْوِى كتب التراجم أنه كان أحرص تلاميذ الزجاج على متابعة أستاذه وملازمته والإفادة منه، ومن هنا نسب إليه؛ فقيل له: الزَّجّاجىُّ، وربما كان احتفاظ الزجاجى بها فى خزانته، ثم العثورُ عليها من بعده فيها - سببًا فى نسبتها إليه، وإن كانت لأستاذه، تأليفًا.

* تشتمل هذه المخطوطة على ثمانين سؤالاً(*)، انتظمت فى مجموعات ثلاث:

**المجموعة الأولى**: أربعون سؤالاً تتعلق بقوله تعالى: ﴿بِسْمِ﴾.

**والمجموعة الثانية**: عشرون سؤالاً تتعلق بلفظ الجلالة: ﴿اللَّه﴾.

**والمجموعة الثالثة**: عشرون سؤالاً تتعلق بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقد سَرَدَ المؤلِّفُ هذه المجموعات من الأسئلة الثمانين فى أول المخطوطة، ثم شرع يجيب عن كل منها بعد ذلك.

* ومن يوازن بين الأسئلة المسرودة أولاً، والإجابة عنها فيما بَعْدُ يلاحظ ما يلى:

١ - أن الزجاج - عند الإجابة عن الأسئلة - لم يتقيد بالترتيب الذى سَرَدَها على وَفْقِهِ فى مُفْتَتَح الرسالة، فكثيرًا ما قدَّم وأخَّر.

٢ - وأنه لم يلتزم ذكر كل سؤال عند الإجابة عنه، فقد يكتفى أحيانًا بذكر آراء النحاة واللغويين، وهى فى حقيقتها إجابة عن أسئلة ذكرها هو أولاً.

٣ - وأنه قد يأتى ببعض الأسئلة الفرعية التى قد تنشأ من إجابة سؤالٍ ذَكَرَهُ، ولا سِيَّما الأجوبةِ التى وقعت عن أسئلة القسم الأول من رسالته، وهى الأسئلة المتصلة بقوله تعالى: ﴿بِسْمِ﴾؛ فقد عدَّ الزجاج فى سرد أسئلتها أَوَّلاً أربعين سؤالاً، ولكنه عند الإجابة بلغ بها فوق الخمسين سؤالاً، وأجاب عنها.

٤ - وأنه لم يذكر كل الأسئلة التى سردها فى بدء المخطوطة لكلٍّ مِن لفظ

---

(*) وضعنا لهذه المسائل أرقامًا، تسهيلاً على القارئ، وليست هذه الأرقام فى النص المخطوط.

الجلالة ﴿اللَّهِ﴾ و﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وإن كان كلامه قد تضمن الإجابة عنها فى تضاعيفه.

* أما الزجاج صاحب هذه المخطوطة فهو:

أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِىّ بن سهل، عالِمٌ باللغة والنحو والتفسير، وُلِدَ سنة ٢٤١هـ، وتوفى سنة ٣١١هـ على الأرجح، وقد كان فى شبابه يَخْرِطُ الزُّجَاجَ، ثم مال إلى الاشتغال بالنحو، فلقى أبا العباس المبرِّد وثعلبًا، ولزمهما وأخذ عنهما أكثر ما أخذ من النحو، ولنبوغه وتفوقه آثره المبرد من بين تلاميذه لكى يؤدب القاسم وَلَدَ عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد العباسى، فأصاب من ذلك أموالاً كثيرة، وخصوصًا بعد أن وَلِىَ القاسم الوزارة من بعد أبيه، ومن تلامذته أيضًا: أبو جعفر النحاس، وابن الراوندى، والزجاجى، وكان هذا الأخير أكثر تلامذته حبّاً له وملازمة لحلقات دروسه؛ ولذا نُسِبَ إليه. ومن أشهر مؤلفات الزجاج: كتاب «معانى القرآن وإعرابه»، و«الأمالى فى الأدب واللغة»، و«فعلتُ وأفعلتُ».

* انظر ترجمة وافية للزجاج فى:

- أخبار النحويين البصريين، للسيرافى (١٠٨).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطى (١/ ١٥٩).
- الأنساب، للسمعانى (الورقة ٧٢).
- البداية والنهاية، لابن كثير (١/ ١٤٨).
- بغية الوعاة، للسيوطى (١/ ١١).
- تاريخ أبى الفدا (٢/ ٧٢).
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادى (٦/ ٨٩).
- تاريخ ابن كثير (١/ ١٤٨).
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووى (٢/ ١٧٠).
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات، للموسوى (٤٤، ٤٥).
- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلى (٢/ ٢٥٩).

- الفهرست، لابن النديم (٦٠، ٦١).
- مراتب النحويين، لأبى الطيب اللغوى (١٣٦).
- معجم الأدباء، لياقوت الحموى (١/ ١٣٠ - ١٥١).
- النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى (٣/ ٢٠٨).
- نزهة الألِبّاء فى طبقات الأدباء، لابن الأنبارى (٣٠٨ - ٣١٢).

* أما الجهد الذى أبذله فى إخراج هذه المخطوطة؛ فهو الجهد المنتظر ممن يهتم بالتحقيق، وهو يتلخص فى:

تقويم ألفاظ المخطوطة من حيث الإملاء والإعراب، وضبط ما يحتاج منها إلى ضبط، ثم تخريج ما ورد فيها من آيات قرآنية وآثار وأشعار، ونسبة الآراء الواردة فيها إلى أصحابها، مع التعليق على بعضها أو الاستدراك عليه، ثم التعريف بالأعلام الواردة فيها.

* وأما المسائل التى قامت عليها هذه المخطوطة، والتى تتعلق بالبسملة، فانظر بعضًا منها موجزًا أو مفصلاً فى كتب التفسير (تفسير البسملة). ومن هذه التفاسير:

- إعراب القرآن، للنحاس.
- البحر المحيط، لأبى حيان.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبى.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبى.
- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، للسيوطى.
- الطارقية فى إعراب ثلاثين سورة من المفصل، لابن خالويه.
- فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة، للأسفراينى.
- مجاز القرآن، لأبى عبيدة.
- معانى القرآن، للفراء.
- معانى القرآن وإعرابه، للزجاج.

[وانظر - كذلك - معاجم اللغة، وخصوصًا (التهذيب، ولسان العرب، والقاموس المحيط) فى المواد: (وسم - سمو - أله - رحم)].

# النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وحَسْبُنا الله، ونعم الوكيل، ونعم النصير

والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسَلاَمُهُ، وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسَلَّمَ.

أما بَعْـدُ، بَصَّرَكَ اللهُ ورَشَّدَك - ووفَّقَكَ عند خَـطِّكَ - فإنك كتبت تذكـر ما عندك من كل كـتاب. ومـا اجتـمع قِـبَلَكَ من الآداب، ثم وَجَدتَّكَ تجـمع ولا تَنى[(١)]. وتكتب ولا تَعى[(٢)]، وكُنْتَ كحاطب الليل[(٣)]، وغُثاء[(٤)] السيل، فَرَجَعْتَ على حافرتك[(٥)]، وعُدْتَ على شـاكلتك[(٦)]، حافظًا مـا كتـبتَ، ومتفـهِّمًـا ما

(١) ونَى فى الأمر يَنِى ونْيًا: بمعنى ضَعُفَ وفَتَرَ، وفى القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].

(٢) وعى فلان الحديث يعيه وعيًا: بمعنى حفظه وتدبره، ومنه الوعاء الذى يجمع فيه الشىء ويحفظ.

(٣) حاطب ليل: من التعبيرات المجازية التى تقال لمن يُخَلِّطُ فى كلامه، وأصله أن من يجمع حطبًا فى الليل لا يستطيع أن يميز بين ما ينفع وما لا ينفع، ولا بين أعواد الشجر وغيرها من هوامّ الأرض.

(٤) الغثاء: ما يحـمله السيل من القَمْش، وهو أيضًا الزَّبَد والقَذَر، وحَـدَّه الزجاج فقـال: «هو الهالك البالِي من ورق الشجر، إذا خـرج السيل رأيته مخالطًا زبده». والمقصـود بـ (غثاء السيل) فى النص: ضَمٌّ كثير مما لا خير فيه ولا نفع إلى قليل فيه الخير والنفع.

(٥) الحافر والحافرة: الموضع المحفور من الأرض بقدم أو نحوها، والـعرب تقول: أتيت القوم ثم رجعت على حـافرتى: أى طريقى الـذى أصعـدت فيـه خاصـةً، فإن رجـع إلى غيـره لم يَقُلْ ذلك. وفى التهذيب: أى رجعت من حيث جئت.

ويقال: رجع على حافـرته، وإلى حافرته، وفى حافرته، وعند حـافرته: كُلٌّ ذلك بمعنًى هو: العَوْدُ إلى مكانه الأوَّل. وفى الحديث: «إن هذا الأمـر لا يُتْرَكُ على حاله حـتى يُرَدَّ على حافرته»، وفـيه أيضًا من حديث سـراقة: «أرايت أعمالنا التى نعـمل؟ أوَ مؤاخذون بها عند الحـافرة»؟. وفى القرآن الكريم: ﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠].

(٦) الشاكلة: الناحية والطريقـة، وشاكلة الإنسان: شكله وطريقتـه. وفى التنزيل العزيز: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]: أى على طريقته ومذهبه، أو على ناحيته وجِهَته.

وقول الزجاج فى النص: (وعُدْتَ على شاكلتك) مـعناه: رجعت إلى ناحيتكَ التى أتيت منها، وهو مجاز عن مراجـعة ما جمع. أو معناه: رجعت إلى مَنْ يشاكلك من المتـعلمين؛ لكى تفهم عنهم ما جمعت وما حفظت.

جَـمَعْتَ، فَـوَجَـدْتَ أَوَّلَ كل كتـاب وكُلِّ كـلام وخطاب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ فالتمسـتَ حقيقة مـعرفته، قبل الـنفوذ إلى غيره، فلم تجد فـيه قولاً شافيًا، فسألتَنى أن أكشف لك مبانيه، وأوضِّح لك معانيه، فَجَذِلْتُ[1] بإقبالك، وأجبتك إلى سؤالك، وبيَّنْتُ لك ما سألتَ وإعرابَه، وأوضحته، وكتبت لك من أول الكتاب أبوابَـه، والسؤالَ عنه وجوابَهُ، واللهَ أسـأل العون على جـميع ذلك بمنِّه[2] وجُوده؛ إنه وَلِىُّ ذلك، والمعين عليه.

قال أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِىّ الزجاج:

إنى تدبرت[3] قول الله جلَّ اسـمه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[4] فوجدت فيه ثمانين سؤالاً:

منها فى قوله: ﴿بِسْمِ﴾ أربعون سؤالاً.

وعن اسم ﴿اللَّهِ﴾ - جَلَّ ثناؤه، وتقدست أسماؤه - عشرون سؤالاً.

وفى ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ عشـرون سؤالاً - على مذهب النحـويين والعلماء الماضين - نذكر أجـوبتها على الاختـصار والإيجاز؛ ليقرب حـفظها، وإلى الله أرغب فى الإعانة على ذلك.

فَأَوَّلُ ذلك أن يقال: ما معنى ﴿بِسْمِ﴾؟ وما تفسيره؟ وما إعرابه؟ ولِمَ ابْتُدِئَ بالباء؟ ولم اختيرت الباء من بين حـروف الجر؟ ولم حُذِفَ الباءُ وما بعدها؟ ولِمَ كُسِـرَتْ الباء؟ ولِمَ لَمْ تفتح مع المَكْنِـىّ كما تفتـح اللام فى قولك: لَهُ؟ ولِمَ لَمْ

---

(١) الجذَل: أشد الفرح، يقـال: جَذِلَ يَجْذَلُ جَذَلاً، فهـو جَذِلٌ وجَذْلان، بمعنى: اشتد فـرحه، والجمع جَذَالى، والأنثى جَذْلانة.

(٢) المَنّ - بفتح المـيم -: الإنعام، ويقال: مَنَّ عـليه بالمال مَنًّا - من باب قـتل - وامْتَنَّ عليـه به أيضًا، بمعنى: أنعم عليـه به. ويـستعـمل المنّ فى غيـر هذا الموطن بمعنى: تعديد مـا فعلت لصـاحبك من معروف، مثل أن تقول: أعـطيتك كذا، وفعلت كذا. ويقصد منه التكدير والتغـيير الذى تنكسر منه القلوب وتَذلُّ الرقـاب، ومـنه مـا جـاء فى القـرآن الكريم: ﴿لا تُبْطِلُوا صَـدَقَـاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

(٣) تدبرت الأمر: نظرت فيه - من جـميع جوانبه - بفكر ورَوِيَّة، وأصله: نظرت فى دُبُرِه، وهو عاقـبته وآخرته.

(٤) الآيات القرآنية والأشعـار الواردة فى سرد هذه الأسئلة، سيأتى تخريجـها عند إجابة المؤلف عن هذه الأسئلة.

يقل: بالله - مكان ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾؟ ولم قال لبيد: (ثُمَّ اسمُ السلام عليكما)؟ ولِمَ قال أبو عبيدة: معناه: ثم السلام عليكما؟ ولم سُمِّيَتْ الباء حرف جر؟ وما موضع الباء من الإعراب؟ وما اشتقاق (اسم)؟ وما وزنه؟ وهل هو تامٌّ أم ناقص؟ وما المحذوف منه؟ ولِمَ حُذِفَ من آخره حرف؟ ولم زِيدَ في أوَّله ألف وصل؟ وكيف كان قبل دخول الألف؟ ولم سُكِّن أوّله حتى احتاج إلى الألف؟ وكم في ﴿بِسْمِ﴾ من لغة؟ ولِمَ حُذِفَتْ الألف في اللفظ؟ ولِمَ سكنت السين على لغة مَن قال: ﴿بِسْمِ﴾ بلا ألف؟ ولم دخلت الأسماءَ ألفُ وصل؟ ولِمَ لَمْ تُزَدْ الألف في أب وأخ، وقد حُذِفَ آخِرُهُما؟ وما حجة مَنْ قال: هو مأخوذ من السِّمَة؟ ولم حُذِفَ الفعل الذي قبل الباء؟ وهل تُضْمِرُ فعلاً أو أفعالاً مختلفة؟ ولم حذفت الألف من الكتاب؟ ولم أَثْبَتَّهَا مع غير اسم الله؟ وكم اسمًا تدخل ألف الوصل فيه؟ ولِمَ دخلت في (امرىء) ولم تَحْذِفْ منه شيئًا؟ ولِمَ سَمَّيْتَها ألفًا، والألف لا يُبْتَدَأُ بها؟ وهل تبني من (اسم) فعلاً؟ ولم اختيرت الباء من بين حروف المعجم؟ وهل يُحْذَفُ الألف في الخط في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾؟ وهل يجوز قطع هذه الألف؟ ولم قال بعضهم: إن (اسمًا) مَبْنِيٌّ من الأمر، من قولهم: أُسْمُ فلانًا؟ ولِمَ قالوا: (اسم) لكل لقب يقع على مذكور؟.

فهذا ما في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من السؤال، وسترى الجواب عن واحدٍ واحدٍ.

فأما قولك: ﴿اللَّهِ﴾ تعالى، فإنه يقال فيه:

هل هو اسمٌ أوصفة؟ وهل له اشتقاق؟ وما اشتقاقه؟ وهل يُمَثَّلُ بفِعْلٍ؟ وما مثاله من الفعل؟ وما وجه صفاته؟ ولِمَ دخلت عليه الألف واللام؟ ولِمَ حذفت الهمزة؟ ولم فُتِحَتْ الألف مع اللام؟ ولم قالوا: لاَهِ أَبُوكَ، فحذفوا إحدى اللامين؟ وأيُّ اللامين المحذوفةُ؟ ولم دخلت عليه التاء في القسم دون غيرها؟ وما الفرق بين اللام فيه وبينها في (النجم) و(الثريا)؟ وما معنى قولهم: فلان يَتَأَلَّهُ؟ وكم لامًا في قولك: الله، وفي قولك: لله؟ وما موضعه من الإعراب؟ ولِمَ دخلت عليه (يا) في النداء، ولِمَ تدخل على ما فيه الألف واللام؟ ولِمَ يُفَخَّمُ بعد الضم والفتح، ولا يفخَّم بعد الكسر؟ وكم ألفًا فيه؟ ولِمَ - إذا دخلت

ألف الاستفهام على ألفه - لَمْ يُحْذَف؟ فهذا ما فيه السؤال، وسترى الجواب بَعْدُ، إن شاء الله.

فأما ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فإنه يقال فيهما:

هل هما اسمان أو صفتان؟ وهل هما مشتقان أو غير مشتقين؟ وهل معناهما واحد، أو لكل واحد مَعْنًى على انفراده؟ وما وزنهما؟ وهل هما جاريان على فعل أو لا؟ ولم قُدِّمَ (الرحمن) على (الرحيم)؟ وهل يجوز تقديم (الرحيم) عليه؟ ولم لا يوصف الرجل بـ (الرحمن)؟ ويوصف بـ (الرحيم)؟ وعلى أى وجه وُصِفَ الله جلَّ وعلا بهما؟ وما إعرابهما؟ وهل يجوز غير الجر فيهما؟ وهل كانت العرب تعرف (الرحمن)؟ ولِمَ ذهبت لامها فى اللفظ؟ ولم كُتِبَتْ فى الخط، ولا لفظ لها؟ ولم حُذِفَ الألف الذى بعد الميم فى الكتاب؟ وهل هما متعدِّيان بمعنى واحد، أو بمعنيين؟ وما وجه قول مَنْ قال: هما اسمان دقيقان، أحدهما أَدَقُّ من الآخر؟ وما وجه وصف الله عز وجل بهما؟ وهل عرف ذلك منه؟ وهل كانا مع اسم الله جل اسمه فى أول نزولهما أو أضيفا إليه.

فهذه ثمانون سؤالاً، نذكر جوابها على اختصار وإيجاز؛ ليقرب حفظه، ويَعُمَّ نفعه، وإلى الله أرغب فى الإعانة على ذلك وغيره، والتوفيق للصواب بِمَنِّه، إنه وَلِيُّ ذلك.

* فأوَّلُ ما يُسْأَلُ عنه أن يقول القائل:

١- ما معنى ﴿بِسْمِ﴾ عند أهل التأويل[1]؟ فالجواب فى ذلك: أنه رُوِيَ عن النبى ﷺ أن عيسى ابن مريم أُقْعِدَ بين يَدَيْ مُؤَدِّبٍ، فقال له المؤدب: قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: وما ﴿بِسْمِ﴾؟ قال المؤدب: لا أدرى، فقال عيسى

---

(١) التأويل: مرادف للتفسير فى أشهر معانيه اللغوية، أما فى اصطلاح المفسرين فإن معناه يختلف: فبعضهم يرى أنه مرادف للتفسير، وبعضهم يرى أنه بيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل، وبعضهم يرى أنه بيان اللفظ عن طريق الدراية، أو بيان المعانى التى تستفاد بالإشارة.
وهذا الأخير هو مراد الزجاج هنا، وهو المشهور المتعارف عند أئمة التفسير، فقد جاء فى تفسير الآلوسى أن التأويل: «معان قدسية ومعارف ربانية تَنْهَلُّ من سُحُبِ الغيب على العارفين». (انظر توضيحًا وتفصيلاً فى: مناهل العرفان فى علوم القرآن - للزرقانى - ١/ ٤٧٢ وما بعدها).

ﷺ: الباء بهاء الله، والسين سناءُ الله، والميم مُلْكُه[١].

وقال الحسن[٢]: الباء بهاء الله، والسين سناؤه، والميم مجده.

٢- فإن قال قائل: ولم ابْتُدِئَ بالباء، وهى حرف، والحروف لا يُبْتَدَأُ بها، لا تقول: لِعَـمْرٍو، ومِنْ عمرو، حـتى تذكر شيـئًا يتعلق به الحرف؟ فـالجواب فى ذلك: أن قبلَ الباء فعلاً مقدَّرًا مُضْمَرًا يتعلق به الباء[٣].

٣- فإن قال قائل: وما هو؟

فالجواب: أن الفعل (أبدأ) بسم الله.

٤- فإن قال: أَتُضْمِرُ فى كلٍّ مَعْنًى فعلاً واحدًا، أو أفعالاً مختلفة؟

ففى ذلك جوابان:

---

(١) أخرجه ابن جرير وابن عدى فى الكامل، وابن مردويه وأبـو نعيم فى الحِلْية، وابن عساكر فى تاريخ دمشق، والثـعالبى - بسند ضعـيف جداً - عن أبى سعـيد الخدرى (انظر: الدر المنثـور فى التفسـير بالمأثور - للسيـوطى - ٩/١ مع اختلاف فى بعض الألفاظ - وانـظر تعليق الطبرى عليه فى تفسـير الطبرى ١/ ٥٣).

(٢) هو الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد، إمام أهل البصرة، ولد فى المدينة، وشَبَّ فى رعاية على بن أبى طالب - كرم الله وجهـه - ثم سكن البصرة ومات بها سنة ١١٠ هجـرية - (وانظر ما قاله فى كتاب الزاهر فى معانى كلمات الناس للأنبارى ١/ ١٥٢).

(٣) جرى الزجاج هنا على أن الباء فى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ يتعلق بفعل محذوف قـدره بـ (أبدأ) - فيما بعد - وذكر الكسـائى وابن خالويه أن الباء زائدة لا متـعلق لها. وذكر المجاشـعى أن الباء وما عملـت فيه يجوز أن يكون فى موضع الخبر على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: ابتدائى بسم الله، فالباء على هذا متعلقة بالخـبر المحذوف الذى هو نائب عنه، كأنه قيل: ابتدائى ثابت - أو مـستقر - بـسم الله، ولا يجوز أن يتعلق بـ (ابتداء)؛ لأنه مصدر، فلو تعلـق به لدخل فى صلته وبقى المبتدأ بلا خبر، وذلك أن المصدر إذا كان بمعنى (أنْ فَعَلَ وأنْ يَفْعَلَ) احتاج إلى صلة.

وحكى أبو جعفـر النحاس عن البصريين أن تقديره: أول ما أبدأ بسم الله، ولا يجـوز أن تتعلق الباء فى هذا الوجه بـ (أبدأ)؛ لأنه فى صلة (مـا)، وما تعلق بالموصول لا يجوز أن يكون خـبرًا، فتكون الباء متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف خبر المبتـدأ. [انظر تفصيلاً وتوضيحًا فى: فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة، لـلأسفرايينى، ٦٩. والطارقية فى إعراب ثلاثين سـورة من المفصل، لابن خالويه، ٦٢. والبحـر المحيط، لأبى حـيان ١/ ١٦. والجامع لأحكام القـرآن، للقرطبى، ١/ ٨٦ (طبـعة دار الشعب). وإعراب القـرآن، للنحاس ١/ ١٦٦). والرسالة الكبرى على البسملة، لـلصبّان، ١٧ وما بعدها. والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبى ١/ ٢٢ وما بعدها.

أحدهما: أن تضمر لكل معنى فعلاً يشاكله، فإذا أردتَ القيامَ أَضْمَرْتَ: أقوم بسم الله، وإن أردتَ القعود أضمرتَ: أقعد بسم الله، وكذلك الركوب وغيره.

والجواب الآخر: أن تضمر (أبداً) في كل مَعْنًى؛ لأنه تجرى المعانى كُلُّهَا عليه؛ فتقول عند كل مأكل ومشرب ومَلْبَس ومَرْكَب: أبداً بسم الله، وهذا قول الحُذّاق من النحويين البصريين والكوفيين.

٥- فإن قال قائل: لم حَذَفْتَ الفعل، ولم تذكره؟

فالجواب فى ذلك: أن من شأن العرب الإيجازَ والاختصار[١] وحَذْفَ الفعل، إذا كان فيما بَقِيَ دليلٌ على ما أُلْقِيَ.

فمن ذلك: ما قال سيبويه[٢] أنك إذا رأيت رجلاً فى هيئة الحاج قلت: مكَّةَ، واللهِ - أضمرت: تريد مكة. أو رأيت رجلاً قد سَدَّدَ نحو القرطاس سهمًا، ثم سمعت وَقْعًا: القرطاسَ، واللهِ - أى أصاب القرطاس. أو كنت على الطريق فاعترضك معترض فقلت: الطريقَ - أضمرت: خَلِّ الطريق[٣].

ومن ذلك قولهم: بالله، ووَاللهِ، وتالله - فى اليمين. معناه: أحلف بالله، والواو بدل من الباء، والتاء بدل من الواو. وليس هذا موضع ذكره. والإضمار - لعلم المخاطب - كثير.

---

(١) يرى الزجاج أن حذف الفعل هنا جاء على سَنَن كلام العرب من الإيجاز والاختصار؛ لعلم المخاطب بحذف ما دل عليه الدليل. لكن السهيلى التمس لذلك الحذف عللاً لطيفة غير الإيجاز:

منها: أنه موطن ينبغى الاّ يُقدَّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذُكِرَ كان مناقضًا للمقصود، فكان فى حذفه مشاكَلَةُ اللفظ المعنى.

ومنها: أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون فى الأمر نحو؛ إياك والطريقَ، والمتكلم بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ هو الله سبحانه وتعالى، وهو أَمَرَ عباده بالابتداء بها فى كل سورة من القرآن.

ومنها: أنه إذا حذف الفعل صلح الابتداء فى كل عمل أو شغل، فليس فعل أولى بها من فعل، فكان الحذف أَعَمَّ من الذكر وأبلغ، مع الاستغناء عنه بالمشاهدة (انظر نتائج الفكر ٥٥).

(٢) هو إمام النحاة، وصاحب الكتاب المشهور باسمه فى النحو، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد سنة ١٤٨ هـ، وتوفى سنة ١٨٠ هـ.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٢٥٧، والنقل هنا مع تغيير اللفظ والاختصار.

وكـذلك لـمّا قلتَ: بـسم الله، عُلِمَ أنك أضمـرت فـعلاً، واجـتزأت بهـذا الابتداء عنه، وقد أظهر الشاعر هذا المعنى بعد ذكره (بسم الله) فقال:

* باسـم الإله، وبـه بَديـنَا *

* ولو عبدنا غَيْـرَه شَقِينا[1] *

قال محمد بن يزيد المبرد[2]: «بَدِينَا» لغة[3]، والأجود: بَدَأْنَا.

٦- فإن قال قائل: لم اختيرت الباء فى هذا الموضع، دون سائر حروف الجر؟

فالجواب: أن لكل حـرف من حروف الجر معنى؛ فالبـاء معناها الإلصاق[4]؛ لأنها تُلْصِقُ الأفعالَ بالأسماء؛ ألا ترى أن قولك: مررت بعمرو: ألصقت المرورَ إلى عمـرو بالباء، وليس غَيْـرُهَا يُحْدِثُ مـعناها. ولها عشـرون موضعًـا، وقد ذكرناها فى باب حروف الجر[5].

٧- فإن قال قائل: لم سُمِّيَتْ حروفَ الجر؟

فالجواب: أنها سميت بذلك؛ لأنها تَجُرُّ الأفعال إلى الأسماء[6].

---

(١) من مشطور الرجز، قائله عبد الله بن رواحة.
انظر: الطارقية ٦٨، ومجاز القرآن ١/ ٢٠، ولسان العرب (بدا)، وشرح ابن الناظم ٤٧٧.

(٢) هو: أبو العباس، صاحب (المقتضب فى النحو) و(الكامل فى اللغة والأدب)، توفى سنة ٢٨٥ هـ.

(٣) فى لسان العرب (بدا): «بدئت بالشيء وبديت: ابتدأت، وهى لغة الأنصار. قال ابن برى: قال ابن خالويه: ليس أحد يقول: بَدِيتُ بمعنى بدأت إلا الأنصار، والناس كلهم: بديت وبدأت».

(٤) جاء فى كتـاب سيبويه [٤/ ٢١٧] من تحقيق هارون: «وباء الجـر إنما هى للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله».

(٥) تقدم فى نص سيبويه السابق أن الإلصاق هو المعنى الأصل للباء، وكُلُّ المعانى مردودة إليه:
انظر هذه المعـانى مُوَزَّعَـةً بين الكتب الآتيـة: الجنى الدانى فى حروف المعـانى [١٠٢] وما بعـدها. وجواهر الأدب فى مـعرفة كلام العرب [٣٤] ومـا بعدها. ورصف المبانى فى شرح حـروف المعانى [١٤٢] وما بعدها.

(٦) كذا بالأصل، ولعل المراد ما أثبته غيره، وهو: لأنها تجـر معانى الأفعال إلى الأسماء؛ أى تُوصِلُها، فيكون المراد من الجر هو المعنى المصدرى، ومِنْ ثَمَّ يسميها الكوفيون «حروف الإضافة»؛ لأنها تضيف معانى الأفعـال - أى توصلها - إلى الأسماء. وبعض العلماء يرى أنها سميـت حروف الجر؛ لأنها تعمل الجـر، فيكون المراد من الجـر: الإعراب المخصـوص المقابل للنصب والجـزم. (انظر: حاشـية الصبان على الأشمونى ٢/ ٢٠٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢).

٨- فإن قال قائل: فلِمَ جرَّت الباءُ ما بعدها:

فالجواب: ما قال عمرو بن عثمان الحارثيُّ - يعنى سيبويه -: أن معناها الإضافة(١)، والإضافة تكون بإضافة اسم إلى اسم، وبإضافة حرف إلى اسم. فإذا قلت: زيد كعمرو؛ أضفت الشَّبَهَ إلى عمرو بـ (الكاف)، وإذا قلت: انتهيت إلى بكر، أضفت الانتهاء إلى بكر بـ (إلى). فحرف الباء على معنى الإضافة؛ ألا ترى أن قولك: غلام عمرو، تقديرُه: غلامٌ لعمرو؛ فالحرف مُقَدَّرٌ فى الإضافة المحضة(٢).

٩- فإن قال قائل: ولِمَ كُسِرت الباءُ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾؟

قال أبو عمر الجَرْمِى(٣): الباءُ لما كانت لا تعمل إلا جراً كُسِرَتْ إتباعًا لعملها(٤). وقال سيبويه: ليس فى الحروف كَسْرٌ لازم إلا فى باء الإضافة ولامها(٥)؛ فَيَدُلُّ هذا القول على أن فى الحروف ضماً وفتحًا، فجعلوا فيه كسراً.

---

(١) جاء فى كتاب سيبويه فى باب الجر [١/ ٤١٩]: «واعلم أن المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشىء ليس باسم ولا ظرف، وبشىء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا». ثم قال «وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك: هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف..».

(٢) الإضافة المحضة - فى عرف النحاة - هى الخالصة من تقدير الانفصال، وهى التى يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا؛ نحو: كتاب محمد، وكتاب رجل، وهذا النوع من الإضافة على تقدير حرف جر؛ أى: كتاب لمحمد، وكتاب لرجل.

أما الإضافة غير المحضة - ويقال لها الإضافة اللفظية - فهى التى لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، وضابطها أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال، وفائدتها: تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه فقط.

(٣) هو: صالح بن عمر بن إسحاق، إمام فى النحو، أخذ عن الأخفش وغيره، توفى سنة ٢٥٥هـ.

(٤) انظر هذا الرأى للجرمى، والاعتراضَ عليه، ودَفْعَ الاعتراض فى كتاب: فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة للأسفراينى [٦٨].

(٥) انظر: كتاب سيبويه [١/ ١٧]، ولم ترد العبارة فيه على سبيل الحصر - كما نقل الزجاج هنا - وإنما قال: والفتح فى الحروف التى ليست إلا لمعنى، وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوف وثم. والكسر فيها، قولهم فى باء الإضافة ولامها: بزيد، ولزيد. والضم فيها: منذ - فيمن جرَّ بها - لأنها بمنزلة (من) فى الأيام. والوقف فيها، قولهم: من وهل..

قيل للجرمي: ألا كسرت الكاف؛ لأن عملها الكسر، قياسًا على الباء؟ فاحْتَجَّ أصحابُه بأن الكاف تكون اسمًا[1] في مثل قولك: زيد كعمرو؛ معناه: زيد مثل عمرو، وأنشدوا:

لا يَنْتَهُونَ، ولا يَنْهى ذوى شَطَطٍ  كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ[2]

أراد: مِثْلُ الطعن. ومثله كثير، وهذا موضع اختصار وحَمْل.

١٠- فإن قال قائل: ألا فتحت الباء مع المضمر إذا قلت: به، كما فتحت اللام في قولك: له؟

فالجواب: أن أصل اللامات الفتح، وإنما كسرت مع الظاهر؛ لِيُفْرَق بينها وبين لام الخبر في قولك: إن هذا لِعَمْرٍو - إذا كان عمرو يملكه. وإن هذا لَعَمْرٌو - إذا كان المشار إليه عَمْرًا. فلما جئت إلى المكنيّ باللام أَلْبَسَ، فَرُدَّتْ إلى أصلها - وهو الفتح - لأنك تقول: إن هذا لك - في المِلك - وإن هذا لأنت - في الخبر - وكان في اختلاف المضمرَيْن دليل على المعنيين، ففتحت اللام. ولم يكن في الباء علة توجب فتحها، فَتُرِكَتْ مكسورةً مع المضمر والظاهر، مقدَّمًا ومؤخرًا.

١١- فإن قال قائل: فَلِمَ كُسِرَتْ لام (كى) والعلَّةُ التى كُسِرَتْ لها معدومة؟

قلت: لأن لام (كى) هى لام الجر، وإنما ينتصب ما بعدها بإضمار (أن)؛ لأن قولك: جئت لتكرمنى؛ معناه: جئت لإكرامك؛ فاللام على بابها.

١٢- فإن قال قائل: فلم كسرت لام الأمر فى قولك: لِيَقُمْ عمرو؟

قلت: لأُفَرِّقَ بينها وبين لام الخبر.

١٣- فإن قال: فإنها تشبه - إذا كسرتها - لامَ الجر؟

---

(١) ومعنى هذا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يجر ولا يكون إلا حرفًا - أعنى الباء - وما يجر وقد يكون اسمًا - أعنى الكاف - وكانت الكاف أولى بالفتحة؛ لأنها تدل على معنيين: معنى الاسم ومعنى الحرف، فحركوها بأخف الحركات، وهى الفتحة.

(٢) البيت من البسيط، قائله الأعشى ميمون بن قيس. ورواية التبريزى: (لا تنتهون). ورواية الديوان: (هل تنتهون؟)، ويروى فى بعض كتب النحو: (أتنتهون). [انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٧٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، والأمالى الشجرية (٢/ ٢٢٩، ٢٨٦)، وديوان الأعشى (٦٣)].

قلت: لام الجر لا تدخل الأفعال.

١٤- فإن قال: ولِمَ وَجَبَ أن يكون أَصْلُ اللامات الفتح؟

قلت: لأن كل شيء إذا كان على حرفٍ واحد - إذا كان حرفًا - فحكمه أن يكون مفتوحًا؛ كـ (واو) العطف وألف الاستفهام، ونحوهما.

١٥- فإن قال قائل: ولِمَ كان ذلك؟

فالجواب: أنه يُضْطَرُّ إلى حركته؛ إذ كان الساكن لا يمكن الابتداء به، ولم يكن الغرض غير الحركة، فَاخْتِيرَ؛ لأنه أخف الحركات.

١٦- فإن قال قائل: ألست زعمت أنه لا يُبْتَدَأُ بحرف الجر؟ فَلِمَ تقول: لعمرو المال، ولله الحمد؟ فالمعنى: الحمد لله، والمال لعمرو، ولولا ذلك لم يَجُزْ[١].

١٧- فإن قال قائل: فما تقول في قول الشاعر:

على اسم الله ثم لِدِى غلامًا له المالُ المقدَّمُ في الضَّميم[٢]

لم ابتدئ بـ (على)؟

قلت: معناه: افْعَلْ على اسم الله، ثم حذف الفعل. ولولا ذلك لم يَجُزْ، وهذا قول المبرد، ولا يجوز غيره.

١٨- فإن قال قائل: فما معنى القائل: (بسم الله)، وذكرت أن معناه: أبدأ بسم الله، ألا قلت: بالله، أو أبدأ بالله، ولم تَحْتَجْ إلى اسم؟

قلت: إنما أُمِرَ ﷺ أن يبدأ بـ (بسم الله)، كما قال له جبريل عليه السلام: اقرأ يا محمد بذكر ربك، ولم يرد أن يخبر عن عظمة الله جل ثناؤه، فيقول: بالله الرحمن الرحيم.

١٩- فإن قال قائل: فما تقول في قول لبيد:

إلى الحول ثم اسْمُ السلام عليكما ومَن يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر[٣]

(١) يعني أن الممتنع أن يبتدأ بحرف الجر لفظًا ورتبة، أما إذا كان مبتدأ به لفظًا لا رتبة، فإنه يجوز، كان يكون خبرًا مقدمًا؛ نحو: لله الحمد.

(٢) البيت من الوافر، ولم أجده ولا رأْيَ المبرد المذكور في كتابي المبرد (المقتضب، والكامل).

(٣) البيت من الطويل. انظر: ديوانه ١٤، والخصائص ٣/ ٢٩، وابن يعيش ٣/ ١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٩، وأمالي الزجاجي ٦٣.

وقد علمت أن أحد العلمـاء المتقدمين[١] ذكر أن معناه: ثم السـلام عليكما، وكذلك بسم الله، يكون معناه: بالله.

فالجواب: أن هذا[٢] . . . . . . . . . .

وهذا يستحيل عند أهل العلم، والحذّاق من النحويين[٣].

٢٠- فإن قيل: فما تأويل قول لبيد؟

قلت: له مذهبان فى المعنى، ومذهبان فى الإعراب:

فأما أحد مذهبى المعنى [فهو] أن السلام اسم من أسماء الله تعالى؛ كأنه قال: (ثم اسم الله عليكما)[٤] كما تقول العرب. وهو شائع كثير.

والوجه الآخر أن يكون معناه: ثم تسمية[٥] السلام عليكما.

وأمـا إعرابه: فـيكون رفعًـا؛ ومعناه الإغـراء[٦] بـ (عليكمـا)، فلما قُـدِّمَ -

---

(١) من هؤلاء المتقدمين الذيـن رأوا زيادة اللفظة (اسم) فى البيت وفى البسـملة: قطرب المتـوفى سنة ٢٠٦هـ، وابو عبيدة المتوفى ٢١٠هـ، والأخـفش المتوفى سنة ٢١١هـ. [انظر: مجاز القرآن ١/١٦، والدر المصون للسمين الحلبى ١/١٨، وتفسير القرطبى ١/٨٦].

(٢) يبدو أن هنا حذفًا، ولعل الكلام: فالجواب أن هذا يؤدى إلى زيادة الأسماء.

(٣) لأن الأسماء والأفعال لا تُزاد بقياس، وأما الحروف فيزاد بعـضها قياسًا فى مواطن خاصة، وبشروط محصورة مذكورة فى كتب النحو.

(٤) فعلى هذا الرأى يكون الاسم غير المسمى، ومعنى: اسم الله عليكما: بركته تنزل بكما.

(٥) وعلى هذا الرأى يكون الاسم هو المسـمـى، وإضافته إليـه من باب إضافة الشىء إلى نفسـه إذا تغاير اللفظان؛ نحو قولهم: سـعيد كُرْزٍ، وزيد بَطَّة، ونحو ذلك مما يراد بأحـدهما اللفظ وبالآخر المدلول عليه به. قال ابن قيم الجوزية فى بدائع الفوائد [١/٢١]: وفيه نكتة حسنة، كأنه أراد: ثم هذا اللفظ باقٍ عليكما، جارٍ لا ينقطع منى، بل أنا مراعيه دائمًا.

وهناك جواب آخر لطيف للسـهيلى، هو: أن لبيدًا لم يرد إيقاع التـسليم عليهم فى حينه، وإنما أراد بعد الحول، ولو قال: ثم السـلام عليكما كان مُسَلِّمًا فى وقته الذى نطق فيـه بالبيت. [انظر تفصيل هذا فى: نتائج الفكر ٤٩، وبدائع الفوائد ١/٢١].

(٦) الإغراء فى اصطلاح النحاة هو: تنـبيه المخاطب على أمـر محمـود ليفعله، والأصل فـيه أن ينصب المُغـرَى به، وأن يتأخـر عن عامله المـذكور، أو المحـذوف جوازًا أو وجـوبًا - على حسب أحـواله المذكورة فى كتب النحو -.

أما إذا قدم المُغْرَى به على عامله فإنه لا يكون من الإغراء المصطلح عليه، وإن بقى فيه معنى الإغراء اللغوى، ويرفع فى هذه الحال على إضمار مبتدأ، أو على أنه مبتدأ وما بعده خبر عنه. ويجوز نصبه بعامل محذوف من جنس المذكور بعده، أو ينصب بالعامل المؤخر عنه عند الكسائى والكوفيين.

والمُغْرَى لا يتقدم على عامله - أضمرت هذا، والمعنى: موجود، كما قال الشاعر:

* يأيهـا المـائحُ: دَلْوِى دُونكا *

* إنى رأيت الناس يحـمدونكا *

* يُثْنُون خـيراً ويمدحـونكا[1] *

أراد: هذه دلوى دونكا.

ويجوز النصب، على قوله: الْزَمَا اسم الله، ثم حذف[2].

٢١- فإن قال قائل: فما وجه (بسم الله) عندك؟ وما معناه؟

قلت: معناه: أبدأ بـ (بسم الله)، والاسم نائب عن التسمية[3].

٢٢- فإن قال قائل: فإن التسمية مصدر؟.

قلت: قـد توضع المصادر مـواضع الأسمـاء، كما تـوضع الأسماء مـواضع المصادر.

٢٣- فإن قال: وأين نابت الأسماء عن المصادر؟

قلت: فى قول الشاعر:

أَكُـفْـراً بعـد رَدِّ المـوت عنِّى ... وبعـد عطائكَ المـائةَ الرِّتَاعـا[4]

يريد: بعد إعطائك.

وقال الآخر:

فإن يَكُ هذا البـخل فيك سَجِيَّةً ... فقد كُنْتُ فى طَوْلِى رجـاءك أشْعبا[5]

(١) من مشطور الرجز، لرجل من بنى أسد بن عمرو بن تميم، وقد نسبه الشيخ خالد الأزهرى إلى جارية من بنى مازن- و(المائح): هو مَن ينزل فى البئر إذا قَلَّ الماء فيملأ الدلو. [انظر: أوضح المسالك ٤/٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٧، ومغنى اللبيب ٦٧٤، والإنصاف: المسألة ٢٧].

(٢) جواز النصب على تقدير عامل مناسب رأىٌ بصرى، سبقت الإشارة إليه فى التعليقة (٦) ص٢٢. كما سبق أنه يجوز النصب بالعامل بعده -وإن كان اسم فعل أمر- على مذهب الكسائى والكوفيين.

(٣) سبق فى التعليقة ٥ صـ٢٢ أن هذا يعد من إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

(٤) البيت من الوافر، قائله القطامى، يمدح زفر بن الحارث الكلابى، والاستفهام فيه للإنكار - و(الرتاع): الإبل التى أكلت ما شاءت من أرض خصبة حتى سمنت. [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧، والأصول لابن السراج ١/٩٣، والخصائص لابن جنى ٢/٢٢١، والأمالى الشجرية ٢/١٤٢، وديوان القطامى ٣٧].

(٥) البيت من الطويل، ولم ينسب إلى قائل. [انظر: تفسير الطبرى ١/٥١].

يريد: فى إطالتى.

وقال الآخر:

أَظَلِيمُ؛ إن مُصَابَكُمْ رجلاً أَعْطَى السلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

يريد: إصابتكم.

وقال الآخر:

ألم تعلم مُسَرَّحِيَ القوافى فلا عِيًّا لَدَىَّ ولا اجتلابا[2]

وهذا قول مَنْ يُوثَقُ به، وهو اختيار المبرد[3].

٢٤- فإن قال: وكيف كان الاسم قبل دخول الباء؟

قلت: كان فيه أربع لغات[4]: (اِسْمٌ) بكسر الألف، و(أُسْمٌ) بضم الألف، و(سِمٌ) بكسر السين، و(سُمٌ) بضمها، قال الشاعر:

* أللهُ سَمَّاكَ سُمًا مباركا *

* آثرك اللهُ به إيثاركا[5] *

وقال:

---

(١) البيت من الكامل، قائله الحارث بن خالد المخزومى، وينسب إلى العرجى، ورواية (أظليم) هى رواية السيرافى، وروى غيره: (أظلوم)، وفى تفسير القرطبى (أسليم). [انظر: الأصول ١/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧، والأمالى الشجرية ١/ ١٠٧، وتفسير القرطبى ١/ ٥٥٦].

(٢) البيت من الوافر، قائله جرير بن عطية - ويروى - (فلا عيا بهن). [انظر: ديوانه ٦٢، وكتاب سيبويه ١/ ٢٣٣، ٣٣٦، والمقتضب ١/ ٧٥، ٢/ ١٢١، والأمالى الشجرية ١/ ٤٢].

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٢١.

(٤) انظر هذه اللغات الأربع فى: الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١/ ٨٧، وزاد ثعلب لغة خامسة هى سُمًى مثل هُدًى، واستدل لها بقول الراجز:

* والله أسماك سُمًى مباركا *

* آثرك الله به إيثاركا *

وفى الرسالة الكبرى على البسملة عدها الصبان ثمانى عشرة لغة، جمعها فى البيت:

سم، سمة، اسم، سماة، كذا سمى سماء، بتثليث لأوّل كُلّها

(٥) رجز، قائله أبو خالد القنانى - وهمزة لفظ الجلالة فى صدر البيت همزة قطع - على هذه الرواية - ويروى: والله.

انظر: الإنصاف: المسألة (١٥)، وأوضح المسالك ١/ ٢٥، والدر المصون ١/ ٢١، وتفسير القرطبى ١/ ٨٧.

* وعــامُنا أعــجــبنا مُــقَــدَّمُــهْ *

* يُدْعَى أبا السَّمْح، وقرضاب سِمُهُ[1] *

رواه أبو زيد الأنصارى بالضم والكسر[2].

٢٥- فإن قال قائل: لم حُذِفَتْ الألفُ فى اللفظ؟

قلت: لأن الألف دخلت لِيُوصَلَ بها إلى سكون السيـن. وكان الخليل[3] - رحمـه الله - يُسَمِّى هذه الألف (سُلَّم اللســان)، فلما دخلت البـاء وصلت إلى السين، فاستغنيت عن الألف.

٢٦- فإن قال قائل: ولم حُذِفَتْ الألف فى الخط فى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ دون سائر المواضع؟

قلت: لأن هذا كثر فى كلامهم جداً، فيقال عند كل قيام وقعود وأكل وشرب وأخْذٍ فى حال: بسم الله، فلمَّـا كثر استخفُّـوا طرح الألف؛ لأن الشىء إذا كَثُرَ فى كلامهم كان له نَحْوٌ ليس لغيره[4].

وقال سيبويه[5]: العرب تقول: لا أَدْرِ - فيحذفون الياء - والوجه: لا أدرى؛ لأنه رفع.

ويقولون: لم أُبَلْ - فيحذفون الألف - والوجه: لم أُبَالِ.

ويقولون: لم أَكُ - فيـحذفون النون، وكان ذلك اسـتخفافًا يفـعلونه؛ لكثرة استعماله فى كلامهم.

---

(١) رجز، غير منسوب - و(قرضاب): من قرضب الرجل: إذا أكل شيئًا يابسًا. يريد: أنهم خُدِعُوا بأول العام، ثم فوجئوا بأنه عام جَدْب.

[انظر: تفسيـر القرطبى ١/ ٨٧، والطارقية لابن خالويه ٦٥، والدر المصـون ١/ ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤، ولسان العرب لحم].

(٢) انظر: نوادر أبى زيد ١٦٦.

(٣) هو: الخليل بن أحمـد الفراهيدى، شـيخ سيبـويه، وأول من اخترع علم العـروض، أشهر مـؤلفاته «كتاب العين»، توفى سنة ١٧٠هـ.

(٤) ويروى بعضهم أن الألف حذفت مـن الخط فى (بسم الله)؛ ليوافق اللفظ الخط. [انظر: الدر المصون ١/ ٢١].

(٥) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٦٦، ٤/ ٤٠٥ - والنقل هنا بتصرف.

هذا قول الأخفش[1] والجَرْمِيّ والمبرد والكسائى[2] والفراء[3]، ثم انفرد الأخفش، فقال: حذفت الألف من الخط لَمَّا وَصَلَتْ إلى السين بالباء، فألزمه الفراء قولهم: واضْرِبْ زيداً - بالألف - وقد وُصِلَ إلى الضاد بالواو، ولم يحذفوا الألف[4].

وهذا لا يلزم الأخفش؛ لأنه قد اجتمع فى الكلمة - مع كثرة الاستعمال - وصولُ الباء بالسين واتصالُها بها، فَقَوَّى أيضًا بهذا كَثْرَةَ الاستعمال وُصُولُ الباء بالسين[5].

ثم اتفقوا أنهم لا يحذفون الألف مع شىء من أسماء الله عز وجل، إلا مع الله عز وجل، فإذا قالوا: اقرأ باسم ربك، وباسم الواحد، وباسم الأحد - وما أشبهه - أثبتوا الألف؛ لأنه لم يكثر فى هذه المواضع[6].

واختلفوا فى قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]؛ فقال الكسائى: إن شئت أَثْبَتَّ الألف، وإن شئت حَذَفْتَ: فَمَنْ أثبت قال: هو مع اسم الله، وليس معه (الرحمن الرحيم)، وإنما حُذِفَتْ إذا كانا معه، فَأُثْبِتَ لذلك. ومَنْ حذف قال: لَمَّا وَجَدْتُ لفظ (بسم الله) وهو الذى يكثر استعماله حَذَفْتُ.

---

(١) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعى، قرأ على سيبويه، وكان أَسَنَّ منه، ومن أشهر مؤلفاته: معانى القرآن، توفى سنة ٢١٥هـ.

(٢) هو: على بن حمزة، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الكوفة فى النحو، توفى سنة ١٨٩هـ.

(٣) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله، أخذ عن الكسائى، وكان أبرع الكوفيين، من أشهر مؤلفاته معانى القرآن، توفى سنة ٢٠٧هـ.

(٤) جاء فى معانى القرآن للفراء [١/٢]: فإن قال قائل: إنما حذفنا الألف من (بسم الله)؛ لأن الباء لا يسكت عليها، فيجوز ابتداء الاسم بعدها، قيل له: فقد كتبت العرب فى المصاحف: ﴿واضرب لهم مثلاً﴾ بالألف، والواو لا يسكت عليها، فى كثير من أشباهه، فهذا يبطل ما ادَّعَى.

(٥) ذكر رأيين هنا لحذف الألف من الخط فى (بسم الله)، ويبقى رأيان آخران: أحدهما للأخفش، وهو أنها حذفت؛ لأنها ليست من اللفظ. والآخر أن الأصل هو سم (بضم السين وكسرها)، ثم دخلت الباء فصارت (بسم)، ثم حذفت الكسرة أو الضمة؛ فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف قَطّ. [انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٧].

(٦) ما زعمه من الاتفاق هنا غير ثابت، فقد أجاز الكسائى والأخفش حذف الألف إذا أضيفت إلى لفظ الجلالة من أسمائه تعالى؛ نحو: بسم ربك، وبسم الخالق. [انظر: الدر المصون ١/٢١].

٢٧- فإن قال: فلم سكَّنْتَ السين على لغة مَنْ يقول: سُمٌ؟ ولم أُدْخِلَتْ الألف والسين متحركة؟

قلت: مَنْ كانت لغته (سُمٌ) لم يدخل الألف، ولم يَحْتَجْ إلى الاعتذار فى إسقاط الألف، وإنما سكَّنَ لاجتماع كسرتين، أو كسرة وضمة، كما قالوا فى إبِل: إبْل، وحلُم: حلْم(١).

٢٨ - فإن قال: ولم وَجَبَ دخولُ ألف الوصل فى (اسم)، وموضع ألفات الوصل الأفعال؟

ففى ذلك جوابان:

قال الحارثىّ: -أعنى سيبويه - لم تَخْلُ الأسماء من ألف الوصل، كما لم تَخْلُ الأفعال من الإضافة إليها(٢).

ومعنى كلامه: أن أصْلَ الإضافة للأسماء، وأصْلَ ألفات الوصل للأفعال، فلما أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال فى قولهم: هذا يوم يقوم عمرو، وفى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فدخل الأفعال ما للأسماء - كذلك أدخلوا ألفات الوصل فى ثمانية أسماء؛ لعلل تراها فى هذا الموضع إن شاء الله. فحملوا الأسماء على الأفعال فى زيادة الألف، كما حملوا الأفعال على الأسماء فى الإضافة؛ ألا ترى أنهم أعربوا الأفعال(٣)؛ لوقوعها موقع الأسماء، ومضارعتها لها؛ وأعملوا الأسماء إذا وقعت موقع الأفعال(٤)،

---

(١) انظر التعليقة ٥ص٢٦.

(٢) نص عبارة سيبويه فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء [٣/١١٧]: «يضاف إليها أسماء الدهر؛ وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد. . . وتوسعوا بذلك فى الدهر؛ لكثرته فى كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل، نحو ابن، وإنما أصله للفعل وتصريفه».

(٣) يقصد: الفعل المضارع الذى لم يباشر نون التوكيد أو نون النسوة، وما ذكره من أن علة إعرابه هى وقوعه موقع الاسم علة بصرية، ويرى الكسائى أنه يرتفع بالزوائد فى أوله، ويرى أكثر الكوفيين أنه يرتفع لتعريه من عوامل النصب والجزم. [انظر ذلك وتفصيله فى: الإنصاف المسألة ٧٤].

(٤) يقصد أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة وبعض المصادر، وهى كلها تعمل عمل الفعل بشروط خاصة مذكورة فى مواطنها من كتب النحو.

فى قولهم: هذا ضاربٌ عمرًا؛ معناه: هذا يضرب عمرًا؛ فحملوا الأسماء على الأفعال، كما حملوا الأفعال على الأسماء فى الإعراب. وهذا كثير، قد بيَّنّاه فى موضع آخر.

والوجه الثانى فى دخول الألف: أن قولك: (اسم) محذوف من آخره، فَلَمَّا حذف من آخره أرادوا العوض من المحذوف، فلم يتمكنوا أن يعوضوا منه آخرًا، فَعَوَّضُوا أولاً، وسكَّنُوا السين؛ لِيَسُوغَ دخول الألف. والعوض فى كلامهم كثير؛ ألا ترى أنهم يقولون: زنادقة وزناديق[١]، وفرازنة وفرازين[٢] - فيعوِّضون الياء من الهاء[٣]. وقولهم: (اللهم) عوضوا الميم من (يا) فى أول الكلام[٤] - ومثله كثير، حكاه سيبويه وغيره من النحويين.

٢٩- فإن قال: وما الحاجة والضرورة إلى الحذف آخِرًا، والزيادة أولاً؟

قلت: لا يكون المحذوف من هذه الأسماء إلا واوًا أو ياءً، والواو والياء يُسْتَثْقَلان إذا كانا طَرَفًا؛ لأنه لا يدخلهما الإعراب، فثقلت عليهما الحركات؛ لذا إذا فُتِحَ ما قبلهما صارا ألفًا؛ ألا ترى أنه ليس فى كلامهم اسمٌ[٥] آخره واو وقبلها حركة ضمٌّ استثقالاً، حتى قالوا فى جمع دَلْو: أَدْلٍ[٦]. وخفَّفوا حتى قلبوا الواو ياءً - كما ذكرنا.

فلما حُذِفَ من آخر (اسم) حرفٌ، أشبه الأفعال فى الحذف، فى قولهم: لم

---

(١) (الزنديق): هو الذى لا يؤمن بالآخرة ووحدانية الخالق، بل يقول ببقاء الدهر. وهذه الكلمة فارسية معرَّبة. وكانت العرب تقول فيه: ملحد ودهرى. أما المستعمل عند العرب من هذه المادة فهو: رجل زَنْدَقِىّ: إذا كان شديد البخل.

(٢) (الفرزان): من لعب الشطرنج، أعجمى معرَّب.

(٣) قال سيبويه: «الهاء فى زنادقة وفرازنة عوض من الياء فى زنديق وفرزين، وأصله: الزناديق».

(٤) وأصله (يا الله)، وهذا رأى البصريين، ويرى الكوفيون أن الميم بعض جملة حذفت للتخفيف بكثرة الاستعمال، وأصله عندهم: يا الله أُمَّنا بخير؛ أى اقصدنا به. [انظر: باب المنادى فى كتب النحو].

(٥) يقصد: اسمًا عربيًا (غير أعجمى) معربًا (غير مبنى).

(٦) (الدلو): إناء يستقى به، ويجمع على أفعل جمع قِلَّة؛ فيقال: أَدْلٍ، وأصله أَدْلُوٌ - ليس فى العربية اسمٌ مُعْرَبٌ آخره واو وقبلها ضمة إلا يجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، فيصير أَدْلِىٌ، ثم يعل بحذف الياء. [انظر: مواضع قلب الواو ياء فى باب الإعلال والإبدال من كتب الصرف].

أَكُ، ولم أَدْرِ، ولم أَدْعُ(1) وما أشبهه. فلما ضارعَ الاسمُ الأفعالَ فى باب الحذف آخِرًا، ضارعه فى باب الزيادة أوّلاً. وهذا قول الخليل.

٣٠- فإن قال قائل: وما المحذوف من (اسم)؟

قلت: المحذوف الواو فى قول البصريين: المازنى(2) والمبرد وغيرهما، وذكر أنه كان (سِمْوٌ) على مثال فِعْل مثل (قِنْو)؛ والدليل على ذلك (أسماء)، كما قالوا: حِنْوٌ وأحناء، وقِنْوٌ وأقناء(3)، ومثله من الصحيح: حِمْلٌ وأحمال.

٣١- فإن قال قائل: وما الدليل على قولهم فى حذف الواو؟ وما الفرق بينهم وبين قائل إن المحذوف الياء؟

قلت: الدليل على قولهم: أن أكثر ما جاء من هذه المحذوفات التى دليلها بَيِّنٌ الواوُ، فى قولهم: أخ وأب؛ فالمحذوف الواو؛ يَدُلُّكَ على ذلك: أبوان وأخوان؛ فدليل الواو بَيِّنٌ فيهما، فحملت الاسم عليهما، وجعلت المحذوف واوًا.

ودليلٌ آخَر: أن الواو أثقل من الياء - كما ذكرنا آنفًا - وقد تجد فى أسمائهم ما آخِرُه ياء قبلها حركة، ولا تجد فى الواو ذلك.

٣٢- فإن قال: إذا زعمت أنك أدخلت الألف فى (اسم) لِمَ حَذَفْتَ الواوَ من آخِرِه؟ فَألاَ(4) أدخلتَ الألفَ فى أول (أخ وأب) وقد حَذَفْتَ من آخرهما واوًا؟

قلت: كان يجب فى القياس ذلك، ولكن فى أول (أب وأخ) همزة، فلو أدخلوا همزة أخرى اجتمع همزتان، والعربُ لا تجمع بين همزتين؛ ألا تراهم يقولون: آدم، والأصل: أَأْدَمُ؛ فقلبوا الهمزةَ الثانية، فكذلك استثقلوا إدخال

---

(1) الحذف فى (لم اك) للتخفيف، وأصله لم أكن. والحذف فى (لم أدر) للجزم، وأصله لم أدرى. والحذف فى (لم أدع) للجزم أيضًا، وأصله لم أدعو.

(2) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان، من البصريين، قرأ على الأخفش، وروى عن أبى عبيدة والأصمعى، من أشهر مؤلفاته كتاب التصريف الملوكى، توفى سنة ٢٣٦هـ.

(3) (الحنو : الجانب. و(القنو): العذق بما فيه من الرطب، وجمع القنو: أقناء وقنوان.

(4) كذا - بتقديم فاء العطف على همزة الاستفهام، والمشهور عكسه؛ كقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]. وسيكرر الزجاج هذا الاستعمال مرة أخرى ص٣٦.

الهمزة على (أخ وأب)؛ لما ذكرنا. وهذا قول أبى علىّ قُطْرُبٍ[1] والمبرد.

٣٣- فإن قال قائل: فما وزن (اسم) من الفعل[2]؟

قلت: وزنه (فِعْل)[3] مثل جِذْع؛ لأنه كان فى الأصل (سِمْوٌ) فحذفوا الواو؛ لما ذكرنا.

٣٤- فإن قال: وما اشتقاق (اسم)؟ ومن أىِّ شىء أُخِذَ؟

ففى ذلك ثلاثة[4] أقوال:

قال بعض النحويين: (اسْمٌ) بُنِىَ من الأمر، من قول القائل: اسْمُ فلانًا، كما أن (الابن) مبنى من قول القائل: ابْن البناءَ يا رجل.

وقال آخرون: هو مأخوذ من السِّمَةِ، والسمة هى العلامة، وكأنه علامة المسمى به، وهو من (وسمت).

وهذان القولان لا أعرف معناهما.

والقول الثالث: قال أبو إسحاق: الاسم مشتق من (السُّمُوّ) - وهو الرفعة - والاسم ثبوته بالدلالة على المعنى. وقولك: سَمَّيْتُ الرجل، أى: رفعت ذِكْرَه؛ ليعرفه المخاطب.

ويقال لمن زعم أنه من (وسمت): هل رأيت مصدرًا لفعل معتلٍّ، فاؤه واو، يدخله ألف وصل، فى مثل قولك: وعد عِدَةً، ووزن زِنَةً؟ فأنت لا تقول فى هذا: اعْدُ، كما تقول: اسْمٌ؛ فإبطال دخول الألف عليه ينقض ما ادَّعاه.

وعلة أخرى: أنه لو كان كما ذَكِرَ، لوجَبَ إذا صَغَّرْتَ اسمًا أن تقول:

---

(١) هو: أبو على محمد بن المستنير، أخذ النحو عن سيبويه، ومن أشهر مؤلفاته: المثلثات، توفى سنة ٢٠٦هـ.

(٢) يريد وزنه من حروف (فعل) الذى اصطلح الصرفيون على أن يجعلوه ميزانًا للكلمات.

(٣) هذا تسمُّح منه فى الوزن؛ مراعاةً لأصله، وإلا فالمعروف عند الصرفيين أن الحذف يراعى فى الميزان، فيحذف نظيره منه، فكان عليه أن يزنه (افْع).

(٤) المشهور أنهما قولان فقط: أحدهما أنه مأخوذ من الوسم بمعنى العلامة - وهو رأى الكوفيين - والثانى أنه مأخوذ من السُّمُوّ بمعنى الارتفاع. وأما الرأى الثالث - الذى ذكره هنا أولاً فى قوله: قال بعض النحويين، فغير مشهور، ويمكن رده إلى رأى البصريين أو الكوفيين. [انظر الخلاف وتفاصيله فى: المسألة الأولى من كتاب الإنصاف، وفى: الدر المصون للسمين الحلبى ١/١٩ وما بعدها].

وُسَيْم، كما تقول إذا صَغَّرْتَ عدة: وُعَيْدَة، وهذا لا يقوله أحد. قال أبو إسحاق: وهذا لا يكون غيره.

٣٥- فإن قال قائل: فما موضع الباء من الإعراب؟

ففى ذلك ثلاثة أقوال:

قال الكسائى: لا موضع لها؛ لأنها حرف، والحروف لا تُعْرَبُ.

وقال البصريون - المبرِّد ومَن قبله -: الباء فى موضع النصب(١)؛ لأن معنى الكلام: أبدأ بسم الله، فهذا الفعل المقدَّر لا بد له من مفعول، فلما مَنَعَتْ الباءُ الفعلَ من التعدى تضمنت موضع التعدى. قال الخليل بن أحمد فى قولهم: مررت بزيد؛ معناه: جُزْتُ زيدًا. فهذا يوضح ما قال المبرد وأصحابه.

وأجاز الكسائى أيضًا: مررت بزيدٍ وعمرًا، يعطف على موضع الباء، وأنشد:

مُعاوِيَ إننا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا(٢)

عطف (الحديد) على موضع الباء. وأنشد أيضًا:

جِئْنى بمثل بنى بَدْرٍ لقومِهِمُ ... أو مثل أسرة منظورِ بنِ سَيَّار(٣)

وأنشد:

أَعِنِّى بِخَوَّار العِنَان تَخالُهُ ... إذا راحَ يَرْدِى بالمدجَّج أحْرَدا(٤)

وأبيضَ مصقولِ السِّطَام مهنَّدًا ... وذا حلق من نسج داود مِسْرَدا

---

(١) ينسب هذا أيضًا إلى الفراء؛ ففى الطارقية ٦٢: «وقال الفراء: موضع الباء نصب على تقدير: أقول: بسم الله، أو: قل: بسم الله». وانظر: القرطبى ١/ ٨٦، والدر المصون ١/ ٢٣.

(٢) البيت من الوافر، قائله عقيبة بن هبيرة الأسدى، يخاطب معاوية بن أبى سفيان - والقصيدة مجرورة القوافى، والنحاة ينشدون البيت بالنصب (الحديدا). قال الأعلم: يجوز أن يكون الذى أنشده رده إلى لغته؛ فقبله منه سيبويه منصوبًا، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بلغة القائل. [انظر: معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٤٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٤].

(٣) البيت من البسيط، قائله جرير بن عطية. [انظر: ديوانه ٣١٢، وكتاب سيبويه ١/ ٩٤، ١٧٠، والمقتضب ٣/ ١٥٣، والمحتسب ٢/ ٧٨].

(٤) البيتان من الطويل، قائلهما كعب بن جعيل التغلبى - و(خوار العنان): فرس منقاد، و(الخوار): الضعيف اللين. و(يردى): من الرديان، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضربًا؛ لمرحه. و(المدجج): لابس السلاح. و(الأحرد): الذى يميل بيديه عن القصد؛ لمرحه. و(الأبيض): السيف. و(السطام): حد =

فلو لم يكن للباء موضع ما عطفت عليه هذه - وهذا كثير، قد ذكرناه.

وقال آخرون[1]: موضع الباء رفعٌ؛ ومعناه: أول ابتدائى بسم الله، واحتجوا بقوله سبحانه: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد: ٤٣][2]. قالوا: معناه: كفى الله شهيداً.

وهذا بعيد. والقول ما قاله الخليل وأصحابه - وقد ذكرناه - فاعرفه، إن شاء الله.

٣٦- فإن قال قائل: فما ذَكَرَ غيره؟ وذلك أنه قال بعضُهم: بعض العرب يقول: بدأت ببسم الله، وبدأت بأنْ بسم الله، فَلِمَ أدخل الباء على الباء الزائدة؟

قلت: لَمَّا كانت الباء تلزم هذا الموضع ولا تفارقه، ثم كَثُرَ هذا الحرف جداً، قدَّر قائلُ هذا أن الباء من نفس الحرف، فأدخل عليها باء أخرى، والعرب تقول هذا. أنشد الفرَّاء فى هذا المعنى:

لَدَدْتُهُمُ النصيحةَ كُلَّ لَدٍّ ... فَمَجُّوا النُّصْحَ ثم ثَنَوْا فقاءوا[3]

فلا واللهِ لا يُلْفَى لما بى ... ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواءُ

أدخل اللام على اللام؛ كما ذكرنا. وأنشد أيضًا:

فلئن قومٌ أصابوا غِرَّةً ... وأصَبْنا مِن زمانٍ رَنَقا[4]

---

= السيف. و(المهند): المنسوب إلى الهند. و(الحلق): الدرع، ونسبها إلى داود؛ لأنه أول من عمل الدروع. و(المسرد): المتتابع النظم. انظر سيبويه ١/ ١٧٠.

(١) هم البصريون، كما فى الطارقية ٦٢.

(٢) والباء فى لفظ الجلالة صلة زائدة فى فاعل «كفى». والاحتجاج بهذه الآية لا يستقيم مع البسملة، إلا على تقدير الباء زائدة فيها، ومدخولها مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر أو خبر عمًّا قبله؛ فيكون التقدير: أول ابتدائىَ اسم الله؛ ولذا قال الزجاج: وهو بعيد.

(٣) البيتان من الوافر، قائلهما مسلم بن معبد الوالبى - (لددتهم) بمعنى: ألزمتهم. يقول: ألزمتهم النصيحة كل الإلزام، فلم يقبلوا، ولا يوجد شفاء لما بى من الكدر، ولا لما بهم من الحسد. ويروى عجز البيت الثانى: (وما بهم من البلوى دواء)، ولا شاهد فيه حينئذ. [انظر: معانى القرآن للفراء ١/٦٨، والمحتسب ٢/٢٥٦، والخصائص ٢/ ٢٨٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٣٠].

(٤) البيتان من الرمل، ولم يُدْرَ لهما قائل، ويرويان:

فلئن يومًا أصابوا عزة ... وأصبنا من زمان رنقا

فلقد كانوا لدى أزماننا ... لصنيعين: لباسٍ وتُقَى =

لَلَقَدْ كانوا على أزمانهم     بصنيعين: لِبأسٍ وتُقى

فأدخل اللام على اللام، كما ترى.

وأما قولهم: بدأت بأنْ بسم الله؛ فإن معناه: أبدأ بأن أقول: بسم الله، فأضمرت القول، وإضمار القول كثير فى القرآن وفى الشعر، إذا كان فى الكلام دليل. من ذلك قوله جل اسمه: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]: المعنى: يقولون: سلام، ومثله كثير.

٣٧- فإن قال قائل: وكم اسمًا تدخله ألف الوصل؟

قلت: ثمانية[١] أسماء؛ وهى: ابن، وابنة، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة.

ولا تدخل ألف الوصل إلاَّ على اسم قد حُذِفَ منه شىء، فَتُعَوَّضَ منه الألف، ولا يكون المحذوف إلا حَرْفَ لينٍ - نحو الياء والواو - أو حرفًا مهموسًا - نحو الهاء - فالمحذوفُ من (است) هاء، وذلك على فَعَلٍ[٢]. الدليل على ذلك قولهم: أستاه وستَيْهَة، تَرْجِعُ الهاءَ، ومنه قول على رضى الله عنه: «العينان وِكاءُ السَّتَه»[٣] - يريد الإست، وقال الشاعر:

* ادْعُ أحيحًا باسمه، لا تنسَهْ *

* إن أحيحًا هى صئبانُ السَّه[٤] *

---

= والبصريون يروونه: (فلقد كانوا)، ولا شاهد فيه حينئذ. [انظر: الدرر اللوامع ١/ ١١٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٦].

(١) عدَّها ثمانية، وجعلها غيره عشرة أسماء بزيادة (ابْنُم) - بمعنى ابن - و(ايْمُنُ) فى القسم. [انظر: الدر المصون ١/ ٢١، ورصف المبانى، وسر صناعة الإعراب ١/ ١١٥].

(٢) فى لسان العرب (سته): ولا يجوز أن يكون مثل جذع وقفل، اللذين يجمعان على «أفعال» أيضًا؛ لأنك إذا أردت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قلت: سه (بالفتح).

(٣) يروى الحديث عن على ومعاوية برواية: «العين وكاء السه، فإذا نام أحدكم فليتوضأ». [انظر: سنن ابن ماجه ١/ ١٦١ (طهارة ٦٢)، وسنن أبى داود ١/ ٤٦ (طهارة ٧٩)، ولسان العرب (سته)، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٣٠].

(٤) من الرجز، ولم يعرف قائله. ويروى: (إن عبيدا)، (وإن فعيلا) - و(الصئبان): جمع صؤاب، وهو بيض البرغوث والقمل. يريد: إنهم فى الدناءة والخسة كصؤاب الاست. [انظر: المقتضب ١/ ٣٣ و٢٣٣، والمنصف ١/ ٦٢، ولسان العرب (سته)، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٣٠].

والمحذوف من الأسماء الأُخَرِ ياء أو واو، وليس هذا موضع ذكرها.

٣٨- فإن قيل: فلم عوَّضت الألف من حروف المعجم؟

قلت: أَوْلَى الحروف بالزيادة حروف المد واللين - وهى الياء والواو والألف - لأنها تقع فى الهمز والمد، فلا يكون الإعراب إلا بواحد منهن، أو بعضهن وبعض حركاتهن. والواو لا تُزاد أولاً فى هذا الموضع، وكذلك الياء - لعلل تراها بَعْدُ - فزادوا ألفًا، والألفُ لا تكون إلا ساكنة، وليس فى كلام العرب ألفٌ أصليّ - كما مَرَّ بنا الكلام - ولا تكون الألف إلا زائدة أو مبدلة:

فالزائدة فى قولك: ضارب وذاهب، وما أشبهه.

والمبدلة فى قولك: قال وباع؛ لأنه من (قول وبيع).

فلما وجدوا الألفَ ساكنةً - ولا يُبتدأ بساكن - ووجدوا السين بعدها ساكنة، حرَّكوا الألف، والألف إذا تحركت صارت همزة؛ لقرب مخرجها منها.

٣٩- فإن قال: ولم سميتها ألفًا وهى همزة؟

قلت: لما كانت الهمزة لا تُصَوَّرُ أبدًا إلا بصورة الألف سَمَّيْتُها ألفًا، وليست الألف كالهمزة؛ لأن الهمزة تكون فاءً من الفعل، فى قولك: أخذ، وعينًا فى قولك: سأل، ولامًا فى قولك: قرأ - وليست الألف كذلك؛ ألا ترى أن المجزوم تحذف ألفه فى قولك: لم يَسْعَ، ولم يَخْشَ. والمهموز إذا كان مجزومًا سكنت همزته فى قولك: لم يقرأ، ولم يخبأ؛ فالهمزة حرف صحيح كأحد حروف المعجم.

٤٠- فإن قال قائل: فَلِمَ زيدت ألف الوصل فى (اؤْمُرْ)، وفى قولك: امْرُؤٌ، ولم يحذف من آخره شىء من ذلك؟

ففى ذلك جوابان:

أحدهما: أن الهمزة لا تثبت على حالة واحدة؛ فتكون فى الرفع واوًا، إذا قلت: هذا امْرُؤ، وفى النصب ألفًا، إذا قلت: رأيت امْرأً، وفى الجر ياء، إذا قلت: مررت بامْرِىءٍ، وإذا خففتها حذفتها، وألقيت حركتها على ما قبلها، فصارت بمنزلة حرف لا يعوَّل عليه، بخلاف الألف.

قال المبرد[1]: لما كان قولك: (امرؤ) لا يقوم بنفسه - حتى أضيف إلى غيره؛ فتقول: هذا امْرُؤ سوءٍ - أشبه الأفعال؛ إذ كانت تحتاج إلى فاعل، فأدخلوا عليها ألف الوصل؛ فقالوا: هذا امرؤ، وامرأة. وهذا مَرْءٌ، ومَرْأَةٌ. قال جَلَّ اسمه: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال الشاعر:

إذا المَرَئِيُّ شَبَّ له بناتٌ … عَصَبْنَ برأسِه إبَةً وعارا[2]

قال الفراء: ومن العرب مَنْ يقول: هذا امْرَؤٌ - فيفتح الراء على كل حال[3]، وأنشد:

بِأَبِي امْرَؤٌ والشامُ بيني وبينه … أَتَتْنِي بِبُشْرَى بُرْدُهُ ورسائلُهْ[4]

وفيه لغاتٌ غير ما ذكرنا[5]، تراها في موضع آخر، إن شاء الله تعالى.

ومن الدليل على أن الزائد ألف وليست همزة: ذَهابه في الوصل إذا قلت: هذا اسم، وهذا ابن. وقد يجوز - إذا اضطر الشاعر إلى استقامة وزن البيت - أن يقطع الألف ضرورةً - لا اختياراً - قال الشاعر:

وما أنا بالمخسوس في جِذْمِ مالك … ولا مَن تَسَمَّى، ثم يلتزم الإسما[6]

---

(١) نص عبارة المبرد في المقتضب ١/٢٢٨: «فإن قلت: امرؤ لم ينقص منه شيء، فما بال ألف الوصل لحقته؟ فإنما ذاك لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها. والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال؛ ألا ترى أنك تقول: هذا امرؤ فاعلم، وهذا مَرْءٌ فاعلم، كما قال عز وجل: ﴿يحول بين المرء وقلبه﴾، وتقول في مؤنثه: امرأة ومرأة، فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم لهذا الانتقال والتغيير اللذين ذكرتهما لك».

(٢) البيت من الوافر، قائله ذو الرمة، يهجو رجلاً كان يعاديه يسمى امرأ القيس، و(الإبة): العيب. ويروى البيت: (عقدن برأسه). [انظر: ديوانه ٢٠٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٣٢، ولسان العرب: وأب].

(٣) انظر: لسان العرب (مرأ).

(٤) البيت من الطويل. انظر لسان العرب (مرأ).

(٥) انظر لسان العرب (مرأ).

(٦) البيت من الطويل، قائله الأحوص. و(المخسوس): المرذول. و(جذم الشيء): أصله. [انظر: ديوانه ١٩٣، وتفسير القرطبي ١/١٠٠، والدر المصون ١/٢١، ولسان العرب: سما].

فقطع الألف، كما قال الآخر:

ألا لا أرى إثنين أَحْسَنَ شيمةً على حَدَثانِ الدهرِ منِّى ومن جُمْلِ[1]

وقال آخر:

* يا نفس: صَبْرًا؛ كُلُّ حَيٍّ لاق *

* وكل إثنين إلى افتراق[1] *

ومثله كثير.

فإن اعترض معترض فيما قلناه آنفًا من أمر الهمزة والألف، فقال: لِمَ جَعَلَ واضع حروف العربية الهمزة أولاً[3]؟ وهل هى همزةٌ أو ألف؟ قلت: هى همزة، والدليل على ذلك أنه قد أتى بألف بعدها.

فإن قال: (العين)[4] وضع أوَّلاً ما كان على ثلاثة أحرف على صورة واحدة، ثم ذكر المفردات، فَألَا[5] ذكر الهمزة مع المفردات، ولم يجعلها أوَّلاً: إذ لا صورة لها؟

قلت: الهمزة لها ثلاث صور، وأربعة أحكام:

أما صورتها: فتكون إذا انفتح ما قبلها: ألفًا[6]. وإذا انضم ما قبلها: واوًا[7]. وإذا انكسر ما قبلها: ياء[8].

---

(١) البيت من الطويل، قائله جميل بثينة. [انظر: نوادر أبى زيد ٢٠٤، والمحتسب ١/٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٩، والتصريح على التوضيح ٢/٣٦٦].

(٢) رجز، مجهول القائل. [انظر: همع الهوامع ٥/٣٤٣، الخصائص ٢/٤٧٥، المحتسب ١/٢٤٨].

(٣) لم يجب الزجاج عن هذا السؤال. والجواب ذكره ابن جنى فى (سر صناعة الإعراب ١/١١٣). فقال: «إنهم إنما أرادوا حرفًا يُتَبَلَّغُ به فى الابتداء، ويحذف فى الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطِّراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها - فى أكثر الأحوال - حذفها للتخفيف، وهى مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة. . . . ولو أنهم زادوا فى مكانها غيرها لما أمكن حذفه؛ لأنه لم يحذف غيرها من الحروف كما حذفت هى».

(٤) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدى.

(٥) انظر التعليقة ٤ ص٢٩.

(٦) مثل: قرأ، وسأل.

(٧) مثل: بطؤ، ووضؤ.

(٨) مثل: برئ، ووطئ.

وتكون محقَّقة، وملَيَّنة، ومقلوبة، ومحذوفة[1].

فلمَّا كانت لهـا هذه الصور وهذه الأحوال، كانت أكثر من الثـلاثى، فجعلها أولاً.

٤١- فإن قال: هل تَبْنِى من (بسم) فعلاً؟

قلت: لم تَبْنِه العرب، ولا تكلمَّت به، إلا أن بعض النحويين ذكر أنه يقال: بَسْمَلْتُ أُبَسْمِلُ بَسْمَلَةً. وهذا قاله قياسًا، لا سماعًا[2].

٤٢- فإن قال: لم أَثْبَتَّ الألف فى الكتاب فى قولك: اقرأ باسم، وليس فى اللفظ ألف؟

قلت: كَتَبْتُهُ على لفظه قبل دخول الباء، ثم أدخلت الباء، وتركت الألف على حالها.

٤٣- فإن قال: فهل يحذف مع كاف الجر فى الكتاب فى قولك: ليس اسم كاسم الله؟

قلت: لا أحذفها مع اللام، ولا مع الكاف؛ لما ذكرت من العلة آنفًا.

٤٤- فإن قال: فَلِمَ تُحْذَفُ الألف مع لام الجر فى قولك: للرجل، ولا تحذفها مع الباء والكاف فى قولك: بالرجل، وكالرجل، وقد استوت الحروف فى قولك: اسم؟

وفى ذلك جواب، قال بعض النحويين: كرهوا اجتماع الصُّوَرِ؛ لأن صورة اللام كصورة الألف، وليست الباء والكاف كذلك.

---

(١) (المحققة) مثل: قرأ واخذ وسال. و(الملينة) مثل: فاس وبير (فى فأس وبئر). و(المقلوبة) مثل: قام وباع وآمن (وأصلها: قوم، بيع، أأمن). و(المحذوفة) مثل: لم يَقُمْ، ولم يَرْضَ.

(٢) (بسمل) يبسمل بسملة من باب النحت؛ أى أنهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظًا واحدًا، وهو غير مقيس - كما قال الزجاج - فلا جَرَمَ أن بعضهم قال فى بسمل وهيلل: إنها لغة مولدة، وقد جاءت فى الشعر فى قول عمر بن أبى ربيعة:

لقد بَسْمَلَتْ ليلى غَدَاةَ لقيتها ... الا حبذا ذاك الحديث المُبَسْمَلُ

وغير الزجاج من أهل اللغة نقلها ولم يقل: إنها مولدة، ومنهم ثعلب والمطرز. [انظر: الدر المصون ١/ ١٣، ولسان العرب (بسمل)].

فإن قال: كسرت الألف فى (امرِىء) فى الابتداء، وقد تكون ثالثة مضمومة فى قولك: هذا امرؤ، كما تقول فى الفعل: اقْتُلْ - فتضم الألف ضمة ثالثة؟

قلت: الضمة فى (امرِىء) غير لازمة، فلم أبْنِ الألف على شىء غير لازم.

فإن قال: ألاَ بَنَيْتَهُ على الفتح والضم دون الكسر؟

فقد تقدم جوابنا فى هذا، وقد ذكر أن الألف كُسِرَتْ فى هذه المواضع؛ لالتقاء الساكنين.

٤٥- فإن قال: فما الدليل على أنها ألف وصل؟

قلت: له دليلان: أحدهما: ذهابها فى الدرج. والثانى: ذهابها فى التصغير، فى قولك: سُمَىّ، وبُنَىّ - فاعرفه، إن شاء الله تعالى.

٤٦- فإن قال قائل: ولِمَ لقبوها ألف وصل؟

ففى ذلك جوابان:

قال الكوفيون: لُقِّبَتْ ألف وصل؛ لأنها تصل الكلام الذى قبلها بما بعدها، وتذهب فى الدَّرْج.

وقال البصريون: لُقِّبتْ بذلك؛ لأنه تُوُصِّلَ بها إلى الساكن الذى بعدها.

٤٧- فإن قال: ذَكَرْتَ أن ثمانية أسماء يدخلها ألف الوصل، وذكرت العلة فى ذلك، فما المحذوف فى كل اسم دخله ألف الوصل؟

قلت: قد ذكرنا بعض ذلك فى أول الباب، ووعدنا شرح باقيه، وهذا موضع ذكره.

قال الكوفيون: الأصل فى قولك (اسم) أنه أمْرٌ من سَمَى يَسْمِى[1]، وسما يسمو. فَمَنْ قال: يَسْمِى، كسر الألف، ومن قال: يسمو، ضم الألف. ثم سمَّوْا به وغيَّروه فى وجوه الإعراب، وقالوا: الأصل فى (ابن) من: بنى يبنى،

---

(١) فى لسان العرب (سمو): (السمو): الارتفاع والعلو؛ تقول منه: سَمَوْتُ وسَمَيْتُ، مثل علوت وعليت وسلوت وسليت، عند ثعلب. اهـ، وعلىَ نقل الزجاج هنا يكون الاسم عند الكوفيين ماخوذاً من سما يَسْمِى من باب ضرب، ويكون حينئذ بمعنى العلو والارتفاع. وهذا الرأى عنهم غريب، إلى جانب المشهور عندهم من أنه من الوسم بمعنى العلامة. [انظر هذا الخلاف تفصيلاً فى المسألة الأولى من الإنصاف، وفى: الدر المصون ١/ ١٩ وما بعدها، وفى: تفسير القرطبى ١/ ٨٨].

ثم زادوا فيه ألفًا، وشبهوا الباقى بهذا.

وقال البصريون: المحذوف منه واو؛ لأنه من السُّمُوّ - وهو الرفعة- وكان (سُمْوٌ) مُسَكَّنَ العين؛ دليل ذلك قولهم: أسماء، كـ (جذع وأجذاع)، والمحذوف من (ابن) واو، وكان أصله (بَنَوٌ) محركة النون؛ دليل ذلك قولهم: بَنُونَ، وجمعه (أبناء).

٤٨- فإن قال: وما تنكر أن المحذوف ياء، وليس لك دليل قاطع؟

قلت: الأشياء يُسْتَدَلُّ عليها بنظائرها وأشباهها، فيُستدلُّ على المحذوف من (ابن) بنظيره؛ فتأنيث ابن (بنت)، كما أن تأنيث أخ (أخت)؛ فالأخت فى تأنيث الأخ نظير البنت فى تأنيث الابن، والمحذوف من أخ الذى هو ذَكَرُ الأخت واو، بلا خلاف؛ لقولك: أخوان. وكذلك يجب أن يكون المحذوف من ابن الذى هو تذكير البنت واوًا؛ لشبهها بالأخ، وإلى هذا أشار المبرد[1]، وهو قول جيد.

والمحذوف من (است) هاء، وكان (سَتَه)، فحذفوا الهاء، وقد ذكرنا ما فى ذلك.

٤٩- فإن قال قائل: ما تقول فى ألف (ايْمُنٌ) فى القسم؟

قلت: هى ألفُ وصل: الدليل على ذلك ذهابها فى الوصل مثل: لَيْمُ الله، كما قال الشاعر:

وَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمُ      نَعَمْ، وفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى[2]

فإن قال: فَلِمَ فتحتها، وألفات الوصل فى الأسماء لا تكون إلا مكسورة؟

قلت: لأن قولك: ايْمُ الله، لا يكون إلا فى القسم فقط، فَأَشْبَهَ الحروفَ، ففتحت ألفه.

٥٠- فإن قال: فَلِمَ فتحت الألف التى مع لام التعريف، وهى ألف وصل؟

---

(١) انظر المقتضب ١/ ٢٢٩.

(٢) البيت من الطويل، قائله نصيب. انظر: ديوانه ٩٤، وسيبويه ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب ١/ ٢٤٨، ٢/ ٩٠، والخصائص ٢/ ٤١٧.

قلت: فى هذا جوابان:

أحدهما: أن هذه الألف داخلة على حرف، وألِفاتُ الوصل تدخل على اسم أو فعل؛ ففتحوا ألف الوصل الداخلة على الأسماء والأفعال.

والجواب الآخر: أن ما بعد اللام يقع مضمومًا فى قولك: الحلُمْ، ومكسوراً فى قولك: العلم. فلو كسروا الألف أو ضموها ثقلت مع ضمة ما بعده أو كسره، وليس بينهما إلاَّ لام ساكنة، والساكن ليس بحاجز، فكانوا يعدلونها إلى الفتح؛ فراراً من اجتماع كسرتين أو ضمتين، فَبَنَوْها على الفتح الذى يصلح مع الحركات كلها.

٥١- فإن قال: أَزِيدَتْ الألف على اللام، أم وقعتا معًا؟

ففى هذا جوابان:

قال الخليل: الألف واللام دخلتا معًا، يُحْدِثان معًا التعريف؛ فقولك: (أل) بمنزلة: هل وقد وبل. وكل حرفٍ أحدث معنًى[1]؛ ألا ترى الشاعر ربَّما وصلهما بما بعدهما، ثم أعادهما، قال الشاعر:

* قُلْتُ لطاهينا الْمُرَوِّى فى الْعَمَلْ *
* دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ *
* الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ [2] *

وقال آخرون[3]: بل اللام وحدها للتعريف، وهى ساكنة، فأدخلوا عليها ألف الوصل.

---

(١) وعلى هذا الرأى للخليل تكون الهمزة فى (أل) همزة قطع؛ بدليل أنها مفتوحة؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت على الأصل. ويرى سيبويه ومتأخرو النحاة أن أداة التعريف هى اللام وحدها، وأن الهمزة معها همزة وصل اجتُلبت للنطق بالساكن.

[انظر كتب النحو عند قول ابن مالك: أل حرف تعريف أو اللام فقط فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قل فيه: النمط].

(٢) رجز، يُنْسَبُ إلى ذى الرُّمَّة - وليس في ديوانه - كما ينسب إلى غيلان بن حريث - و(بجل) بمعنى: حَسْبى وكفاني. ويروى (بِخَلّ) وهو الخل المعروف.

والشاهد فى قوله: بِذَلْ، فإنه أراد: بذا الشحم، ففصل لام التعريف من الشحم، لما احتاج إليه من إقامة الوزن، ثم أعادها فى (الشحم) لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر.[ انظر سيبويه ٣/ ٣٢٥، ٤/ ١٤٧، والمقتضب ١/ ٨٤، ٢/ ٩٤، والخصائص ١/ ٩١].

(٣) هو سيبويه- كما ذكر فى التعليقة (١).

٥٢- فقيل لهم: لِمَ اختيرت اللام من بين الحروف، على مذهبكم؟

فقالوا فى ذلك قولين:

أحدهما: أن اللام تُدْغَمُ فى أربعة عشر حرفًا [١]، فاستخَفُّوها، فاختاروها للتعريف.

والقول الآخر: أنها تعرف آخرًا بالإضافة، ومعنى اللام موجود فى الإضافة؛ ألا ترى أن قولك: غلامُ عمرٍو؛ معناه: غلامٌ لعمرو، فأرادوا أن يُعَرِّفُوا الاسم أولاً باللام التى تُعَرِّفُ آخرًا.

وقد أحكمنا هذا الباب إحكامًا مُسْتَقْصًى - أغنانا عن ذكره فى هذا الموضع - فى كتاب آخر؛ لأن هذا موضع إيجاز واختصار، وفيما ذكرنا غَناءٌ لمن وُفِّقَ لفهمه. وبالله التوفيق[٢].

* * *

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قال الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج:

● **القول فى قوله تعالى: ﴿الله﴾ جل اسمه:**

١- إن قال قائل: ما معنى هذا الاسم؟

فالجواب: أنه روى عن ابن عباس[٣] أنه قال: ذو الألوهية، وهو الذى تَأْلَهُهُ الخَلْقُ؛ أى تعبده، وهو إله الخلق أجمعين. وقرأ ابن عباس: ﴿وَيَذَرَكَ وَإِلاَهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧][٤]. يريد: وعبادتك، قال: وكان فرعون يُعْبَدُ. وكذلك رُوِىَ عن عيسى بن عمر[٥] أنه قال: (الله إله الآلهة)، ومن هذا قول

---

(١) وتعرف هذه اللام باللام الشمسية، وعكسها اللام القمرية، والحروف الأربعة عشر التى تدغم فيها هى: [ت - ث- د- ذ- ر- ز- س- ش- ص- ض- ط- ظ- ل- ن].

(٢) إلى هنا انتهت الإجابةُ عن الأربعين سؤالاً الواردة على قوله تعالى: ﴿بِسْمِ﴾؛ ولذا ساغ له أن يبدأ الأسئلة العشرين عن لفظ الجلالة (الله) بدءًا جديدًا، بقوله: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

(٣) هو: عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ، حَبْرُ الأمة، توفى سنة ٦٨هـ.

(٤) انظر القراءة وتفسيرها فى: القرطبى ١/ ٨٨، ولسان العرب (أله). كما تنسب هذه القراءة أيضًا إلى ابن مسعود وعلى وأنس. (انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٦٧).

(٥) وهو: عيسى بن عمر الثقفى، بصرى، من تلامذة ابن إسحاق الحضرمى، توفى سنة ١٤٩هـ.

العرب: فلان يتألَّه: إذا تعبَّد؛ قال رؤبة:

* لله دَرُّ الْغَـــانِيَـــاتِ الْـمُـــدَّهِ *

* سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي(١) *

يريد: مِنْ تَعَبُّدِي، يقال: أَلِهَ اللهَ الْعَبْدُ يَأْلَهُهُ إِلاَهَةً؛ كقولك: عبده يعبده عبادةً. واختلف النحويون فيه(٢).

فقال سيبويه(٣): كان (إله) على فِعَال؛ فأدخلوا الألف واللام، فقالوا: (الإلاه)، ثم حذفوا الهمزة، وأدغموا اللام فى اللام؛ فقالوا: (الله) تعالى.

وقال: هذا مثل قولهم: (أُنَاس)، ثم أدخلوا الألفَ واللام؛ فقالوا : الأُناس، ثم حذفوا الهمزة فقالوا: الناس. وقد يجاء به على الأصل، قال الشاعر:

* إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا(٤) *

فعلى مذهب سيبويه: الألف واللام كأنهما عِوَضٌ من الهمزة المحذوفة، وقد صارتا كأحد حروف الاسم لا يفارقانه، ولا يجوز حذفهما منه؛ لأن اسمه - جَلَّ ثناؤه - مُبَايِنٌ لسائر الأسماء، وهو منفرد به وَحْدَهُ، لا يَشْرَكُهُ فى هذا الاسم غَيْرُهُ- تعالى الله عُلُوّاً كبيراً.

---

(١) رجز، و(المده): جمع (مادِهٌ) وهو المادح؛ أبدل الحاء هاء؛ لتقارب المخرج. (انظر: ديوانه ١٦٥، والمحتسب ١/ ٢٥٦، والمصون ١/ ٢٥).

(٢) انظر الخلاف تفصيلاً في: الدر المصون ١/ ٢٣ وما بعدها، ولسان العرب (أله).

(٣) لسيبويه في اشتقاق لفظ الجلالة رأيان ذكرهما فى كتابه:
أحدهما فى [٢/ ١٩٥]؛ حيث قال: «وكأن الاسم - والله أعلم - (إلـهٌ)، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها، فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك: أناس».
والثانى فى [٣/ ٤٩٨] حيث ذكر أن الأصل فيه (لاهٌ). قال: «كما حذفوا اللامين من قولهم: لاهِ أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك يَنْوُون. قال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلبوا العين، وجعلوا اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا، كما تركوا آخر (اين) مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه؛ لكثرته فى كلامهم». ا. هـ. [وانظر تعليق المبرد على هذا فى هامش (المقتضب ٤/ ٢٤٠) وما بعدها.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، قائله ذو جَدَنٍ الحميرى. [انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩، ٥/ ١٢١، مجالس العلماء للزجاجى ٧٠، الأمالى الشجرية ١/ ١٢٤، ٢/ ١٢، الدر المصون ١/ ٢٦].

٢- فإن قال قائل: فـ (الَّذِى) لا يُحذف منه ألف ولام، فهما معه كشىء واحد؟

قلت: (الذى) لا يشبه هذا؛ لأن (الذى) نعت جارٍ على كل منعوت؛ تقول: رأيت الرجل الذى رأيته، ولبست الثوب الذى لبسته، فلا يلزم موضعًا واحدًا، وكان الأصل (لَذِ) على وزن (عَمٍ)، دخلت الألف واللام فصار (الذى) [(١)] - وفى (الذى) لغات وأقوال تراها فى موضع آخر[(٢)] - ففارق (الذى) - لدخوله على كل شىء - اسْمَ الله تعالى، على ما ذكرنا.

٣- فإن قال: فَلِمَ قالت العرب: يا الله اغفر لى [(٣)]، فأدخلوا (يا) على ما فيه الألف واللام، ولا يقولون: يا الرجل؛ لأن (يا) تُعَرِّفُ تعريف الإشارة، والألف واللام يُعَرِّفان تعريف الاسم، فَلَمْ يَدْخُلْ تعريفٌ على تعريف؟

قلتُ: لما كانت الألف واللام لا يفارقانه، وصارتا كأنهما عوض من محذوف صارتا كأنهما من بناء الاسم؛ إذ لم يوجدا محذوفين، فدخلت (يا) عليهما، كما دخلت على الأسماء.

٤- فإن قال: فقد أدخل (يا) على (التى) الشاعرُ؛ فقال:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بَالْوَصْلِ عَنِّى[(٤)]

قلت: إنما أدخل (يا) على (التى)؛ حَمْلاً على ما ذكرنا، وتشبيهًا؛ لَمَّا رأى الألف واللام لازمتين.

٥- فإن قال: فالألف واللام فى (النجم والدَّبَران) [(٥)] لا يفارقانهما؟

---

(١) انظر: لسان العرب (لذى).

(٢) وهذه اللغات هى: الذى، الَّذْ (بسكون الذال)، الَّذِ (بكسر الذال)، الذى (بتشديد الياء). [انظر: لسان العرب (الذى)].

(٣) في لسان العرب (أله): «قال الكسائى: العرب تقول: يا الله اغفر لى». وانظر أيضًا: المقتضب٤/ ٢٣٩، ٢٤١.

(٤) البيت من الوافر، ولم يعرف له قائل. [انظر سيبويه ٢/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ٢٤١، وابن يعيش ٢/ ٨].

(٥) يطلق (النجم) في أصله اللغوىّ علي الكوكب في السماء، ثم خُصَّ بنوع واحد منه هو (الثُّرَيّا)، فصار عَلَمًا بالغلبة. و(الدبران): نجم بين الثريا والجوزاء، وهو من منازل القمر. [انظر: لسان العرب: نجم، دبر].

قلت: يقال لهذا النجم (الدَّبَران) بالألف واللام، ويقال: أصابه دَبَرَانُ الشَّوْقِ - بغير ألف ولام، وليس كل ما دَبَرَ[1] شيئًا يقال له: دبران، وقد يُحْذَفُ الألف واللام منه.

وأما (النجم) فإذا قالوه بالألف واللام، فإنهم يَعْنُونَ (الثريا) لا غير، فإذا حذفوا الألفَ واللامَ صار نجمًا.

وقولك: (اللهُ) مباين لكل ما ذكرتُ؛ لأنه لا يدفع شيئًا على وجه الصدفة[2]، ولا يقع على غيره، ولا يحذف منه الألف واللام. وإن تُكُلِّمَ به في موضع من غير ألفٍ ولامٍ فهو معروفٌ غير ملتبس؛ ألا ترى أن العرب قد خَصَّتْ هذا الاسم بأشباء لا تكون في غيره، من ذلك قولهم في اليمين: (تالله)؛ فيُدْخِلُون الباء والواو على كل محلوف به، وعلى اسم الله عز وجل، ولا يحلفون بالتاء إلا في اسم الله تعالى؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] ولم توجد التاء في غير هذا الاسم[3]؛ لأن الشيء إذا انفرد في كلامهم كان له نَحْوٌ ما، ليس لغيره، وستراه.

قال سيبويه: مِن العرب مَنْ يقول: لاهِ أبوك، يريدون: لِلهِ أبوك، فيحذفون إحدى اللامين[4]، وقال الشاعر:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ  عَنِّي، وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[5]

---

(١) (دبر) الرجل صاحبه: تبعه.

(٢) كذا بالأصل، والمعنى غير واضح.

(٣) وورد عن العرب دخولها على (الرحمن) وعلى (ربّ) المضافة إلى الكعبة؛ فقالوا: تالرَّحْمَنِ، تَرَبِّ الكعبة، وحكى شذوذًا قولهم: تَحَيَّاتِكَ. (انظر: الجنى الداني ١١٧).

(٤) في كتاب سيبويه [٣/٤٩٨]: «وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون».

(٥) البيت من البسيط، قائله ذو الإصبع العدواني. [انظر: الأمالي الشجرية ٢/١٣، ٢٦٩، والمقرب ٤٢، ومجالس العلماء للزجاجي ٧١، والخصائص ٢/٢٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧١، ٤٨٣).

يريد: للهِ ابْنُ عمِّك، فحذف اللام.

واختلف النحويون فى اللام المحذوفة:

فقال بعضهم: المحذوفة لام الجر؛ لأنها زائدة، والزائد أَوْلَى بالحذف من الأصل، فقيل لهم: فإن حرف الجر لا يُضْمَر ولا يُحذف.

وقال آخرون: المحذوف لام الأصل؛ وبقيت لام الجر؛ إذ كان حرف الجر لا يُضمر. فقيل لهم: لو كان كما تزعمون لكانت اللام مكسورة؛ فقالوا: لامُ الجر مع المَكْنِى[1] مفتوحة. فقيل لهم: ألا كسرتموها، كما كسرتم فى قولك: (لله)؛ فقالوا: لو فعلنا ذلك لانقلبت الألف التى بعد اللام ياءً؛ للكسرة قبلها.

فعلى هذا القول يكون على (فِعَال وأَفْعِلَة)؛ فتقول: إله وآلهة، ثم تدخل الألف واللام، كما ذكر سيبويه.

وهذا هو اسم الله تعالى، وما عداه فإنه يجرى مجرى صفاته؛ فيكون اشتقاقه، كـ (القدير) من قدر، و(العليم) من علم، وما أشبهه. فهذا قول سيبويه، وقد اتضح مُرَادُهُ ومغزاه.

وقال آخرون : كان (فَعَل)، فذكروا أن (إله) كان (لاهٌ) على (فعل)، ثم دخلت عليه الألف واللام، فصار لفظه كما ترى[2]. وهذا قولٌ يختاره المبرد.

وقال آخرون: كانت تعظيمًا لله تعالى، وإبانةً من كل مخلوق؛ فهو اسم، وإن كان فيه معنى فِعْل - على قول ابن عباس.

---

(١) المكنى هو الضمير.

(٢) لاَهَ يَلُوهُ لِيَاهًا: أى احتجب، فالألف على هذا القول من أصل الكلمة وليست زائدة (ولكنها منقلبة عن واو)، ثم دخل عليه حرف التعريف فصار (اللاه)، ثم أدغمت لام التعريف فى اللام بعدها، لاجتماع شروط الإدغام، وفُخِّمت لامه، ووزنه على هذا القول هو: فَعَلٌ.

ومن العلماء مَنْ ذهب إلى أنه من: لاه يليه لِياها: أى ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلاهة- بكسر الهمزة وفتحها - لارتفاعها، وقيل لاتخاذهم إياها معبوداً.

٦ - فإن قال قائل: فما تقول فى قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وأنت تقول: زيد أبوك فى الدار - تجعل الظرفَ مِنْ خَبَرِ زَيْدٍ؟

قيل له: المعنى وهو المعبود فى السموات وفى الأرض، فلما جاز أن يقدَّر فيه فِعْل تَبِعَـهُ الظروفُ كما تتبع الأفعـال. ويجوز أن يَتِمَّ الكلام على قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾، ثم تضمر ابتداءً؛ فتقول: هو فى السموات والأرض.

وقـال قوم: يَتِمُّ الكلام عند قـوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ثم يبـتدئ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وهذا بَعِـيدٌ لا يصح؛ لأن الله تعـالى لا يخلو منه مكان - كما ذكر.

٩- فإن قـال: ولِمَ فتـحت الألف التى مع اللام؟ فـقد ذكـرنا عِلَّةَ ذلك عند ذكرنا الألِفَات.

١٠- فإن قال قائل: وما موضعه من الإعراب؟

قلت: هو مجرور بإضافة (اسم) إليه؛ ومعـناه: ابتدائى بتسمية الله، وأضَفْتَ التسمية إلى الله تعالى، وقد ذكرنا الإضافة ووجهها فى موضع آخر.

وقال قوم: إنما فُخِّمَ اسمُ الله عَزَّ وَجَلَّ دون ما فيه لامان من الأسماء؛ نحو: اللَّيل واللَّحْم، وما أشبههما؛ تعظيمًا لله تعالى، ومُبَايَنَةً له من خَلْقِه.

١١- فإن قال: ولِمَ فـتحتَ هذا الاسم ومنعتَه من التفـخيم فى قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. فُخِّمَ الأول، ولم يفخم الثانى؟

قلت: لأن الأوَّل قـبله ضمة، وإذا كـانت قبل الاسم ضـمة أو فـتحـة جاز تفخيمها، وإذا كان كسرة لم يَجُزْ تفخيمها[1].

---

(١) جاء فى الدر المصون [١/ ٢٧ وما بعدها]: وحكم لامه - يعنى لفظ الجلالة - التفخيم؛ تعظيمًا، ما لم يتقدمه كسر فترقق، وإن كان أبو القاسم الزمخشرى قد أطلق التفخيم، ولكنه يريد ما قُلْتُه.

ونقل أبو البقاء أن منهم من يرققها علـى كل حال، وهذا ليس بِشَىْء؛ لأن العرب على خلافه كابرًا عن كابر - كما ذكره الزمخشرى - ونقل أهل القراءة خلافًا فـيما إذا تَقَدَّمه فتحة مُمَالَة - أى قريبة=

١٢- فإن قال: وَلِمَ ذلك؟

قلتُ: لأن الضمةَ مُسْتَفِلَةٌ، وكذلك الفتحة والكسرة مُسْتَفِلَةٌ، والتفخيم مُسْتَعْلٍ؛ فجرى اللسان مجرى واحدًا فى اللَّغْوِ، وإن كان كسرة.

وقد رُوِىَ عن ابن عباس أنه قال: الرحمن الرحيم: القريبُ القريبُ ممن أَحَبَّ، والبعيد البعيد ممن عانَدَ.

ورُوِىَ عن عطاءِ الخراسانى[(١)] قَوْلٌ جَيِّدٌ: وذلك أنه قال: (الرحمن) اسم الله تعالى، فلما اخْتُزِلَ أضيف إليه (الرحيم)؛ ليكون (الرحمن الرحيم) له دون كل أحد؛ ومعنى هذا القول من عطاء: أن الرحمن كان اسْمًا لله، فلما تسمَّى به مُسَيْلَمَةُ أضيف إليه (الرحيم)؛ ليكون (الرحمن الرحيم) مجتمعان لله، لا لغيره. وكان الذى يقال له: الرحمن، لم يُقَلْ له: الرحمن الرحيم.

وقد رُوِىَ عن أحمد بن يحيى ثعلب[(٢)] قولٌ أَحْسَنُ، وذلك أنه قال: (رحمن) لغير الله (رَحْمان) فعُرِّف، ثم أضيف إليه (الرحيم). وهم اسمٌ عربى، اجتمع مع الاسم الذى كان عِبْرانياً اسمٌ عربى. وأنشد قول جرير بن الْخَطَفَى يهجو الأخطل:

لَنْ تُدْرِكُوا الْمَجْدَ، أَوْ تَشْرُوا عَباءَكُمُ ... بِالْخَزِّ أَوْ تَجْعَلُوا الْيَنْبُوتَ ضَمْرَانَا[(٣)]

أَوْ تَتْرُكُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُم ... وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا

---

= من الكسرة - فمنهم من يرقِّقها، ومنهم من يفخمها؛ وذلك كقراءة السوسى فى أحد وجهيه: ﴿حَتَّى نَرَى الله جَهْرَةً﴾.

(١) هو: عطاء بن مسلم بن ميسرة الخراسانى، نزيل بيت المقدس، مفسر، كان يغزو، ويكثر من التهجد ليلاً، وُلِدَ سنة ٥٠ هـ، وتوفى سنة ١٣٥ هـ. وانظر ما قاله هنا فى: تفسير الطبرى ١/ ٥٧.

(٢) هو: أبو العباس احمد بن يحيى، من نحاة الكوفة، أشهر مصنفاته: الفصيح، والمجالس، توفى سنة ٢٩١ هـ. [انظر هذا القول فى: تفسير القرطبى ١/ ٩١]، كما ينسب أيضًا إلى المبرد. [انظر: الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ١٥٣].

(٣) البيتان من البسيط - و(الينبوت): نوع من الشجر. ويروى (عباءتكم) بدلاً من (عباءكم). و(القَسَّيْن) بدلاً من (الديرين). و(رخمان) - بالخاء - على أصله العِبْرانى. [انظر ديوان جرير ٥٩٨، الزاهر ١/ ١٥٣، الطارقية ٤٧]

فأتى به على أصله.

١- فإن قال قائل: فإن (رحمان) مَبْنِىٌّ على فعل، بمنزلة قولك: عَطِش، وهو عطشان.

فالجواب: أن (عطشان) غير مُتَعَدّ، و(رحمان) متعد، فلا يشبه هذا الباب.

٢- فإن قال: فما موضعهما من الإعراب؟

فالجواب عن ذلك: أنهما مجروران؛ لأنهما صفتان لله تعالى، والصفة تتبع الموصوف.

٣- فإن قال قائل: فما وجه صفة الله تعالى بهما؟

فالجواب فى ذلك ما قاله النحويون - واختاره المبرد - وهو أن الأسماء توصف على وجهين:

أحدهما: أن الأسماء تحتاج إلى بيان؛ لتقرب من فهم المخاطب، فتأتى بالصفة تبيينًا؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: قام عمرو - ويعرف المخاطب عُمُوراً كثيرةً - لم تتبين حتى تقول: العاقِلُ أو الكاتبُ - فتأتى بصفة يَنْمَازُ بها من غيره، فهذا وجهٌ؛ ولذلك لم توصف المضمرات؛ لأنها لم تضمَر إلا بعد معرفتها؛ فلا تحتاج إلى بيان.

والوجه الثانى: أن يكون الاسم عَلَمًا مشهوراً، لا يحتاج إلى ما يُبيِّنُهُ، فحينئذٍ تَذْكُرُ صِفَةً، مَدْحًا.

وعلى هذا الوجه الثانى صِفَاتُ الله تعالى، إنما تُذْكُر؛ تبينًا على فضله وسَعَتِهِ وعطائه، ويكون الذاكرُ لها مُحْرِزاً ثَوَابًا؛ بالثناء على الله تعالى.

فهذا الوجه الثانى من الصفات يجوز أن تَتْبَعَ الأسماءَ فى إعرابها، ويجوز أن تنصبها على المدح - بإضمار (أَعْنِى) - وترفعها أيضًا على المدح - بإضمار (هم).

والذَّمُّ والَمدْحُ كثيران فى كلام العرب شائعان؛ فَعَلَى هذا يجوز أن تقول: (الرحمن الرحيم)، فَتُتْبِعُ إعراب الاسم الذى قبلهما - وهى القراءة - ويجوز فى العربية رفعهما ونصبهما، وهو جائزان - ولا يُقْرَأُ بهما -؛ لأن القراءة سُنَّةٌ

مُتَّبَعَةٌ، يأخذها الآخرُ عن الأوّل، قال الشاعر:

وَكُلُّ قَـوْمٍ أَطَاعُوا أَمْـرَ مُرْشِـدِهِمْ إلاَّ نُمَيْرًا، أَطَاعَتْ أَمْـرَ غَاوِيهَا[1]
الظَّاعِنُـونَ، وَلَمَّـا يَظْعَنُـوا أَحَـدًا وَالْقَـائِلُونَ: لِمَنْ دَارٌ نُـخَلِّيـهَـا

ويروى: (مبانيها).

وينشد: الظاعنين والقـائلين رفعًا ونصبًـا، وبرفع أحدهما وبنصبـه - على ما ذكرنا من المدح.

وقال آخر فى الذم:

سَـقَـوْنِى الْخَـمْـرَ، ثُمَّ تَكَنَّفُـونِى عُـدَاةَ اللهِ مِـنْ كَـذِبٍ وَزُورِ[2]

فنصبه على الذم - ومثله كثير.

٤- فإن قال قائل: فَلِمَ أَدْغَمْتَ اللام فى الراء، وأَثْبَتَّهَا فى الكتاب[3]؟

قلت: اللام قريبة المخرج من الراء، فَأُدْغِمَتْ فـيها، ولا يُدْغِمُ أكثرُ النحويين الراءَ فى اللام؛ لأن فى الراء تكريرًا، فإذا أُدغِـمَتْ ذهب تكريرها، إلا أبا عمرو ابن العلاء[4]، فإنه رأى إدغامَ الراء فى اللام، وسترى هذا مشروحًا فى قراءة أبى عـمـرو، إن شـاء الله. وأثبت اللام فى الخَطِّ؛ لأن الخَطَّ مـبـناه على الوقف،

---

(١) البيـتان من البسـيط، قـائلهما ابن خيـاط العكلى. والمعنى: أنهم يخافون عـدوهم، لِذُلِّهِمُ وقلَّتهمُ، فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة. **(ولما يظعنوا أحدًا)**، أى: لا يخافهم عدوهم فيظعن عن داره خوفًا. و**(لمن دار نخليـها)**: أى: إذا جَلَوْا عن دار لم يعرفـوا مَنْ يَحُلُّهَا من بعدهم؛ لخـوفهم من القبائل جميعًا. [انظر سيبويه ٢/ ٦٤، النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٧٣].

(٢) البيت من الوافر، قائله عروة بن الورد. ويروى: (سقونى النسء)، و**(النسء)** هو: الخمر التى تزيل العقل. و(**تكنفونى**): أحاطوا بى، و**(العداة)** جمع عَادٍ، بمعنى الـعدوُ. [انظر: (ديوان عروة ٩٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٤٩، وسيبويه ٢/ ، ولسان العرب (نسأ)].

(٣) جاء فى الطارقـية [٧٢]: «فإن سأل سائل فـقال: إنما أدغمت اللام فى الراء لقرب المخـرجين، فهل يجوز إدغـام الراء اللام؛ نحو استـغفر لهم؟ فـقل: لا، وذلك أن سيبـويه وغيره من البـصريين لا يجيـزون إدغام الراء فى اللام، وذلك أن الراء حرف فـيه تكرير؛ فكأنه إذا أدغمـه فقد أدغم حـرفًا مشـددًا؛ نحو (مَسَّ سَقَرَ)، و(أُحِلَّ لكُمْ مَّـا وَرَاءَ ذَلِكُمْ)، وإدغام المشدد فـيما بعده خطأ بإجـماع. وكان الفراء يجيز إدغام الراء فى اللام، كما يجيز إدغام اللام فى الراء».

(٤) هو: يحيى بن العلاء بن عمـار المازنى، قيل: اسمه العريان، وقيل: زبّان وقـيل: عُيَيْنَة، وهو أحد القراء السبعة، توفى سنة ١٥٤ هـ.

فكأنك وقـفت على الكلام، وحذفت الألف التى بعـد الميم فى الكتاب؛ لـكثرة الاستعمال، ولأن اللبس مأمون، كما حذفوا الألف فى: خالد ومالك[1].

٥- فإن قال قائل: فهل يجوز أن يُجَرَّ أحدهما، ويُرْفَعَ الآخر؟

فإنه بعيدٌ وجائزٌ - على بُعْدِه.

وليـست هذا الصفـات التى يوصف الله عَـزَّ وَجَلَّ بهـا إلا على جهـة المدح والتعظيم، لا على جـهة ما يوصف به المخلوقون؛ ألا ترى أن حَـدَّ الصفات فى الأَنَاسِيِّ: أنه مـتى زادت الصفـة نقص الموصـوف، ومثـال ذلك أنك إذا قلت: عندى رجل: كان شائعًا فى كل مَنْ كان فى بِنْيَة الرجل. فإذا قلت: عندى رجل عاقلٌ كاتبٌ، كان شائعًا فى الرجال العـقلاء، من كل امرئ كان فى بِنْيَةِ الرجال الكُتَّاب، وهكذا. متى زِدْتَّ فى الصفـة نقص الموصوف. وليس هذا موجودًا فى اسم الله عز وَجَلَّ؛ لأنه واحد لا شبيه له، تعالى عُلُواً كبيراً.

وفيـما ذكرنا من الأصول والـعلل فى ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ كـفايةٌ لمن وُفِّقَ لفهمه.

فَتَدَبَّرْ - أصلحك الله - مـا كتبت به إليك، واعْرِفْ أقوال العلمـاء، فإنى ما ذكرتُ لك قولاً، إلا وقد تقدمنى قائل، ذَكَرْتُهُ أو أغفلتُ ذكره.

والله الموفق للـصـواب والسَّـدَاد، والـمُنْجِى مـن الزلل والخطأ فى الـقـول والعمل، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

**تم الكتاب**

**والحمد لله العزيز الوهاب**

**وصلى الله على محمد وآله وسلم**

---

(١) أى فكتبوا: (خَلِد ومَلِك).

# الخاطريات المَنْسِيَّة

لأبى الفتح عثمان بن جنى

المتوفى سنة ٣٩٢هـ

# تمهيد

لأبي الفتح عثمان بن جِنِّى منهجٌ متميزٌ فى دَرْسِ العربية، بعيد عما ألِفَناهُ من العلماء غيره، من الاقتصار على تقعيد القواعد واشتراط الشروط. تبدو سِمَاتُ هذا المنهج فى حُسْن التلطف إلى استشفاف أسرار الفصحى، والسَّعْى - بِشَغَفٍ - وراء الحكمة فى ورودها على هذا النحو الذى وردتْ عليه: أصواتًا وألفاظًا وتراكيب، ثم ما انطوى عليه كُلٌّ ذلك من روعةٍ فى النطق والأداء، أو فى النظم والتأليف؛ حتى إن قارئ كتبه ليتأكد من أن هذه الفصحى هى اللغةُ الشريفةُ المختارةُ من حكيمٍ خبيرٍ لأهلها، وللدِّين الحنيف الذى نزل كتابه بها.

ومن بين مؤَلفات ابن جنى التى سَعَتْ هذا السَّعْىَ كتابٌ له باسم (الخاطريات) ظُنَّ أنه مفقودٌ، حتى عَثَرَ أحدُ الفضلاء على نسخة منه فى مكتبة (الإسكوريال) بأسبانيا برقم (٧٧٨)، مُعَنْونًا - خطأ - بعنوان (كتاب مجموع فى علم البلاغة)، ومن هذه النسخة التُقِطتْ عِدَّةُ صور، غدت مُيسَّرةً لمن يطلبها من البَحَثَةِ والمكتبات ومراكز تحقيق التراث، وفى مقدمتها «مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى» بمكة المكرمة، حماها الله وصانها من كل سوء.

وفى سنة ١٤٠٦ هـ حين إعارتى للتدريس بجامعة أم القرى - يَسَّرَ الله لى الحصول على مُصَوَّرَةٍ من هذه النسخة، بفضلٍ من القائمين على رعاية هذا المركز العلمى الكبير، وشَرَعْتُ فى استنساخها وتحقيق نصوصها، وقطعت فى ذلك شوطًا، إلى أن قرأت فى نشرة (أخبار التراث العربي) - التى تصدر عن معهد المخطوطات العربية بالكويت - أن أحد الإِخْوَة الكرام - وهو على ذو الفقار شاكر - قد فرغ من تحقيق هذا الكتاب، ودفع به إلى المطبعة، فوقفت عن تحقيقه - على حُبٍّ له - وانتظرت حتى عُرِض الكتاب فى الأسواق، فضممته إلى مكتبتى - منذ أشهر - آثرًا مًا.

قرأت الكتاب محققًا وأعجبت به إخراجًا ومضمونًا وتحقيقًا: أما الإخراج فيبدو فى الورق المصقول، والطبع المُتْقَنِ، والغلاف الفاخر. وأما المضمون فهو

ما احتواه الكتاب من رأى لابن جنى أو توجـيه، أو إيماءة إلى سِرٍّ من أسرار لغتنا الشريفـة، وحَسْبُكَ بذلك. وأما الـتحقيق فـقد تَجَلَّى فى عناية المحقق بتـخريج النصـوص والشواهد، ووُفِّقَ فى ذلك إلى الحـد البـعيـد، ثم فى الاهتمـام بِرَقْمِ مسائل الكتاب، وصنع فهارس لها، ولكل ما ورد به من شواهد وأعلام وغيرها، وزاد من تقديرى للمحقق ما لمسته من صعوبة فى قراءة كثير من ألفاظ المخطوطة، وترتيب صفحاتهـا، ومصادفة بعض السقطات فى أثناء مسائلهـا، من غير إشارة إلى ذلك، أو ترك مسافة بيضاء أحيانا، وهو - بلا شك - أمر قد عنَّاه.

وإن كان لى بعد هذا الإعـجاب وذلك التقدير بَعْضُ مـلاحظات على ما فعل المحقق الكريم من مخـالفة لترتيب أوراق النص أحيانًا، أو عـدم الدقة فى ضبط بعض الكلمات أحيانًا أخرى، أو إسـاءة فهم لمراد ابن جنى مرة ثالثة، أو إهمال بعض النصوص والشـواهد وتَرْكِهَا بلا تخـريج أو فهرسة. وعـسى أن أعود إلى ذلك كُلِّه مُفَصَّلاً فى مقال تالٍ، إن شاء الله.

أما ما أعرض له الآن فـهو أن المحقق الكريم نَسِيَ أن يحقق كثـيرًا من مسائل الكتاب، أو ينشـرها - على الأقل - بلا تحقـيق فى جملة كتـابه المطبوع، وهى مسائلُ كـثيرةٌ، تُنَاهِزُ إحدى وثمانين مسـألة، أو خاطرةً من ابن جنى، وتقع فى الأصل المخطوط فى الصـفحـات: من صفـحة (١٠٤) إلى صـفحـة (١٤٠)، تضمنتها اللوحات المصورة: من اللوحة (٥٣) إلى اللوحة (٧٢).

وأنا أستبعد أن تكون النسخة التى وقعت بيده غير النسخة التى تحت يدى؛ إذ إن للكتاب نسخـةً واحدةً فقط - هى نسخة الإسكوريال - وكلام المحـقق نفسه يشهد بذلك. كما أستبعـد أن يقوم بنشرها فى كتاب تالٍ للكتاب المطبوع، إذ لم يُشِرْ هو إلى ذلك، لا فى مقدمة الكتاب ولا فى آخره، إلى جانب عدم الجَدْوَى من ورائه علمياً أو مالياً.

وكذلك أسـتبـعد أن تكون الصـورة التى تيسَّـرت له ناقصـة خاليـة من هذه اللوحات؛ إذ إنه ذكر فى مقدمة التحقـيق العبارة التى خُتِمَتْ بها النسخة، وهى قول الناسخ: «تم المجمـوع بحمد الله وعونه من كلام الإمام عـثمان بن جنى -

رحمه الله تعالى - منقولاً من خَطِّه، وذلك بحلب المحروسة، بالقرب من عمود الأسر، بتاريخ شهر الله الأَصَمّ، رجب سنة سبع وخمسين وستمائة».

وهذا التذييل موجود فى اللوحة الأخيرة من الأصل المخطوط [اللوحة ٧٢]، وهو يفيد أن المحقق قد احتاز النص كاملاً، قبل أن يَشْرَعَ فى التحقيق.

أغلب الظن أن هذه الصفحات قد سقطت من المحقق عَفْواً، عندما شُغِلَ بترتيب صفحات المخطوطة، وعَزْلِ ما جاء منقولاً عن الإمام ثعلب، وما فسَّره ابنُ جنى من شعر تأبط شراً، ووضع كل مجموعة من ذلك فى مواضع متصلة غير مفرقة - على خلاف ما جاء فى المخطوطة الأصل.

وعلى كل حال: أنا سعيد الحظ؛ إذ لم أُحْرَم من أن أشارك فى إخراج تكملة لهذا الكتاب النادر من كتب ابن جنى، وهى تلك المسائل التى نَسِيَهَا المحقق لكتاب (الخاطريات) كما أننى سعيد بملاحظات الدكتور أحمد الدالى على تحقيقى لبعض هذه المسائل، وقد جهدت فى الإفادة منها عند إخراج هذه الطبعة، وربما لو علم مدى ما مُنِيَتْ به نسختى من تصوير سيِّىء أدى إلى طمس بعض المسائل فتعذرت قراءتها، ما كان له أن يَعْنُفَ ويَقْسُوَ فى مقاله الذى نشره فى مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والعلم رَحِمٌ بين أهله، وله شكرى وتقديرى، وإن أساء، وأسأل الله التوفيق.

# المسائل محققة

بسم الله الرحمن الرحيم

**١ - مسألة (اللوحة ٥٧/ أ)**

قول الله سبحانه: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢]، ثم قال: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾[الفاتحة: ٥] فعاد إلى الخطاب.

وَجْهُ ذلك أن حال الحمد فى التقرُّب إلى الله عَزَّ اسمه دون حال العبادة، فَخَصَّها بأن خاطب مع ذكرها، فكان ذلك أَبْلَغَ فى معناه، وأَذْهَبَ فى التقرب به؛ لقوة معنى الخطاب على معنى الغيبة، وبقدر ذلك ما قَوِىَ لفظه.

ألا تراك تقول: قام وقمتُ، فإذا جمعت بينهما أضفت لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب، فقلت: قُمْتُما، وكذلك هو وأنت، تقول: أنتما. ورأيتك ورأيته، ثم تقول: رأيتكما، وهو الباب، وكذلك قوله:

شَطَّتْ مَزَارُ العاشقين وأصبحت عَسِرًا عَلَيَّ طِلاَبُكِ ابْنَةَ مخرم[(١)]

فذكرها بالغيبة فى أول البيت؛ لأنه لم يُخْلِصْ فعلها من الشَّطِّ له بعينه، ولما قال: (العاشقين) على لفظ الغيبة فُهِمَ منه أنه هو أيضًا مشطوط المزار مَعْنًى لا لفظًا، فساغ - لضعف المعنى - أن يذكرها بلفظ الغيبة. ثم لَمَّا صرح فى آخر البيت بقوله: (عَسِرًا علىَّ) بلفظ الخطاب؛ أى (الياء) عَدَلَ إلى مخاطبتها بالكاف فى قوله: (طِلاَبُكِ)؛ لأنه لَمَّا صرح بذكر الشدة اللاحقة له فى نفسه، فَعَنَّاه الأمر، ونال منه، أَدَّى بلفظ الخطاب؛ تَظَلُّمًا منها، واعتدادًا بما يلقاه من حبها.

فأما قوله عز اسمه: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ**﴾ [يونس: ٢٢] فإن العدول فيه عن الخطاب إلى الغيبة، إنما هو لضَرْبٍ من التصرُّف، عاريًا عن معنى ما تقدم.

---

(١) البيت من الكامل، من معلقة عنترة العبسىّ، ورواية الديوان:

حلّت بأرض الزائرين فأصبحت عسرا على طلابك ابنة مخرم

**والزائرين**: من زأرَ الأسدُ؛ أى: صاح، وأرادبهم هنا: الأعداء المخوفين (انظر: ديوان عَنترة ٩٨).

فإن قيل: فإذا كان ذلك إنما هو للتصرف فـى القول، فَهَلاّ كان ما عَلَّلْتَه أنتَ ليس كما ذكرت؛ لخُلُوِّ هذا الموضع من الغرض الذى قَدَّمْتُ.

قيل: أمَّا ما قَدَّمْنَاه ففى هذا من الاحتجاج له فائدة، وأما تَجَرُّدُ الثانى مما فى الأول فى هذا الموضع فغير قادح فيما ذهبنا إليه؛ لأن هذا لغرضٍ، وذاك لغرضٍ، وليس فى شرط الأغراض أن تتساوى؛ وذلك أنّا قد دلّلنا فى كتاب (الخصائص) أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلّتين وأكثر من ذلك[1].

وأيضًا فإنه لو قال: (حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بكم) لكان هذا لفظًا مقصوراً على الخطاب، ولم يدخل فيه مَنْ غاب عنه إلا بالاستدلال من غير اللفظ عليه، ولما قال سبحانه: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. فجاء بلفظ الغيبة مع لفظ الحضور جمعت الآية ذكر عموم النعمة، وأنها على الحاضرين والمخاطَبين ومَنْ عَدَاهُمْ من الغُيَّب الأبْعَدِينَ.

وكذلك أيضا لو كانت: (حتى إذا كانوا فى الفلك وجرين بهم)؛ لأنه كان يكون كلامًا مقصوراً فى الظاهر على ذكر النعمة على غير المخاطبين، ثم يدخل فيه المخاطبون بالاستدلال، لا بصريح الكلام.

فإن قلت: فلو كانت التلاوة: (حتى إذا كانوا فى الفلك وجرين بكم) كان يكون ماذا؟

فالجواب أنه كان يكون دون اللفظ الذى ورد به القرآن، وذلك أنه موضع قد عُمَّ فيه بالنعمة الحاضرون والغائبون جميعًا، فكان تقديم اللفظ بالحضور أَوْلَى من تأخيره وتقديم لفظ الغيبة عليه؛ لأن المخاطبين أشَدُّ عنايةً فى اللفظ من الغائبين؛ فكان تقديم اللفظ بذكرهم أَوْلَى وأَحْجَى من تأخيره.

ونَحْوٌ من ذلك قول رسول الله ﷺ: «ابدأوا بما بدأ الله به»[2]. وهو يريد

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٧٤ وما بعدها.

(٢) الحديث فى موطأ الإمام مالك (كتاب الحج ١/ ٣٧٢)، وكُلٌّ من الحديث الشريف وكلام ابن جنى هنا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] وقد استدل ابن يعيش بهذا الحديث على أن «الواو» لا تُرَتِّبُ؛ فإن النبى ﷺ لم يأمر بتقديم الصفا على المروة؛ لأن اللفظ كان يقتضى ذلك، وإنما بين المراد؛ لما فى «الواو» =

(الصفا والمروة).

ويَدُلُّكَ على مَزِيَّة ما يتـقدم اللفظ به على ما يتأخر قولـه عَزَّ اسمه: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم﴾ [الفتح: ٢٤]؛ فَقَدَّمَ في اللفظ أَذْهَبَهُ فى الاعتداد عليـهم بنعمة الله عندهم؛ لأن انكفـاف أيدى أعدائهم عنهم ليس أَدْعَى فى الاعتداد عليهم من انكفاف أيديهم عن أعدائهم، فَاعْرِفْهُ.

٢- مسألة (اللوحة ٥٧ : ب)

ترى فى اللغة ألفاظًا صالحـةً يتوالى فيها التضـعيفُ واعتلالُ الأول من المِثْلَيْنِ فيـها، وذلك كـقولهم: الضِّحُّ والـضِّيح(١)، ونحوه قـولهم: انصب(٢) وصاب يصـوب، ومثله: قَطَطْتُ الشىءَ، وقـالوا فى القَـوْط: هو القطيع من الغنم(٣)، وقالوا: ضَـرَّه يَضُرُّه وضـاره يَضُورُه ويضـيره، وقـالوا: ضِفَّـة الوادى وضِيـفُه وضِيفته(٤).

ومما تقاربت مـعانيه: فَـرَّ يَفِرُّ، وفار يفـور؛ لأنه إذا فَرَّ فقـد فارق موضـعه، وكذلك: فـار يفور، ومـثله: مَرَّ يَمُـرُّ، ومار يمور، وقـالوا: خَرَّ يَخِـرُّ، وخار يخور؛ لأنه إذا خار فقد انْحَطّ وضـعُف. ومنه: سَلَّ يَسُلُّ، وسال يسيل؛ لأنها جميعًا مفارقة وانسلال.

---

= من الإجمال، ويدل عـلى ذلك سؤال الصحابة رضى الله عنهم للنبى ﷺ بم نبـدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كـانوا عربًا فصحاء، وبِلُغَتِهِمْ نزل القرآن الكريم. [انظر: شرح المفصل ٨/ ٩٣].

(١) **الضح**: ضوء الشمس، ومثله **الضيح** - فى رواية أبى زيد - وجاء فى حديـث كعب بن مالك: «لو مات يومئذ عن الضيح والريح لورثه الزبير». قال ابن الأثير: هكذا جاء فى رواية، والمشهور الضِّحّ. قال: وإن صـحت الرواية فهـو مقلوب مـن ضحى الشمـس وهو إشراقهـا. [انظر: لسـان العرب: ضحح، ضيح]

(٢) كذا فى الأصل - والأولى أن يكون الفعل هنا (صب) حتى يوائم غـرض المسألة. وفي لسان العرب (صوب): صاب الماء، وصوبه: صبه وأراقه.

(٣) **القَطُّ** هو: القطع عمومًـا، وقيل: قطع الشىء الصُّلْبَ، وقيل: القطع عَـرْضًا، أما **القَوْط** فهى: المئة من الغنم إلى مازادت، وخص بعضـهم به: الضأن. وقيل: هى: القطيع اليسيـر منها. [انظر: لسان العرب: قطط، قوط].

(٤) لم ترد (ضيفة الوادى) - بالتاء - فيما بين يَدَيَّ من معاجم اللغة.

وقالوا: فَلَّهُ يَفُلُّـهُ: إذا هزمه، وقالوا: فـال رأيه يَفِيلُ[1]؛ لأن هذا إلى ضَعَة وضعف. وقالوا: هَنَّ[2] [يَهِنُّ]: إذا بكى، وهان يهون. وقالوا: ضَـمَّه يَضُمُّه، وضامه: فَرِقَ[3]؛ لأن هذا غَضٌّ منه، وذلك جَمْعٌ له؛ ومنه قولهم: اجتمع من الأمـر: فَرِقَ مـنه. وقالوا: رَقَّ يَرِقُّ، وراق المـاء يريق: إذا انْصَبَّ، وإذا انْصَبَّ تفرقت أجزاؤه. وقالوا: انْقَـضَّتْ البئر، وتقوضت[4]، وقالوا: زال يزول، وزال الشيء يَزِيلُهُ، وزَلَّ يَزِلُّ، والمعنيـان - كمـا ترى - مقـاربان. وقالوا: حَقَّ علـيه العذاب ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [هود:٨]. وقالوا للشِّق فى الجبل: الشَّيق[5]. وقالوا: حَفَّه يَحِـفُّهُ: إذا جلاه وأبرز صفحتـه، وحاف عليه يَحِيفُ، وتَحوَّفَه: إذا انتقصه من حافاته.

وقالوا: ذهب شَعَاعًـا، أى: متفرقًا، وشاع الشىءُ يَشِيعُ: إذا تفرق. وقالوا: حَزَّهُ يَحُزُّهُ: إذا قطعه، وحـازه يحوزه: إذا اقتطعه من غيره .وقالوا: غَـمَّه يَغُمّه: إذا ستـره، والغَيْم؛ لأنه يسـتر السمـاء ويحجبـها. وقالوا: الغَـرُّ للشِّقِّ الذى فى الأرض والغَوْر نحوه، وغار على أهله؛ كقولهم: تساقط من الحفيظة والغَيْرَة.

وقالوا: شكَّه بُـالرمح، ورمح شاكٍ[6]. وقالوا: هَفَـتْ الريح؛ أى: جَرَتْ،

---

(١) فى لسان العرب [فيل]: فال رأيه يفيل فَيْلُولة: إذا أخطأ وضعف، ويقال: ما كنت أحب أن يُرىَ فى رأيك فيالة. ورجل فِيلُ الرأى: ضعيفه.

(٢) فى لسان العرب [هنن]: هَنَّ يَهِنّ: بكى بكاء مثل الحنين، قال:

لمـا رأى الدار خـــــلاء هَنَّـا ... وكـــاد أن يـظهـــر مـــا أَجَنَّا

والهنين مثل الأنين، يقال: أنّ وهَنّ، بمعنًى واحد.

(٣) فى لسان العرب [ضيم] الضيم: الظلم، وضامه حقه ضيما: نقصه إياه.

(٤) يقال: انقضّ الجـدار انقضاضا، وانقـاضّ انقضاضًا إذا تصدع مـن غير أن يسقط، فإذا سـقط قيل: تَقَيَّضَ تَقَيُّضًـا. ويقال: قَوَّض البناء: نقضه من غير هدم. وتقـوض هو: انهدم مكانه. [انظر: لسان العرب: قضض، قوض].

(٥) فى لسان العـرب [شيق]: الشيق: الشق فى الجبل، أو سُـقْعٌ مستوٍ دقـيق فى لهب الجبل، أو أعلى الجبل؛ ومنه قوله: شعواء توطن بين الشيق والضيق.

انظر: لسان العرب [غرر].

(٦) فى لسان العـرب [شوك]: الشوكـة: السلاح، وقيل: حِـدُّ السلاح، ورجل شاكى السـلاح وشائك السلاح، قال أبو زيد: هو شـاك السلاح، وشائك. قال: وإنما يقال: شـاكٍ، إذا أردت معنى فاعل، فإن أردت معنى فعل قلت: شاكٌ - للرجل.

والهَوْف والهَيْف: الريح الحارة تأتى من قِبَلِ اليمن[١]. وقالوا: عاده المرض؛ أى: عاوده[٢]. وقالوا: انحَلَّ عقد وُدُّه، وحال عن مودته وعهده. وقالوا: مَلَّ الشىء يَمَلُّهُ؛ أى: تركه، ومال عنه. وقالوا: قَصَّه يَقُصُّه، وانقاصت[٣] السِّنُّ: إذا انكسرت.

وهو كثير جداً، وهو من باب تقارب اللفظين لتقارب المعنيين، وكأن اطِّرادَ هذا وكثرته هو الذى شجعهم قليلاً - مع استكراههم التضعيف - على أن قالوا: دينار وقيراط وديماس[٤] وديباج[٥] - فيمن قال: دماميس ودبابيج. ومنه ديوان، واجْلَوَذَّ اجْلِيوَاذًا[٦]. فأما قوله - فيما أنشده خلف الأحمر:

عَدَانى أن أزورك أُمَّ عمرو ... دَيَاوينٌ تَشَقَّقُ بالمِدَادِ[٧]

---

(١) انظر: لسان العرب (هفف، هوف، هيف].

(٢) فى لسان العرب [عدد]: يقال: عادّته للسعة، إذا أتته لعداد؛ وفى الحديث: «مازلت أُكْلَة خيبر تُعَادُّنى فهذا أوانُ قَطَعَتْ أَبْهَرِى»: أى تراجعنى ويعاودنى أَلَمُ سُمّها فى أوقات معلومة. ويقال: به عِدَاد مِنْ ألم: أى يعاوده فى أوقات معلومة. وعَداد الحُمَّى: وقتها المعروف الذى لا يكاد يخطئه.

(٣) فى لسان العرب [قيص]: قاص الضرس قيصا، وتقيص وانقاص: انْشَقَّ طولا فسقط. وقيل: هو أن ينشق طولاً أو عرضًا.

(٤) فى لسان العرب [دمس]: الديماس (بفتح الدال وكسرها): الحَمّام؛ وفى الحديث فى صفة الدجال: «كأنما أُخْرِجَ من ديماس». قال بعضهم الديماس: الكِنّ، أراد أنه كان مُخَدَّرًا لم ير شمسًا ولا ريحًا. وقيل: الديماس: السَّرَبُ المظلم. وفى اللسان أيضا: فإن فتحت الدال جمع على دياميس. مثل شيطان وشياطين. وإن كسرتها جمعت على دماميس، مثل قيراط وقراريط.

(٥) فى لسان العرب [دبج]: الديباج (بكسر الدال وفتحها): ضرب من الثياب، والجمع: ديابيج ودبابيج؛ قال ابن جنى: قولهم: دبابيج يدل على أن أصله (دبّاج)، وأنهم إنما أبدلوا الباء ياء استثقالاً لتضعيف الباء، وكذلك الدينار والقيراط.

(٦) اجْلَوَذَّ الليل: ذهب، واجلوذ البعير: مضى وأسرع فى سيره، واجلوذ المطر: امتد وقت تأخره وانقطاعه. ومصدره اجْلِوَّاذًا، واجليواذًا. [انظر لسان العرب: جلذ].

(٧) البيت من الوافر، لم يُدْرَ قائله.

والدياوين: جمع ديوان - وهو مجتمع الصحف - وأصله (دوّان) فعوض من إحدى الواوين؛ لأنه يجمع على (دواوين) فى الكثير الغالب، وحكى بعضهم فى الجمع (دياوين) - كما هنا - فَأَقَرَّ الياء بحالها، وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها. فعل ذلك كراهة تضعيف الياء لو قال: دواوين. [انظر: لسان العرب: دون].

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يجعله بدلاً لازمًا؛ كعيد وأعياد وعُيَيْد[1]، والآخر أن يكون واحد (دياوين): دِيّان أو دِوّان[2]؛ فاستغنى بـ (ديوان) المقلوب عن (دِوّان)، كما اسْتَغْنَوْا بـ(لَمْحَة) عن (مَلْحَمَة)[3]، وبـ(ذَكَر) عن (مِذْكِير) ونحوه، وكما اسْتُغْنِيَ بـ(حاجة) عن (حائجة)[4]. ويكون (دِيّان) هذا الذى استغنى بـ(ديوان) منه (فِيعَالا) كَدِيمَاس، فيمَنْ قال: دياميس، فيكون أصله على هذا (ديوانا)؛ فقلبت إلى (دِيّان)، فلما كُسِّرَ زال التقاء المعتلين، فعادت الواو إلى الظهور، ويجوز أن يكون (ديوان) هذا الظاهر المستعمل (فَيْعَالا) خرج على أصله غير مُعَلّ؛ كَضَيْوَن[5]، ولا يكون - على هذا - أصله (دِوّان)، على أنه (فِعّال)، فاعْرِفْ ذلك.

### ٣- مسألة (اللوحة ٥٣/ ب) وأنشد:

جَرَى فأودع لَمْعَ البَرْقِ بُهْرَتَهُ ... وجاءت الريحُ تعفو إِثْرَ ما صنعا[6]

### ٤- وأنشد: (اللوحة ٥٣/ ب)

وأَحْنَفَ مأطور القَرَا كان جُنَّةً ... من السَّيْل عالتْهُ الوليدةُ بالقهرِ[7]

---

(١) الياء فى (عيد) أصلها الواو، أعلت بالقلب ياء: لوقوعها ساكنة بعد كسرة - كما فى ميزان - وكان القياس أن تعود الواو عند زوال موجب قلبها ياء، وذلك إذا جمعت على أفعال، فكان يقال: أعواد، أو فى التصغير، فكان يقال: عُوَيْد، إلا أنهم كرهوا الإلباس بجمع (عود) وتصغيره، فأقروا الياء المبدلة على كل حال.

(٢) جاء في الأصل قوله: والآخر أن يكون واحد ديوان: (ديان) أو (ديوان) ولا وجه له.

(٣) فى الأصل: كما استغنوا بـ(ملحة عن مليحة) والتصحيح من الخصائص [١/ ٢٦٧].

(٤) توضيح الاستغناء فى هذه المُثُل ان الجمع (ملامح) المستعمل ينبغى أن يكون مفرده (ملمحة) ولكنه لم يستعمل؛ إذ المستعمل هو (لَمْحَة). وكذلك الجمع (مذاكير) ينبغى أن يكون مفرده (مذكير)، ولكنه لم يستعمل؛ إذ المستعمل هو (ذَكَر). وكذلك الجمع (حوائج) ينبغى أن يكون مفرده حائجة، ولكنه لم يستعمل - على المشهور - إذ المستعمل هو (حاجة).

(٥) الضيون هو: السِّنَّوْر الذكر، أو دويبة تشبهه، وهذه الكلمة من نوادر اللغة، خرجت على أصلها، كما قالوا: رجاء بن حَيْوَة وإن كان (ضيوف) أندر؛ لأنه اسم جنس، و(حيوة) علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره. وجمع الضيون: ضياون. [انظر: لسان العرب: ضون].

(٦) البيت من البسيط، ولم أهتد إلى قائله.

(٧) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله:

والنُّؤْى هو: الحفير حول الخباء ذو الخيمة يدفع عنها السيل يمينًا وشمالاً، ويبعده، والحنف هو: =

يصف نُؤْيًا.

**٥- وقال فى قوله: (اللوحة ٥٣/ ب)**

* ما بين قُلَّة رأسه والمِعْصَمِ[(١)] *

المعصم: موضع السِّوَار، فاستعاره هنا لموضع الخلخال، أراد: تأكل ما بين رأسه ورجله.

**٦- وأنشد: (اللوحة ٥٣/ ب)**

وَلَفُوكِ أَشْهَى لو يَحِلُّ لنا ... من ماء مَوْهِبَةٍ على شُهْدِ[(٢)]

الموهبة: الصخرة.

**٧- وأنشد: (اللوحة ٥٣/ ب)**

إذا انقطع الأَمَارُ تناولته ... بأسباب قصار أو طوال[(٣)]

الأمار: العلامة. يقول: إذا انقطعت مدة رجل تناولته المنية بأسبابها.

**٨- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ أ)**

وكان لنا جُرْحٌ قديمٌ عليكمُ ... وأسلابُ جَبّار الملوك وحاملُهْ[(٤)]

حامله: فرسه، يريد أنه سَلَبَ ثيابه وفرسه.

(ع) هذا كقوله:

---

= الاعوجاج فى الرِّجْل، والأحنف هو: الذى يمشى على ظهر قدمه من شقها الذى يلى خنصرها، والمراد هنا: المائل مطلقا، والمأطور: هو الذى انحنت أطرافه، والقرا: الظهر، والمراد هنا: مسلك الحفير، والجُنَّة: الوقاية والاحتماء، وعالته: غلبته، والوليدة: الأَمَة.

(١) عجز بيت من الكامل، من معلقة عنترة بن شداد، والبيت تاماً هو:

فتركته جَزَرَ السباع يَنُشْنَهُ ... ما بين قُلَّة رأسه والمعصم

[انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٥، شرح القصائد العشر، للتبريزى ٢٠٤، ديوان عنترة (١٠٢). والرواية فيه: يقضمن حسن بنانه والمعصم].

(٢) البيت من الكامل، لم يُدْرَ له قائل، والموهبة: النقرة فى الصخرة يجتمع فيها الماء، ورواية (على شهد) وردت فى الصحاح [وهب]، أما فى سائر المظان فقد ورد (على خمر).

[انظر: لسان العرب: وهب، همع الهوامع ٥/ ١١٦].

(٣) البيت من الوافر، ولم أهتد إلى قائله.

(٤) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

* لها حافر مثل قَعْبِ الوليد[1] *

٩- وأنشد: (اللوحة ٥٤/أ)

تركنا بالنواصف من حُسَيْنٍ ... نساءَ الحيِّ يَلْقُطْنَ الجُمَانا[2]

يقول: أَمِنَّ، حتى لو تَمْكُثُ امرأةٌ على لَقْطِ جمانها إذا سقط ما خافت، و(حسين): موضع.

١٠- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ أ)

إذا البيداءُ أَرْمَلَ أَصْرَمَاهُ ... فَثَمَّ أُكَلِّفُ الحِمْلَ الخليلا[3]

فَأَحْمَدُهُ على ما كان منه ... ويَحْمَدُني إذا تَرَكَ المَقيلا

يقول: أَنْحَرُ بعيرى لخليلى إذا لم يجد ما يأكله، وأُكَلِّفُهُ حمل رَحْلِي: وأحمد فعله، ويحمدنى عند نزوله.

١١- وأنشد: (اللوحة ٥٤/أ)

تَظَلُّ به العِشارُ مُخَزَّمات ... ويمنع أهلها المِعْزَى الرُّبابُ[4]

يصف موضعًا قد سَمِنَتْ عشاره حتى انطبقت سِمنًا، فَيَسُدُّون أنفها؛ حتى تمنع من الأكل.

١٢- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ أ)

* بَيْنَا يُحاكى الفَحَجُ دَمْكَ الأحجارْ *

---

(١) صدر بيت من المتقارب، ينسب إلى ابن الخرع، والبيت تاماً هو:

لها حافر مثل قعب الوليـ ... ـد تتخذ الفأر فيه مغارا

[انظر: المحتسب ١/ ٩٣، ٢/ ٢٤٥].

(٢) البيت من الوافر، لم يُدْرَ له قائل. و(النواصف) هى: مجارى الماء فى الوادى، واحدتها ناصفة. [انظر: لسان العرب: حسن].

(٣) البيتان من الوافر، لم يُدْرَ لهما قائل.

و(أمل): افتقر. و(الصرمان): الليل والنهار - والكلام على المجاز. و(المقيل): اسم مكان من: قال يقيل، بمعنى: سكن وقت الظهيرة من حر الشمس وحَمْوِها.

(٤) البيت من الوافر، لم يدر له قائل.

و(المعزى): جماعة الماعز (اسم جنس) وهى: ذوات الشعر من الغنم خلاف الضأن. و(الرباب) بضم الراء جمع نادر مفرده (الرُّبَّى) من المعز، وهى التى ولدت حديثا، لم تجاوز العشرين يومًا من ولادتها.

* يَدْحَضُ منها كُلُّ جَلْدٍ جعْظارْ[1] *

هؤلاء قوم فى وحل قد نشبوا فيه، فَهُمْ يَتَفَحَّجُون، كأنهم يَحْكُون الذين يطحنون بالأحجار. والجِعْظار: الغليظ الشديد.

## ١٣- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ أ)

ثُمَّتَ يَصْدُرْنَ إذا الراعى صَدَرْ
فى مثل جلباب العَرُوسِ ذى العَطِرْ[2]

يريد: من طيب رائحة ما يأكل من النبت والعشب؛ ولذلك قال أبو مَهْدِيَّة[3] لَمَّا وجه إليه أبو عمرو بن العلاء[4]: كيف تقول: ليس الطِّيبُ إلا المسْكُ، فلم يَدْرِ أنهم يريدون الإعراب، فأتى الجادىَّ[5]، وأتَى بأدهان وبِحَجَرٍ، وأتى بَنَّةَ الإبل الصادرة؛ أى: من طِيبِ ما تأكل تَجِدُ لها بَنَّةً[6].

## ١٤- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ أ)

الشَّوْلُ والنُّطْفَة والذَّنُوبُ
حتى ترى مَرْكُوَّهَا يثوب[7]

الشول: الماء القليل: والنطفة أقل منه، وأكثر منه الذنوب، والمَرْكُوّ: المُصلَح. والهاء راجعة على الإبل. يريد: يُجْمَعُ شىء إلى شىء فيكثر.

## ١٥- [يقال]: حَيَّاك الله وبيَّاك، وبوّاك[8].

---

(١) رجز، لم أهتد إلى قائله. و(الفحج): تباعد ما بين أوساط الساقين فى الإنسان والدابة، و(دمك الأحجار: طحنها، و(يدحض): تزلق رجله عن السير. و(الجَلَد): القوة والشدة، ورجل جَلْد: قوىّ صُلْب. والجعظار (بكسر الجيم): القصير الرجلين الغليظ الجسم، أو القليل العقل.

(٢) رجز، لم أهتد إلى قائله.

(٣) هو: محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر أعرابى فصيح، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٤) هو: زبان بن عمار، بصرى من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، توفى سنة ١٥٤هـ.

(٥) الجادىّ: الزعفران، وفى المخطوطة (الحادى) بالحاء المهملة.

(٦) البَنَّة هنا: الريح الطيبة تنبعث من مرابض الإبل والبقر والظباء، وتطلق (البنة) فى الأصل على الرائحة مطلقا: طيبة أو منتنة.

(٧) رجز، ورد فى لسان العرب [ركا] غير منسوب، وهو هناك برواية (السجل والنطفة والذنوب)، ومعناه فيه: استقى تارة ذنوبا، وتارة نطفة، حتى رجع الحوض ملآن كما كان قبل أن يشرب منه.

(٨) حيّاك الله: ملّكك، أو أبقاك، أو أصلحك، أو قرّبك، أو أضحكك. (وبيّاك): قرّبك: وبعضهم =

١٦- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ ب)

تَبدَّلْتُ بعد الخَيْزُران جريدةً وبعد ثياب الخَزِّ أحلامَ نائم(١)

يقول: تبدلت بعد اللِّينِ شِدَّةً. و(الجريدة) السَّعَفَة. و(أحلام نائم): ثياب بالمدينة مشهورة.

١٧- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ ب)

فقد تَرَكَتْ خُزَيْبَةُ كُلَّ وَغْدِ يُمَشِّي بين خاتام وطاق(٢)

(خزيبة): معدن من معادن الذهب؛ أى: تُرِكَ الأوغادُ يمشون فى الطيالسة والخواتيم: لكثرة ما أخذوا منه.

١٨- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ ب)

فَشَنَّ فى الإبريق منها نَزْفا
من رَصَفٍ نَازَعَ سَيْلا رَصْفا(٣)

أى: شَنَّ فى إبريق من الخمر نَزْفًا من الماء.

قال أبو العباس(٤): دخلت على أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود الكاتب، وعنده محمد بن عمرو بن على الشيبانى وجماعة من أهل الأدب، وكان أحمد بِمَحَلٍّ من الأدب والفهم، فسألونى عن هذا البيت، فَجَهِدْتُ أن يفهموا تفسيره، فلم يفهموه، وافترقوا، على تعجبهم من فهمى.

١٩- وأنشد: (اللوحة ٥٤/ ب)

متى تُنْتَجُ البلقاءُ يا سعد أَمْ متَى تُلَقَّحُ من هذا النعام شوائلُهْ(٥)

= يرى أن (بياك) إتباع لـ (حياك) ولا معنى له منفردًا، وقال الأحمر: بياك الله وبواك منزلاً، إلا أنها لما جاءت مع حيّاك، تركت همزتها، وحولت واوها ياء: أى سكّنَكَ منزلا فى الجنة وهياك له.

(١) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

(٢) البيت من الوافر، وهو فى لسان العرب (طوق) غير منسوب. **والخاتام**: لغة فى الخاتم المعروف، **والطاق**: ضرب من الملابس، قال ابن الأعرابى: هو الطيلسان، وقيل: هو الأخضر منه، وجمعه طِيقَان.

(٣) رجز للعجاج، وقد ورد الشطر الأول منه فى لسان العرب [نزف]، وورد الشطران معا فى أراجيز العرب للبكرى [٥٠]. ومعناه فيه: أخذ من الخمر إبريقا، فَصَبَّ عليه ماء فمزجه. و**(النزف)** هو الماء. و**(الرصف)**: الحجارة المرصوفة. يريد: ماء يسيل على الحجارة.

(٤) هو الإمام أحمد بن يحيى (ثعلب) المتوفى سنة ٢٩١هـ.

(٥) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله. =

هذا مثل قولهم: دجاجتهم تحمل كُرّاً[١]. يُضْرَبُ مثلا للقوم إذا رفعوا أنفسهم فوق أقدارهم. ومثل قوله:

قد طَرَّقَتْ ناقتهم بإنسانْ[٢]

## ٢٠- وأنشد: (اللوحة ٥٥/ أ)

دَعَونا: نَزَالِ، فلم ينزلوا وكانت نَزَالِ عليهم أُطُمْ[٣]

و(أطم) أى: جعلناهم مثل القصر.

## ٢١- وأنشد: (اللوحة ٥٥/ أ)

وشاربٍ ما وعاه بَطْنُ صاحبه رِيّاً، فأحياه، مَيْتٌ بعد ما ماتا[٤]

يعنى: . . . .[٥] إذا كَرَّشَ البعير؛ لِعَوَزِ الماء.

## ٢٢- مسألة: (اللوحة ٥٥/ أ)

قال سيبويه[٦] فى تحقير (عِثْوَلّ): عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيل[٧] واحتج بأنه ملحق

= و(تُنتج) تلد، و(البلقاء): الناقة التى لا تحمل، (والشوائل): جمع شائلة، وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر، فَجَفَّ لبنها، أو مفرده (شائل)، وهى الناقة التى تَشُولُ بِذَنَبِها؛ أى: ترفعه لِلقَاح ولا لبن لها أصلاً.

(١) الكر( بضم الكاف): من المكاييل، يقدر بستين قفيزاً، أو أربعين إردباً.

(٢) من مشطور السريع، من أبيات وردت فى لسان العرب (حدب) لسالم بن دارة الغطفانى، والتطريق: أن يخرج بعض الولد، ويعسر انفصاله.

(٣) البيت من المتقارب، ولم أهتد إلى قائله.

والأُطم (بضم فسكون): بناء مرتفع، وجمعه آطام، وقد ضُمت الطاء فى البيت ضرورة شعر. والمعنى: دعوناهم لمنازلتنا فى الحرب فلم يجيبوا، وهزموا.

(٤) البيت من البسيط، ولم أهتد إلى قائله.

(٥) كلمة مطموسة فى المصورة.

(٦) ورد فى هذه المسألة بعض الألفاظ الغريبة، وفيما يلى تفسيرها:

(العِثْوَلّ): الرجل العيىّ الفَدْم الثقيل المسترخى، أو الكثير شعر الجسد والرأس. (والقِرْشَبّ): الضخم الطويل من الرجال، أو الأكول، أو المُسنّ، أو السيىء الحال. و(الحبنطى): الغليظ القصير البطين، و(الكَوَأْلَلُ): القصير مع غلظ وشدة. و(الحَبَرْكَى): الطويل الظهر، القصير الرجلين، كأنه مُقْعَد. و(السبهلل): الباطل، أو الفارغ، أو الضال الحائر. و(السفرجل): نوع من النبات فى حجم البرتقال، لكنه حمضى الطعم. و(الجِرْدَحْل): من الإبل: الضخم الغليظ. و(العِلَّكْد): الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها. و(الهِلَّقْس): الشديد من الناس والإبل.

(٧) انظر: كتاب سيبويه [٣/ ٤٣٠ - تحقيق هارون].

بـ(قِرْشَبّ)؛ فكما تقول فى تكسيره: قراشب: فكذلك تقول: عثاول وعثاويل[1].

ثم إنه قال فيما بَعْدُ فى (حَبَنْطَى): إن شئت (حُبَيْط) بحذف النون، وإن شئت (حُبَيْنط) بحذف الألف[2]، وقال: لأنهما ملحقتان بذوات الخمسة، وكذلك قال فى (كَوَأْلَل) إن شئت: (كُوَيْئِل) وإن شئت: كُؤَيْلِل[3].

وللسائل فيما بَعْدُ أن يقول: إذا كانت (عِثْوَلّ) عنده ملحقة بـ(قِرْشَبّ) حتى إنه قال: عثاول وعُثَيِّل لاغير، فَهَلاّ قال أيضًا فى حَبَنْطَى: إنه ملحق بـ(حَبَرْكَى)، فقال فيه بحذف الألف لا غير، كما تقول: سباهل وسُبَيْهِل، فنظيره: كوائل وكُوَيْئِل. أو هَلاّ - لَمّا جعل حَبَنْطَى ملحقا بـ(سفرجل) دون (حبركى) حتى أجاز فيه حَذْفَ أىِّ الزائدين أُرِيدَ - جعل أيضا عِثْوَلاّ ملحقا بـ(جردحل)، فَخَيَّرَ فيه بين حذف أىِّ الزائدين أريد، فقال تارة: عُثَيِّل، وتارة عُثَيْل، كما أجاز حُبَيْنِط وحُبَيْط، أو مَنْ جعله أيضًا بأن يجعل عِثْوَلاّ ملحقًا بـ(قِرْشَبّ) حتى يقول: عثاول وعُثَيِّل؛ قياسًا على قراشب وقُرَيْشِب أَوْلَى من أن يجعله ملحقًا بـ (عَلَّكْد وهلَّقْس)، فيقول فيه: عُثَيِّل وعَثَالّ لا غير، فيحذف الواو لاغير، كما يحذف أحد المِثْلين فى قوله: علاكد وهلاقس، وعُلَيْكِد وهُلَيْقِس.

ويقال له أيضا: إذا قلت: (حَبَنْطَى) ملحق بـ (سَفَرْجَل)، فَهَلاّ أعطيت الملحق حكم الملحق به؛ فقلت بحذف الألف لاغير (حبائط وحُبَيْنِط)، كما تحذف ما هى فى موضعه، وذلك قولك: فُرَيْزِد وفرازد، وسُفَيْرِج وسفارج. استَقَلّ السؤال[4].

والجواب الذى ينبغى أن يُعْمَدَ فى هذا أن يُقال: إن الغرضَ فى الإلحاق هو

---

(١) فى الأصل: وعثيل، ولا وجه له.

(٢) انظر: كتاب سيبويه [٣/ ٤٣٦ - تحقيق هارون].

(٣) خَيَّرَ سيبويه فى تصغير (كوألل) بين حذف الواو وحذف إحدى اللامين، فقال [٣/ ٤٣٦]: «إن شئت حذفت الواو، وقلت: كؤيلل وكؤيليل - وتقديرها: كعيلل وكعيليل - وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت: كويئل وكويئيل - وتقديرها: كويعل وكويعيل - لأنهما زائدتان ألحقتاه بـ (سفرجل)، وكل واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف».

(٤) كذا، ولعل المقصود: انتهى السؤال أو: ارتفع وزال.

تشبيـه مثال بمثال، وكلمـا قَوِىَ الشَّبَهُ بينهمـا كان أَذْهَبَ فى الصيغـة مما يَقِلُّ فيه التشـبيه؛ كـ(حَـبَنْطَى) ملحق بـ(سفـرجل)، لا يمنع منه شىء؛ لتخلص حـروفه كتـخلص حروف (سفـرجل). وأما (عِثْـوَلّ)؛ ففيـه من الزنة شىء آخر - وهو الإدغام الذى فيه، فـ(عِثْوَلّ) كـ(قِرْشَبّ)، الإدغـامُ فى كلٍّ منهما واحد أشبه منه بـ(جردحل)؛ فكمـا تقول: قُرَيْشِب وقُـرَيْشيب، لا غيـر، كذلك تقول: عُـثَيِّل وعُثَيْوِيل وعُثَيِّل لاغير، فاعْرِفْ هذا، واكْتَفِ به.

وأما تَرْكُ اقتصارهم على حُبَيْنط وحُبَيْنِيط، كـ(سـفيرج وسفيريج) ألبتةَ؛ فلأن هناك زائدًا - هو النون - فلم يكن ليلزم لزوم الأصول.

## ٢٣- (اللوحة ٥٥/ ب) [قال] ابنُ الأعرابى فى قوله:

وأَرَى كـريمَكِ لا كـريم كَـمِـثْلِهِ      وأرى بلادك مَـنْقَعَ الأجـــوادِ(١)

أى: مَرْوَى العطاش.

(ع)(٢) هو عندى كقولهم:

فلو أن رمـحى لـم يَخُنِّى انكســاره      لقالوا: وجدنـا خالدًا شُحَّ عارمٍ(٣)

أى: عارمًا، فكذلك كريمك؛ أى: وأراك لا كريم مثلك.

ويقال: جِيدَ الرجل فهو مَـجُود: إذا عطش، فكأن (الأجواد) جمع (مَجُود)، كُسِّرَ (مـفعـول) على (أفعـال)؛ كمـا كُسِّـرَ (فاعل) عليـه فى نحو: صـاحب وأصحـاب، وشاهد وأشـهاد؛ وذلك لوقوع (فـاعل) موقع (مـفعـول) كـ: ماء دافق؛ أى: مـدفوق، وناقـة ضارب؛ أى: مـضروبة، وعـيشـة راضيـة؛ أى: مَرْضِيَّة، و ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أى: معصوم.

---

(١) البيت من الكامل، ولم أهتد إلى قـائله، والمنقع: مكان النقع، وهو الإرواء بالماء. والأجواد: من جِيدَ الرجل يُجَاد فهو مَجُود، إذا عطش، والجودة: العطشة، ومنه قوله الباهلى:

ونصـــرك خـــاذل عنى بطىء      كـأن بـكم إلى خـذلـى جُـوَادا

أى عطشًا.

(٢) جرت عادة ابن جنى أن يضع هذا الحرف (ع) فى بعض مسائل كتـابه، ولعله يقصد بها (تعليقة) له، أو الحرف الأول من اسمه (عثمان).

(٣) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وقوله: شح عارم - كذا بالأصل.

**٢٤- أنشد أحمد بن يحيى: (اللوحة ٥٥/ ب)**

إذا نَظَرَتْ بلادُ بنى طريف بعَينٍ أو بلاد بنى صُبَاح[١]

وقال: نَظَرَتْ الأرض: إذا ظهر فيها.

(ع) هذا من توكيد المجاز؛ لأنه قال: (بعين)، وإنما النظر بالعين تقليب البصر؛ فهذا يَدُلُّكَ على فِقْهِ ما ذكرناه فى كتابنا الموسوم بـ(الخصائص) من أن المجاز قد يؤكَّد، كما تؤكد الحقائق[٢]؛ ألا ترى إلى قوله:

إذا البيضة الصَّمّاء عَضَّتْ صفيحة بحرْبائها صاحت صياحًا وصَلَّتِ[٣]

فَوَكَّدَ (صاحت) بقوله (صياحا)، وليست هناك حقيقةُ صياح، وله نظائر.

**٢٥- مسألة: (اللوحة ٥٦/ أ)**

تكاد تستعمل مَعَارِفُ أسماء الزمان نكرات؛ ألا ترى شهور السنة وأيام الأسابيع والأعياد وما يجرى هذا المجرى، لا تَخُصُّ شيئًا بعينه؛ وذلك أن المُحَرَّمَ يَعُمُّ كل ما كان من الأوقات مثله. وكذلك شهرا ربيع والجماديَيْنِ. وكذلك السبت والأربعاء، فَتَعَرُّفُ ذلك كَتَعَرُّفِ الأجناس، نحو: أسامة وثعالة وذألان وسمسم.

ومعلوم أن مُفَادَ معرفة الجنس من ذلك مُفادُ نكرته؛ ألا ترى أن أسدًا وأبا الحارث يستفاد من كل واحد منهما ما يستفاد من صاحبه. وكذلك يوم عرفة والنحر والفطر والأضحى، هو شائع فى كل يوم يصادف تلك الحال.

فلما كان كذلك جاز للفعل أن يتناول كل شىء منها، فَتَعْمَلُ فيه ظرفًا، وليس كذلك المكان؛ لأنه ليس كل ما كان كالبصرة بَصْرَةً، ولا كعُمَان (عُمَان)، فأما اليوم والليلة فكقولك: قُمْتُ ذلك المكان الذى قام فيه زيد، وأيضًا فإنه لا يَرِدُ فى اليد من الزمان حقيقة تَبَلُّ بها، وهو ألطف من أن يَحْصُلَ أصلاً، يُعَرَّفُ أو يُنَكَّرُ، فاعْرِفْ ذلك وما ماثله.

---

(١) انظر: الخصائص (باب فى أن المجاز إذا كثر الحق بالحقيقة - ٢/ ٤٤٧) وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، وهو في الخصائص [٢/ ٤٥٤] غير منسوب.

(٣) (البيضة): الخوذة توضع على الرأس لتقيه السلاح. و(الحرباء): مسمار الدرع. و(صليل) الحرباء: صوته؛ وذلك أن يضرب الدرع بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتدّ؛ فيكون لذلك صوت. و(الصفيحة): السيف العريض.

### ٢٦- مسألة: (اللوحة ٥٦/ أ)

لا كيف وأَمْ مَنْ، ونحو ذلك، بمنزلة: أرأيتك زيدًا ما صنع(١).

### ٢٧- مسألة: (اللوحة ٥٦/ أ)

حدثنى أبو سعيد الجنبانى - عفا اللهُ عنَّا وعنه - قال: كنت أُبَايِتُ الصُّولِىّ فى جماعة يلعبون عنده بالشِّطْرَنْج، فقالى لى ليلة: كيف دَسْتُكَ؟ فقلت: ضعيفة! فقال: آه - كالمُسْتَقِلٍّ لى - فقلت له: شىء أصله لَعِبٌ، الزيادة فيه نقصان، فغضب عَلَىَّ، وأَعْرَضَ عنى، فعلمتُ ما جنيته، فَعَمِلْتُ له أبياتا أمدحه بها، وأعتذر إليه فيها، فعاد لى.

### ٢٨- مسألة - بخط أحمد بن يحيى: (اللوحة ٥٦/ ب)

قال أبو الوليد الحارثى:

نَفَسُوا القليلَ عليك منه، وعنده لو ناله منك القليلُ كثيرُ

أى: والقليل منك عنده - لو ناله - كثير؛ ففى (نَالَهُ) [ضمير] القليل، وهو فاعله، و(منه) من القليل الأول، وفصل بينهما بـ(عليك) وهو معمول.

### ٢٩- مسألة: (اللوحة ٥٦/ ب)

مثل الذِّكْر والذِّكْرَى: القُرْب والقُرْبَى، والبُؤْس والبُؤْسَى، ونَحْوٌ من الذكر والذكرى: الشِّيز والشِّيزَى.

### ٣٠- مسألة: (اللوحة ٥٦/ ب)

مما وقع فيه (فَعَّلَ) للكثرة نحو قوله:

فقتلاً بتقتيل(٢)..

وقوله:

* ونَقَّرتَها بيديك كُلُّ مُنَقَّرِ(٣) *

---

(١) كذا بالأصل، ولم أدرك سر هذا التنزيل.

(٢) جزء بيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله، أو تكملته.

(٣) عَجُز بيت، استشهد به ابن جنى فى مواضع من المحتسب، وصدره: أنت الفداء لِقِبْلة هَدَّمْتَهَا

إلى غير ذلك، قول الله تعالى: ﴿ففتحنا أبواب السَّماء بماءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١]، ودليله موضعان: أحدهما أن أبواب السماء كثيرة، والآخر العطف عليه بقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] إذ استعمل هنا (فعل) واللفظ واحد؛ أى (الأرض)، حَمْلاً على المعنى، فما ظَنُّكَ بالأبواب، وهى جمع لفظًا ومَعْنًى؟

## ٣١- مسألة (اللوحة ٥٦/ ب)

قوله عز اسمه: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠]؛ سُمِّىَ الأول إحسانًا؛ لأنه مقابل الجزاء وهو الإحسان - والأول طاعة؛ فكأنه قال: هل جزاء الطاعة إلا الثواب، إلا أن هذا سُمِّىَ فيه الأول باسم ما بعده، ونحوه - وإن كان عكسه - قوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، والأول كقولنا: ادخُلْ اقْتُل، حمل الأول على الثانى[١]. والآخر كمُنْذُ وشُدُّ، وفِرِّ وضَنَّ، فى حمل الثانى على الأول[٢].

## ٣٢- مسألة: (اللوحة ٥٨/ ب)

مما يؤكد حال مشابهة (فَعْلَة) لـ(فَعْل)[٣] - على ما نقوله من حديث ترافع الأحكام[٤] - قولهم: شىء وأشياء - على قول الخليل؛ ألا تراه ذكر أنها فى

---

(١) أى ضمت همزة الوصل فى أول الفعل؛ حملاً على ضمة ما بعده، وهو الحرف الثالث.

(٢) أى ضمت الدال من (شد)، وكسرت الراء من (فر)، وفتحت النون من (ضن) [وهى كلها أفعال أمر من مضعف الثلاثى] حملاً على مجانسة حركة أول المضعفين فى كل منها؛ ففيه حمل الثانى على الأول، وانظر: الخصائص [٢/ ١١١].

(٣) وجه المشابهة - على ما يفهم مما ذكره فى الخصائص [٢/ ١٠٨] - أن حركة العين عاقبت فى بعض المواضع تاء التأنيث، فهم إذا ألحقوا التاء أسكنوا العين، وإذا حذفوها حركوا العين. وأكثر ما يكون ذلك فيما دل على داء؛ قالوا: حَبِط حَبَطًا، وقالوا: حَقِلَ حَقْلَةً ومَغِلَ مَغْلَةً. ومن ذلك: جفنة وجفنات: لما ألحقوا التاء بالمفرد سكنوا عينه، ولما حذفوها فى الجمع حركوا العين، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريًا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا فى (فَعْلة) ترافعا أحكامهما؛ فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثال إلى أنه صار كأنه (فَعُل) وفعل باب تكسيره أَفْعُل نحو أَكَمَةَ وأَكُم.

(٤) انظر: الخصائص [٢/ ١٠٨] وما بعدها، ويفسر الشيخ محمد على النجار (ترافع الأحكام) بقوله: «إنه قد جتمع فى الكلمة أمران يقضى كل منهما إذا انفرد بحكم فى اللغة تكون عليه الكلمة، =

الأصل فَعْلاء (شيئاء)؛ فهذا - في أنه اسم للجمع على فعلاء، واحده فَعْل - نظير قولهم: قَصَبَة وقَصْباء، وطَرْفة وطَرْفاء وحَلَفة وحَلْفاء. ألا ترى إلى بنائك جمع (فعل) و(فعلة) اسمًا على (فعلاء) فَلْيُضَفْ هذا إلى ما كُنّا أثبتناه فى كتابنا (الخصائص) فى (باب ترافع الأحكام).

## ٣٣- مسألة: (اللوحة ٥٨/ ب)

ينبغى أن تكون العلة فى كثرة مجىء اسم الفاعل مما تجاوز ثلاثة على (فاعل)، وقِلَّة مجىء اسم المفعول فيما تجاوز الثلاثة على (مفعول) نحو قولهم: أورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقل، وقوله:

* يَخْرُجْنَ من أجواز ليل غاضى[١] *

وقوله:

* يكْشِفُ عن جَمَّاتِهِ دَلْوُ الدَّالْ[٢] *

وقلّةُ نحو قوله:

إذاَ ما استَحَمَّتْ أرضه من سمائه    جرى وهو مودوع وواعد مُصْدِق[٣]

وإنما قياسه (مُودَعٌ)؛ لأنه مفعول من: وَدَعَ يَدَعُ: إذا استراح واتَّدَعَ، ومنقوله: أودعته كـ(فَرَّ وأفررته)، وهدأ وأهدأته - هو كَثْرَةَ[٤] (فاعل) فى الكلام وقلة

---

= فيكون ذلك داعيا إلى إلغاء تأثيرها، فكأن هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله، فمن ثم صاغ ابن جنى لهذا الأصل ترافع الأحكام، ويقرب من هذا قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: «إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا».

(١) رجز، قائله رؤبة بن العجاج، و(ليل غاض): مظلم، وقد ورد: ليل مغض - اسم فاعل من (أغضى) علي القياس - وهى لغة قليلة. انظر: المحتسب ٢/ ٢٤٢، لسان العرب (غضا).

(٢) رجز، للعجاج. انظر: لسان العرب (دلا).

(٣) البيت من الطويل، قائله خفاف بن ندبة، يصف فرسًا. و(أرض الدابة): أسفل قوائمها. و(السماء): ظهره، واستحمام أرضه من العرق. وقوله (مودوع) أى: ساكن لا يجتهد. و(واعد مصدق): أى يَعِدُ راكبه بمواصلة العَدْو، ويصدق في وعده، ولا يخيس فيه. [انظر: لسان العرب (ودع)، الخصائص (٢/ ٢١٦) - مع الهامش].

(٤) بالنصب؛ لأنه خبر قوله قَبْلُ: «ينبغى أن تكون العلة» فى أول المسألة.

(مفعول)؛ ألا ترى أن (فاعلاً) يكون: اسمًا كالكاهل والغارب والساعد. وصفة كالضارب والراكب. ومصدرًا كالباغى والفالج والباطل. واسمًا للجمع كالسامر والدابر؛ فلما كثر (فاعل) عندهم جاز أن ينصرف إليه من (مُفْعِل) لا يوجد عندهم، على اعتقاد حذف الزيادة.

ولما كان (مفعول) لا يوجد عندهم إلا صفة، نحو: مضروب ومقتول، وعَزَّ فى كلامهم لم يخرج إليه عن (مُفْعَل) خروجهم إلى (فاعل) عن (مُفْعَل)، إلا فى هذا الحرف الشاذ، وهو (مودوع)، وأما قوله:

* يارُبَّ مُهْرٍ مَزْعُوقْ[١] *

فإنه كأنه من نشاطه قد صِيحَ به وزُعِقَ به، فهذا كقوله:

* إلى غير موثوق من الأرض يذهب[٢] *

أى موثوق به. وكقول لبيد:

* الناطق المبروزُ والمختومُ[٣] *

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجر، فلما حذف ارتفع الضمير، فلما ارتفع تضمنه اسم المفعول.

## ٣٤- مسألة: (اللوحة ٥٩/ أ)

القول على (سِجِسْتَان):

يجب أن يكون تاؤه زائدة؛ لمخالفة البناء بها مثال الأصول؛ ألا ترى أنه ليس معنا في الرباعى (فِعِلّ) نحو جِعِفْر، فمثاله على هذا فِعِلْتَان. ويجوز - مع هذا - أن تكون التاء فيه أصلاً وإن لم يوجد فى كلامهم (فعل) رباعيًا؛ ألا ترى أنه

---

(١) رجز، لم يُدْرَ قائله، و(مزعوق): أى مذعور ذكى الفؤاد، وقيل: هو هنا بمعنى: مبالغ فى غذائه. [انظر: لسان العرب (زعق)].

(٢) عجز بيت من الطويل، ورد غير منسوب فى لسان العرب (وثق)، وأورده الشيخ النجار في هامش الخصائص (١/ ١٩٣) ضمن ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، مع اختلاف بعض الألفاظ.

(٣) عجز بيت من الكامل، قائله لبيد بن ربيعة، والبيت تامًا هو:

أو مذهبٌ جَدَدٌ على ألواحه ... الناطق المبروز والمختوم

[انظر: لسان العرب (برز)].

قد يجوز مع الألف والنون من المُثُلِ ما لا يوجد على انفراده منهما؛ نحو: رَيْبُدَان ورَيْهُقَان وهَيْـرَدان وعَرَيْقَصان(١). فأما عَرَنْقَـصان - بالنون، فليس كذلك؛ لأنـه قـد جـاء عنهم القَرَنْفُل، ومثـل العريقصان: العَيَثْرَان والعَبَوْثَران أيضًا كذلك.

ونَحْوٌ منـه: التَّرْقُوَة، والقَـمَحْـدُوَة، وتَحَوَىّ فى النسب إلى (تحـية). ومنه: خُطُوَات وحُسُوَات، ولذلك نظائر.

فقد يكون على هذا (سِجِستان) فِـعِلاَّن كما كانت تاء تَرْجُمَان أصلاً، وإن لم يكن يوجد فى ذوات الأربعة (فَعْلُل)، فاعْرِفْ ذلك.

## ٣٥- مسألة: (اللوحة ٥٩/ ب)

امتنع أبو الحسن(٢) [من] إجازة نحو قولهم: أَحَقُّ الناسِ بمال أبيه ابْنُهُ، وقال: لأنه ليس فى الخبر إلا ما فى المبتدأ، ولـيس كذلك وضع الخبر، بل وَضْعُهُ على تناول الفائدة منه.

قال أبو على(٣): فإن قلت: أَحَقُّ الناس بمال أبيه ابنه البَـرُّ بِه أو المُجْدِى عليه أو نحو ذلك، كانت المسـألة على فسادها أيضًا. قال: لأن الخبـر نَفْسَهُ الذى هو (ابنه) غير مفـيد، ولا ينفعه مجىء الصفة المفيـدة من بعده؛ لأن نفس لفظ الخبر غير مفيد، وليس على هذا وَضْعُ الأخبار.

فإن قِيلَ من بَعْـدُ: فقد قال الله سـبحانه: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**﴾ [الجمعة: ٨]؛ ولولا الصفة الضامنة لمعنى الشرط لما جاز دخول الفاء فى الخبر؛ ألا تراك لو قلت: (إن الموت فإنه ملاقـيكم) لم يَجُزْ، كما لا يجوز:

---

(١) (ريبدان): نبت. (الريهقان): الزعـفران. و (هيردان): اللص - قـال ابن منظور: وليس بثـبت. وعريقصان: دابة أو نبت، واحده عـريقصانة. و(العيثران: نبات كالقـيصوم فى الغبرة، إلا أنه طيب للأكل له قضبـان دقاق طيب الريح - ومثله العبوثـران. و(الترقوة): العظمة المشرفـة بين ثغرة النحر والعاتق تكون للناس وغـيرهم. و(القمـحدوة: الهَنَةُ المشرفة فـوق القفا، إذا اسـتلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. [انظر: لسان العرب فى مواد هذه الكلمات].

(٢) هو: أبو الحسن سعيد بن مسـعدة، تلميذ سيبويه وأحد علمـاء البصرة فى اللغة والأدب، توفى سنة ٢١٠هـ.

(٣) هو: أبو على الحسن بن أحمد، إمام العربية فى عصره، وأستاذ ابن جنى، توفى سنة ٣٧٧هـ.

زَيْدٌ فمنطلق - فَهَلاَ - كما جاز دخـول الفاء لما ضمنه من الشرط فى الصفة جاز أيضًا: أَحَقُّ الناس بمال أبيه ابنه البارُّ به، ونحـو ذلك؛ لما اتصل بالخبر من الصفة الزائدة المعنى على مجرد المبتدأ.

قيل: جمعت بين أمرين متباعدين؛ ألا تعلم أنه ليس من شرط المبتدأ أن يكون مفيدًا. أما من شرط الخبر أن تكـون الفائدة مُجتَناةمنه، فإذا كان كذلك لم ينكر أن تُتْبِعَ المبتدأ بما أُفِيـدُ من صفته، ولا تتبع الخبر بما أُفِيـدُ من صفته، وهذا فرق ظاهر مع أدنى تأمل.

## ٣٦- مسألة: (اللوحة ٥٩/ ب)

إذا دخل على حـرف الشـرط واو الحـال لم يُجَبْ - بذلك ورد كـلامـهم - وذلك قولك: أَحْسِنْ إلى زيد وإن كفرك، واشْكُرْهُ وإن أسـاء إليك: أى أَحْسِنْ إليه كافرًا لك، واشْكُرْهُ مسيئًا إليك.

فإن أجبت الشـرط كانت الواو عاطفة لا للحال، وذلك كقـولنا: أَحْسِنْ إليه وإن كفـرك فلا تَدَعْ الإحســان إليه، واشْكُرْهُ وإن أساء إليـك فأَقِمْ على شكره، ونحو ذلك؛ فَـالْوَاوَانِ للعطف لا للحال، ولو كانت لهـا لم يكن هناك جواب؛ ألا ترى إلى بيت الكتاب:

عَـاوِدْ هَرَاةَ وإن مـعـمـورها خَـرِبَا[1]

أى: عاود هراة خَرِبًا معمورها.

وإنما كان ذلك من قِبَلِ أن الحالَ فـضلةٌ، وأصل وضع الفضلة أن تكون مفردًا كالظرف والمصدر والمفـعول به، ونحو ذلك. فلما كان كذلك لم يجـيبوا الشرط إذا وقع فى موضع الحـال؛ لأنه لو أجيب لصار جملة، والحـال إنما هى فضلة؛ فالمفرد أولى بها من الجملة.

فإن قلت: فإن الشرطَ أيضًا جملة؛ ألا تراه من فعل وفاعل؟

---

(١) صدر بيت من البسـيط، قائله شاعـر من أهل هراة عندما افتتـحها عبـد الله بن حازم سنة ٦٦ هـ. وعجزه هو: (وأَسْعِدْ اليوم مشغوفا إذا طربا). [انظر: كتاب سيبويه ٣/ ١١٢، لسان العرب (هرا)، ابن يعيش ٩/ ١٠].

قيل: الشرط - وإن كـان جملة - فإنه يجرى عندهم مجـرى الآحاد، من حيث كان محـتاجًا إلى جوابه احـتياج المبتدأ إلـى خبره، ولو كان له حكم الجمـلة الْبَتَّةَ، لساغ الاقتصار عليه.

ويَدُلُّكَ على ذلك أيضا قول الله سـبحانه: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ (٩٠) فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعـة: ٩٠-٩١]؛ و(أمّا) هذه لا تقع بعـدها الجمل، إنما هو مـوضع للمـفردات، كـقولك: أمـا زيد فمنطلق، وأمَّـا فَرْسَخًا فسار عبد الله، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، ولو كان للشرط حكم الجـمل البتة لما جاز أن تباشر (أمّـا) هذه، فلما كان هذا حكم الشرط ووقعت قبله واو الحال لم يُجَبْ؛ لأنـه إذا لم يُجَبْ أشبه المفرد من حيث ذكرنا، والحال بابُها أن تكون مفـردةً فَأُصْلِحَ اللفظ بذلك، فإن قيل: ألا تعلم أن واو الحال إنما هى موضـوعة لوقوع الجمل بعـدها، لا لوقوع المفردات؛ ألا تراك تقول: مررت بزيد وهو جالس، وضربت عبد الله وهو مشغول.

## ٣٧- مسألة: (اللوحة ٦٠/أ)

* لا هُـمَّ إن الحـــــــارث بن رُهْـمِ *
* أوْذَمَ حَـجّـاً فى ثـيــابِ دُسْمِ[(١)] *

هذا كقوله الله سبحانه: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. وقوله:

* قـومٌ إذا عـقـدوا عـقـداً لجـارهم[(٢)] *

ونحـو: ﴿وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البـقـرة: ٢٣٥]، ومـثل قـوله: ﴿وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ قولهم: الذنب وأذنب، ومنه قوله عز اسمه: ﴿فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]. وقوله:

* وحَـمَّلْتنِى ذَنْب امـرئٍ وتركـتـه[(٣)]. *

---

(١) رجز، ورد في لسان العرب (وذم) غير منسوب.

و(أوذم): أوجب. و(دسم): متلطخة بالذنوب - يريد: أحرم بالحج وهو مدنس بالذنوب.

(٢) صدر بيت من البسيط، ورد فى لسان العرب (عقد) غير منسوب.

(٣) صدر بيت من الطويل، من قصيدة للنابغة الذبيانى - ويروى البيت هكذا: =

فاجْمَعْ بين هذه الأشياء من طريق المعنى.

## ٣٨- مسألة: (اللوحة ٦٠/ب)

أَبْلِغْ النعمان عنّى مَأْلُكًا إنه. . . .(١)

بالفتح والكسر.

فمن فتح جعله بدلاً من (مَـأْلُكًا) فيصير كأنه قال: أَبْـلِغْ النعمان عنى أنه قد طال حبسى وانتظار. ويجوز أن يكون (مألكًا) على هذا القول حـالاً من قوله: (أنه) أى: أَبْلِغْهُ هذه الصـورة رسالةً، ثم قُدِّمَ حـال المفعول به عليه، كـقولك: ضَرَبَتْ قائمةً هِنْدٌ، وكقول العجاج:

* إذا ســمــعْتَ صــوتهــا الخَــرّارا *

* أصــمــر يهــوى وقعــهـا الصَّــرَّارا(٢) *

أى: أضمر وقعـها الصرار هاويا، ثم قَدَّمَ (يهوى) وهو حال على صـاحبها، وهو (الصرار) فهو أَوْكَدَ من الأول؛ لأنه نظير: ضَرَبَ قائمةً زَيْدٌ هنداً.

وأما مع كسر (إنَّ) فـ(مَـأْلك) مفعول به، ثم ابتدأ فقـال: إنه قد طال حبسى وانتظار، فكانت هذه الجملة بعد قوله: (مَأْلُكًا) مفسرةً للمَأْلُك، كما أن قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ﴾ [آل عمران: ٥٩] فصار قوله: ﴿خَلَقَهُ﴾ ثم كذا تفسيـرًا للمَثَلِ، وكقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] فقوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ تفسير للوعد، وكقوله:

عَــشِــيَّــةَ مـا وَدَّ ابن غَــرَّاءَ إنه لهـــا من ســوانا إذ دعـــا أبوان(٣)

---

= لكلفتنى ذنب امرى وتركتـه كذى العُرّ يُكوَى غيره وهو راتع

و(العر): الجرب. يكوى غـيره: يعانى غـيره - وهو الجمل السليم يعـالج بالكىّ - يريد: أن المذنب يرتع فرحًا، والمتهم المظلوم يواجه الخوف والعذاب. [انظر: ديوان النابغة ٥٦].

(١) البيت من الرمل، من قصيدة لعدى بن زيد، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان قد حبسه. [انظر: ديوانه ٩٣، المحتسب ١/ ١٤٤، ٣٢٥].

(٢) رجز، للعجاج. و(الخرار): المُصوِّت. و(الصرّار): طير، ويريد به: المنجنيق. يقول: أَصَـمَّ وَقْعُها تلك الطير. [انظر: الحلبيات ٢٥٣، ديوان العجاج ٤١٩].

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق. و(ابن غراء): هو ضرار بن مسلم أخـو قتيبة الذى خلعـه سليمان بن عبدالملك عن ولاية خراسان. [انظر: ديوانه ٨٧٢، الحلبيات ٢٤٨].

فقوله: (إنه) إلى آخر البيت تفسير للودّ.

ووجه آخر، وهو أن يكون قوله: (قد طال حبسى وانتظار) ذا موضع منصوب، بدلاً من (مَألُكًا)؛ فكأنه قال: أبلغ النعمان عنى إنه قد طال حبسى؛ فجرى مجرى قولك: أبلغه عنى قام زيد وَحَدّثه عنى الحق: أى أبلغه وَحَدِّثْهُ بذا اللفظ؛ فهو كقولك: أخبرته أخوك قائم: أى أخبرته بهذا القول.

فالبدل إِذَنْ مع المكسورة كالبدل فيما مضى مع المفتوحة، إلا أن بينهما فرْقًا، وهو أنه إذا فتح، فكأنه قال: أبلغه هذا المعنى إن شئت بهذا اللفظ وإن شئت بغيره، حتى كأنه قال: قل له هو يصف لك، ويشكو إليك طول حبسه وانتظاره، أو ما هو فيه من امتداد زمان انتظاره وحَبْسِهِ وغير ذلك.

## ٣٩- مسألة: (اللوحة ٦١/ أ)

قالوا: مَرَّضْتُ الرجل مَرَضًا، فجاء المصدرُ لَمّا حُذفَتْ زيادته على (فَعَل) و(فَعْل)، وقد جاء أيضا على (فُعْل)، قالوا: فَحَّشْتُ له فُحْشًا. إلا أن أَقْيَسَ ذلك (فَعْل) مفتوح الفاء من موضعين:

أحدهما: أنك إذا حذفت الزيادة عاد ثلاثيًا، وأكثر الثلاثى (فَعْل)، وأكثر (فَعْل) مُتَعَدٍّ، ومصدر (فَعَلَ) المتعدية (فَعْل) كضربته ضربًا، وشتمته شتمًا، فهذا هذا.

والثانى: أن ما حذف زائده من الفعل أكثره (فَعْل)، منه جاء (وَحْدَه)، وإنما هو مصدر: أَوْحَدْتُهُ إيحادًا، ومنه: عَمْرَكَ اللهَ؛ أى: عَمَّرْتُكَ الله تعميرًا.

## ٤٠- مسألة: (اللوحة ٦٢/ أ)

أنشد أبو العباس محمد بن يزيد، لمحمد بن عبدالملك الزيات:

مالى إذا غِبْتُ لم أُذْكَرْ بواحدة ... وإن مَرِضْتُ فطال السُّقْمُ لم أُعَدِ
ما أعجب الشيءَ ترجوه فَتُحْرَمُهُ ... قد كنت أحسب أنى قد ملأتُ يدى

## ٤١- (اللوحة ٦٢/ أ)

من باب (عَلِجّ) وبابه قولهم: بُخْتِجّ.

## ٤٢- (اللوحة ٦٢/ أ)

وقال ابن عباس: لا بأسِ برَمْيِ الحِدَوْ[١] - يريد الحِدأ، ومثله: حُبْلَوْ، وأفْعَوْ[١].

## ٤٣- (اللوحة ٦٢/ أ)

وقال:

أدام اللهُ إمتاع المناعى بطول بقاء سيدنا المطاعِ

فنحن بِطَوْلِهِ وعلى يديه بنو الإنعام والعَدْلِ المُشَاعِ

## ٤٤- مسألة: (اللوحة ٦٢/ أ)

حدثنى أبو القاسم المظفر بن المغيرة عن أبيه عن جده - وكان يُخَصُّ[٢] بأبى تمام ويَجِفُ عليه - قال: دخلت يومًا على أبى تمام، وإذا هو مُوتَزِرٌ بفُوطَة، مُتَّشِحٌ بأخرى، وبين يديه دواوين العرب، ينظر فى هذا، ثم فى هذا، ثم يُجِمُّ[٣] شيئًا، ويُثْبِتُ بيده شيئًا يكتبه، وإذا هو فى شدة قد مَسَّتْهُ، قال: فقلت له: يا سيدى أنت والله فى أمر عظيم ينال منك، وأشفق منه عليك، فلو اقتصرت على بعض هذا؛ فإن الناس يكفيهم عفوك من جهدك - أو كلامًا هذا نحوه: أَشُكُّ أنا فيه، إلا أن هذا طريقه - قال: فقال لي: وَيْكَ، إنها[٤] قلائد تبقى فى أعناق الرجال، فانظر: بماذا تُقَلِّدُهُمْ؟

## ٤٥- مسألة: (اللوحة ٦٢/ أ)

كان أبو على - رحمه الله - يقول فى النداء: إن فيه معنى الفعل، قال: ألا

---

(١) فى لسان العرب (حدا): وفى حديث ابن عباس: لا بأس بقتل الحِدَوَ والأفْعَوَ - وهو لغة فى الوقف على ما آخره ألف، تقلب الألف واوًا، ومنهم من يقلبها ياء: يخفف ويشدد. والحِدَوْ: هى الحدأ. جمع حِدَأة: الطائر المعروف.

(٢) أى: يطيف به، ويعكف على خدمته وقضاء حوائجه.

(٣) أى: يتركه، يقال: أَجَمَّ العنب، أى: قطع كل ما فوق الأرض من أغصانه، وأَجَمَّ فرسه: أى ترك ركوبها، وانصرف إلى غيرها.

(٤) يقصد بالضمير فى (إنها) الأشعار التى يعكف على اختيارها أو على تنقيحها؛ لتبقى بين الناس أبد الدهر.

ترى أنه إذا قال لها: يا زانية، وجب عليه الحد، كما [أنه] إذا قال لها: زَنَيْتِ - كان كذلك.

هكذا كان - رحمه الله - يقول مُرْسِلاً - كما ترى - والذى أراه فى هذا أنه ينبغى أن يكون معنى الفعل مُفَادًا من معنيين: لفظ المنادى و[معناه] إذا كان فيه معنى الفعل؛ ألا ترى أنه إنما يُفاد معنى الفعل على قدر لفظ المنادى ومعناه، فإذا قال له: يا قائم، أُفِيدَ منه معنى القيام، وإذا قال له: يا قاعد، أُفِيدَ منه معنى القعود، وإذا قال له: يا ساكت، أُفِيدَ منه معنى السكوت. وإذا قال له: يا متكلم، أُفِيدَ منه معنى كلامه.

فلو كان هذا أمرًا من نفس (يا) لما تناول الشىء وضِدَّهُ، واسْتَمَرَّ هكذا. فقد علمت [من] ذلك أنه إنما ينبغى أن يكون معنى الفعل مفادًا من نفس المَدْعُوِّ، لا من لفظ (يا)، يؤكده عندك أنه لو قال: يا زيد، أو: يا عبد الله، أو: يا جعفر - لما أُفِيدَ هناك معنى فعل غير ما يفيده (يا) من معنى النداء، كما يفيد (هل) من معنى الاستفهام، و(بل) من معنى الإضراب، و(من) من معنى الابتداء والتبعيض وليس هذا أراد؛ ألا ترى أنه قال: لو قال لها يا زانية، حُدَّ، والإنسان لا يُحَدُّ للنداء، وإنما يُحَدُّ للقذف، ولو كان هذا أمرًا راجعًا إلى نفس النداء لوجب أن يكون لو قال له: يا زيد، حُدَّ؛ لوجود لفظ النداء هناك. وكذلك لو قال لها: يا هند، ويا جُمْلُ. وهذا واضح.

ويؤكد عندك ما ذكرنا قوله:

ويوم عَقَرْتُ للعذارَى مَطِيَّتِى　　　فيا عَجَبًا من رَحْلِها المُتَحَمَّلِ(١)

ألا ترى أن فائدة القول: ويوم عقرت للعذارى مطيتى: يوم عقرت فعجبت لرحلها المتحمل؛ ألا ترى كيف عطف العَجَب على العَقْر، فمعنى العجب مُفاد من لفظه، لا من لفظ (يا)، فافهم ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس، و(عقرت): ذبحت، و (العذارى): الأبكار. [انظر: ديوانه ١١٢، مغنى اللبيب ٢٧٥].

## ٤٦- مسألة: (اللوحة ٦٢/ ب)

من قوة شبه الظرف بالفعل أَنْ شُرِطَ به، وأن أجيب الشرط به، وقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأَنْ عُطِفَ على الفعل، وعطف الفعل عليه.

## ٤٧- مسألة: (اللوحة ٦٢/ ب)

من باب قوله:

* مِـنْـبَـرَةُ العُـرْقـوب إِشْـفَى المِرْفَق[١] *

قوله:

يَتَـــقَـــيَّلُـون ظلال كُلِّ مُطَـهَّمٍ أَجْلَ الظَّلِيـم ورِبقَـةَ السِّـرْحـان[٢]

فاجْمَعْ بينهما:

ومنه قوله:

* طـبقُ الأرض تَـحَـــــرَّى وتَـدُرّ[٣] *

وقوله:

* اسـتـغــفــر الله واسـتــقــيله *
* مــا أنــا ممن سَـيْــبُــه يَهُــولُه *
* أشــــد من نـزوله رَحِــيــلُه[٤] *

---

(١) يهجو امرأة. و(المنبر): الإبرة، و(الإشفى) فى الأصل: مِخْرَز الإسكاف - يريد: أنها دقيقة الساقين، هزيلة اليدين. [انظر: الخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ٩٥، المخصص ١/ ٨١، ١٥/ ١٠٦].

(٢) البيت من الكامل، من قصيدة للمتنبى يمدح سيف الدولة، وقد أنشده إياها وهو بآمد، وكان منصرفًا من بلاد الروم. و (يتقيلون): يستريحـون وقت الظهيرة عندما يشـتد الحر. و(المطهم): الفرس الحسن التام كل شىء منه. و(أَجْلَ الظليم): أى من أجل صـيد ذكر النـعام. و(ربقة السـرحان): أى إيقاع الذئب فى الشرك. [انظر: ديوان المتنبى ٢٨٩].

(٣) عجز البيت من الرمل، من قصيدة لامرئ القيس فى وصف الغيث، والبيت تامًا هو:

دِيمَةٌ هطـلاء فـيــهـــا وَطَفٌ طَـبَقُ الأرض تحــــرًى وتَـدُرّ

و(الديمة): المطر الدائم. و(الهطلاء): الغزيرة. و(الوطف): الاسترخاء. و(طبق الأرض): تعم الأرض وتطبقها. و(تحرى): أصلها تتحـرى، حذفت إحدى تاءيه تخفيفًا. ومـعناه: تقصد. و(تدر): تصب الماء. [انظر: ديوان امرئ القيس ٧٨، لسان العرب ٠ طبق)].

(٤) رجز، لم أهتد إلى قائله.

## ٤٨- (اللوحة ٦٣/ أ) وقوله:

رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لفَفتُ بهَيْضَلِ[١]

من باب (العواوِد)[٢] فاجْمَعْ بينهما

## ٤٩- (اللوحة ٦٣/ أ)

كان يقال: أربع لا يشبعن من أربع: عين من نظرٍ، وأنثى من ذكر، وسَمْع من خبر، وأرض من مطر.

ينبغى أن يضاف إليها خامسة: وقلب من فِكَر.

## ٥٠- مسألة: (اللوحة ٦٣/ أ)

ينبغى أن تكون لام (المِزيَّة) ياء، حتى كأنها مقلوبة من: مَيَّزْتُهُ من صاحبه؛ لأن صاحب المزية مُمَيَّز من غيره ومُؤْثَر.

## ٥١- مسألة: (اللوحة ٦٣/ أ)

قال أبو علىٍّ - رحمه الله - بِحَلَبَ، سنة ست وأربعين: مالى صديق إلا واشْتَهَى أن يكون كتاب أبى الحسن[٣] فى معانى القرآن عنده، وقلت له يومًا ببغداد - أظنه سنة خمس وسبعين - شيئًا ذكرت فيه أبا الحسن عَلِيَّ بن عيسى ابن الرُّمَّانىّ - عفا الله عنا وعنه - وأبو الحسن إذْ ذاك قد جاوز الثمانين،

---

(١) عجز بيت من الكامل، لأبى كبير الهذلى، والبيت تاما هو:

أزهيـر إن يشب القـذال فـإنه ... رب هيضل مرسى لففت بهيضل

الهمزة للاستفهام. و(زهير): يريد زهيرة. و(القذال): ما بين الأذنين والقفا. و(الهيضل): الجيش. و(المرس): الخبير بفنون الحرب. [انظر: المحتسب ٢/ ٣٤٣، الخصائص ٢/ ٤٤٠].

(٢) أى في قوله الراجز، وهو جندل بن مثنى الطهوى:

وكَحَلَ العينين بالعواور.

ووجه الجمع بين (العواور) (ورُبَ) مخففة الباء أن فىَ كل منهما حذفا؛ فـ(العواور) جمع مفرده عُوّار وقياسه (العواوير)؛ فحذف الياء، و(رُب) مخففة من (رُبَّ) مشددة الباء.

(٣) هو: أبو الحسن على بن عيسى الرمانى، المتوفى سنة ٣٨٤هـ - وكتابه هو (الجامع فى تفسير القرآن) ذكر بروكلمان أنه مفقود، إلا الجزء السابع منه فهو موجود فى باريس.

فقال: نعم، هو صَبِيٌّ، وكان أبو على - رحمه الله - فى هذا الباب ونحو جبَّاراً يرى نفســه وأَهْلَ هذا الشأن بحيث هِىَ وَهُمْ، وقد كــان فيما يراه منــه معذوراً، بالإضافة إليهم، فإنه كان فيه أُجُدًا(١) ولا . . . .(٢) إليه أحدًا.

وكان يُعَظِّمُ أبا عثمان(٣)، ويكاد يَعْبُدُ أبا الحسن، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيْــلاً، ولم تكن جنايته عــنده على نفسه فــى تَعَقُّبــه كلام ســيبويه بــكتابه الموسوم بـ(الغلط)(٤) إلى غاية، وكان أبو عمر(٥) فى نفسه قَصْدًا ومُتَسَلِّمًا، وكان بأَخَرَةٍ، ربما جَمَّشَ أبا بكر(٦) وقَدَّمَهُ، ولم يكن رَأْيُهُ فيه متأخراً رأْيَهُ فيه متقدِّمًا. وكان عن أبى إسحاق(٧) راضيًا، مهما عَــمِلَهُ به فى كتاب (الإغفال) الذى رَدَّ به عليه.

وذاكرته يومًا بابن كَيْسان(٨)، فرأيته قائلاً به، ومستغلاً بمذهب، وقال لى أبو بكر محمد بن الحسن - وقد جئته لأقرأ عليه كتابه فى الجمهرة - وبدأت برسالته لأقرأها عليه، فقال لــى: أنت والله يا أبا على أعلم بهذا الأمر منى، فقلت: لا بُدَّ من قراءتها على كل حــال، هى سماع، وقال لى: عملت كــتابى فى إصلاح الإغفال للرد على أبى إسحاق، قبل سنة عشرين وأنا جالس فى الرُّوَاقين، يُطاف الحَرُّ إلىَّ، ورجلاى مُدَلَّيتان إلى الطريق.

---

(١) يريد: موثقًا قويًا فائقًا أقرانه، من قولهم: ناقة أُجُدٌ: أى قوية موثقة الخلق.

(٢) فى الأصل: ولا أحد - ولا معنى للسياق عليه.

(٣) **أبو عثمان هو**: بكر بن محمد بن بقــية المازنى، المتوفى سنة ٢٤٧ هـ - **وأبو العباس هو**: محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ.

(٤) هو كتاب (مــسائل الغلط) قال عنه بروكلمان [٢/ ١٦٧]: وهو نقــد قليل الأهمية لكتاب ســيبويه، وصفه المبرد نفسه فى شيخوخته بأنه من عبث الشباب، وقد ذكره السيوطى فى: المزهر [٢/ ٢٣٣].

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى، المتوفى سنة ٢٢٥هـ.

(٦) **أبو بكر هو**: إمّا مــحمــد بن السرى بن السراج، المتــوفى سنة ٣١٦هـ، وإما مــحمــد بن الحسين بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ هـ. ومعنى (جَمَّشه): داعبه بكلام خفىّ ونحوه.

(٧) هو **أبو إسحاق** إبراهيم بن السرى بن سهــل الزجاج، المتوفى سنة ٣١٦هـ، وكتاب (الإغــفال) المشار إليه هنا صنفه أبو على الفارسى للرد على الزجاج فى كتابه معانى القرآن، وهو بعنوان: الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى.

(٨) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، من تلاميذ المبرد، توفى سنة ٣٢٠هـ.

وقال لى: كـان قد أصاب رجلى حَـرٌّ، ونُزْلُ فَضْلٍ، ففـضلت، وأشار علىَّ الطبيب بلزوم الدار، فأقمت بِصَفٍّ شُونِيز أربعين يومًا، لا أتحرك، وكان يعتادنى بعض الفقهاء، يقـرأ كتاب (الأيمان) لمحمد[1]، فأمللت عليه فيه شـيئًا صالحًا، وأَوْمَأَ إلى أنه كثـير وحَسَنٌ، وعملت على انتساخـه منه ففاتنى ذاك، ولم أتمكن منه فيما بَعْدُ؛ لعائقٍ ذَكَرَهُ، وقال لى: لم أُودِعْ كتابى فى (الحجة) شيئًا من انتزاع أبى العباس غير جمعـه بين الآية التى هى قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] وبين البيت الذي هو قول زهير:

ومن هاب أسـبـاب المنايا يَنَـلْنَهُ ولو رام أن يَرْقَى السـمـاء بسُلَّم[2]

وقال لى بحلب سنة ست وأربعين: إذا كان عند الإنسان كـتاب أبى عُبَيْدَةَ فى (المجاز)، وكتاب أبى الحسن فى (إعـراب القرآن)، وكتاب قُطْرُبٍ فى (الرد على الملحدين) - استغنى مع ذلك عن هذه الكتب الطِّوَال.

## ٥٢- (اللوحة ٦٣/ ب)

قال أبو العباس أحمد بن يحيى: قلت لأبى يوسف يعقوبَ بن السِّكِّيت: أكان قطرب يُتَّهَمُ فى روايته؟ فقال: وأىُّ تهمة؟ عندى عنه قِمَطْرٌ سماعًا، ولا أَجْسُرُ[3] أن أرْوِيَ عنه حرفًا.

(ع) ليس هذا رأى أصحابنا فى قطرب، وما هو عندهم بحمد الله إلا ثِقَةٌ.

## ٥٣- (اللوحة ٦٣/ ب)

اعلم أن جميع ما حُذِفَ منه حرف الجر مع الـفعل تحقيقًا فلن يَعْدُوَ أن يكون قد نُظِر فـيه إلى أنه فى معنى فـعل يَصِلُ بنفسـه، من غير حـرف جَرٍّ يُوصِلُه، وذلك نحو قوله:

---

(١) هو: محمد بن الحسن الشيبانى، من أصحاب أبى حنيفة الفقـيه المشهور صاحب الذهب، توفى سنة ١٨٩هـ.

(٢) البيت من الطويل، من معلقة زهير بن أبى سلمى. (انظر: ديوانه ١١١].

(٣) كلمة مطموسة فى الصورة.

* أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لست أُحصيه[1] *

أى: مِنْ ذَنْبٍ؛ ألا تراه فى معنى: أستوهب الله ذنبًا، وكذلك قوله:

* أمرتك الخير فافعل ما أُمِرْتَ به[2] *

الا ترى أن معناه: أَلْزَمْتُكَ الخيرَ، وأشعرتك الخير، وأوجبتُ عليك الخير، وكذلك قوله الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ أى من قومه؛ ألا ترى أن معناه: سَلَبَ موسى قومه سبعين رجلاً، وأَفْقَدَ قومه سبعين رجلاً، وابْتَزَّ قومه سبعين رجلاً؛ لأنه إذا اختارهم منهم ومَازَهُمْ عنهم فقد ابْتَزَّهُمْ إيَّاهم، وأفقدهم إياهم، وسَلَبَهُمْ إياهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]؛ أى: كَالُوا لهم، أو: وَزَنُوا لهم؛ ألا ترى أن معناه: عَامَلُوهم أَخْسَرُوهُمْ.

وكذلك قوله:

* إذا قالت حذام فأنصتوها[3]. *

أى: فأنصتوا إليها؛ ألا ترى أن معناه: إذا قالت فَأَوْلُوه أسماعكم.

فتأمَّلْ جميع ما يعرض فى اللغة من هذا النحو؛ فإنك لا تَعْدَمُ فيه نحواً مما أَرَيْتُكَ فى هذا، وكُلُّهُ من باب الحمل على المعنى، وقد ذكرنا من هذا ونحوه فى كتابنا (الخصائص)[4] شيئًا كثيرًا، فَلْيُضَفْ هذا ونحوه إليه، بإذن الله.

---

(١) صدر بيت من البسيط، ولم ينسب إلى أحد، وعجزه هو:

رب العباد إليه الوجه والعمل

[انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٧، الخصائص ٣/ ٢٤٧].

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه هو:

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وينسب هذا البيت إلى عمر بن معد يكرب، أو أعشى طِرْوَد، أو العباس بن مرداس، أو خفاف بن ندبة، أو زرعة بن السائب. [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٧، مغنى اللبيب ٤١٥].

(٣) صدر بيت من الوافر، قائله لجيم بن صعب، وعجزه قوله:

فإن القول ما قالت حذام

و(حذام): امرأته. ويروى البيت: فصدقوها بدلا من (فأنصوتها). [انظر: مغنى اللبيب ٢٩١، شرح ابن عقيل ١/ ٦٣، لسان العرب: حذم].

(٤) انظر: الخصائص - باب الحمل علي المعنى [٢/ ٤١١ وما بعدها].

وكذلك ما زِيدَ فيه حرف الجر؛ نحو قوله تعالى: ﴿ولا تُلْقُوا بأَيْديكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] زاد الباء لَمَّا كان معناه: لا تُعْطُوا بأيديكم إليها.

## ٥٤- مسألة: (اللوحة ٦٤/ أ)

قول الله تعالى عز اسمه: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝ أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٣، ٤]: إن شئت: كانت (يظن) هنا بمعنى (يعلم)، وهو فاشٍ في اللغة؛ نحو قوله:

* فقلت: لهم ظُنُّوا بألْفَيْ مُدَجَّجِ[1] *

أي: تيقَّنوا، وإن شئتَ: كانت (يظنّ) هنا على بابها تصوراً وتَظَنِّيًا، وهو مع ذلك أقْوَى معنى. وإنما كان أقوى معنى؛ لأنه يصير إلى أنه كأنه قال: ألا يتوهم أولئك أنهم مبعوثون؛ أي فقد يُقْنَعُ في هذا بالتَّوَهُّم؛ ففيه كافٍ من تحقُّقه بالعِظَمِ من الأمر وشدته؛ فيكون إذَنْ كقول الشاعر:

يكفيكَ من شرٍّ سَمَاعُهْ[2]

أي: فقد يجب ـ لتَوَهُّم البعث والنشور وما هناك وعِظَمِ الأمر وشدّته - أن تُجْتَنَبَ المعاصي، وتُحْذَرَ كُلَّ الحَذَر، فضلاً عن تحقيق الأمر والقطع بنفسه، فلذلك كان أبلغ.

## ٥٥- مسألة: (اللوحة ٦٤/ ب):

من أحكام الوقف والابتداء (ما) يُبْنَى عليها غيرها، فإن المسائلَ فيه كثيرةٌ وحسَنَةٌ، وقد يُعْلَمُ كثيرٌ من الحلال والحرام بها.

---

(١) صدر بيت من الطويل، قائله دريد بن الصمة، وعجزه قوله:

سراتهم في الفارسي المُسَرَّدِ

[انظر: لسان العرب (ظنن)].

(٢) من مجزوء الكامل، ورد في قصيدة منسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومنها:

يا بؤس للدهر الذي ... ما دام مختلفًا طباعه

قد قيل في أمثالهم ... يكفيك من شر سماعه

[انظر: ديوانه ٣٣].

اعلم أنه إذا تداخل الوقفان اعتُـمدَ أهَمُّهمَا، وهو أشدُّهمـا إيضاحًا للمعنى، وذلك كقول الله سبحانه: ﴿يَضْحكُونَ[1] (٣٤) عَلَى الأَرَائِكِ ينظُرُونَ (٣٥) هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يفْعَلُونَ﴾ [المصطففين: ٣٤ - ٣٦]، فمن جعل قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يفْعَلُونَ﴾ معمول المعنى لـ (ينظرون)، أى يتأملون: هل كان كذا. فَعلَى هذا ينبـغى أن يكون الوقف على قوله: ﴿الأَرَائِكِ﴾، ثم تستأنف فـتقول: هل ينظرون؟ هل كان كذا؟

وإنما كان هذا من الوقف المتـداخل؛ لأن قوله: ﴿يَنظُرُونَ﴾ حال من الضـمير فى ﴿يَضْحكُونَ﴾[2]، فقـد يجب على هذا أنْ يكون الوقفُ على ﴿ينظُرُونَ﴾؛ لأنه حال من الضمير فى الجملة المتقدمة، وإذا كان حالاً منه لم يحسن أن تَفْصِلَ الحال مما هى مـنه؛ لأنها جزء من الجـملة كلها؛ لأنه لـو فعل ذلك[3] لانْتَقَضَ المعنى مما يسبق إلى النفس[4]؛ لأنه كان يصـير قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ مستأنفًا من كلام الله تعالى، لا حالاً مما قبله؛ فيكون حينئذ فى استئنافه على أنه من كـلام الله تعالى وَجْـهُهُ، بمنـزلة قوله تقـدست أسمـاؤه فى قصـة بلقيس: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[5]؛ لأنه لما انتهى كلامها إلى قولها: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾؛ فكأنه نظير قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ مسـتأنفًـا من كلام الله كهـذا. وليس على هذا هو عند مَن كـان معناه عنده: ينظرون هل ثوب الكفار، أى: يتأملون هذا، كـقوله عزَّ اسمهُ: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] أى: فليتأمَّلْ الحال فى ذلك.

---

(١) كذا بالأصل، وهو مخالف لرسم المصحف، ولكن كلام ابن جنى بَعْدُ مبنىّ على هذه القراءة.

(٢) فى الأصل: «متكئين» - وقد بنى ابن جنى كلامه على هذا.

(٣) فى الأصل: «لو فعل ذلك فعل ينظرون لا نتقض المعنى» وفيه اضطراب.

(٤) فى الأصل: «فادت إلى النفى».

(٥) من الآية ٣٤ من سورة النمل، قـوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ .

فإذا خيفَ هذا اللَّبسُ المؤدِّى إلى نقض الغرض احتُملَ فصل الحال مما قبلها؛ لأن ذلك أمر صناعى، ولم يَجُزْ فصل المنصوب المُعلَّقِ الفعل عنه، أعنى قوله: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ﴾؛ لأنه أمر معنوى، وقد دَلَّلْنَا فى كتابنا الموسوم بـ (الخصائص) على أن عناية العرب بمعانيها أشرفُ وأوْكَدُ من عنايتهم بألفاظها[1]؛ فذلك تفسير ما أردناه من تداخل الوقفين، وأنه يجب أن يُعْتَمَدَ أقواهما، ويُتَسمَّحَ فى أدناهما، فاعْرِفْهُ.

## ٥٦- مسألة: (اللوحة ٦٥/ أ)

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلاقِى الحُرُوبَ بأن لا يُصَابَ فقد ظَنَّ عجزا[2]

ينبغى أن ينصب (عَجْزًا) على المصدر؛ أى: فقد ظن ظَنّاً عاجزًا، وصَفَ المصدرَ، وحَذَفَ الموصوف، وأقامه مُقَامَهُ. ولا يجوز الرفع فى قوله: (بِأَنْ لا يُصَابُ)؛ لأنه إذا وقع بعد الظن ذُهِبَ به مَذْهَبَ العلم، ولا يجوز أن يُعْلَمَ الشَّيْءُ بخلاف ما هو عليه، فافهم.

## ٥٧- مسألة: (اللوحة ٦٥/ أ)

يَمُرُّ بِنَا فى الخطِّ القديم نحو قوله:

طَاوِ المَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرِدِ[3]

(طَاوِ) - كما ترى - بغير ياء، وله وجهٌ من القياس؛ وذلك أنه مضاف، والمضاف لا يَنْفَكُّ من المضاف إليه، وبعد الياء من (طاوى) لام التعريف ساكنة، وذلك الياء يسقط لالتقاء الساكنين، فَبَنَوْهُ على الوصل الذى تسقطُ فيه الياء؛ لما ذكرنا - فصار (طَاوِ المصير) - كما تري. ومثله كَتْبُهُمْ: ذات مالٍ، وذات عقل - ونحو ذلك - بالتاء كما ترى؛ وذلك أنه لا يوقف عليها؛ لأنها مضافة

(١) انظر: الخصائص - باب فى الرد على من ادَّعى على العرب عنايتهابألفاظها وإغفالها المعانى. [١/ ٢١٥ وما بعدها].

(٢) البيت من المتقارب، من قصيدة للخنساء. [انظر: ديوانها ٥٩].

(٣) عجز بيت للنابغة الذبيانى، من البسيط، وصدره: من وحش وجرة مَوْشِيٍّ اكارعُهُ

إلى مال ونحوه، وإذا اتصلت كانت تاء على الأصل - لا مَحَالةَ - فَعَلَيْهِ كَتَبُوا: ذات مال، وذات عقل، ونحو ذلك بالتاء، وإنما (ذات) تأنيث (ذا)، فهى كـ (شاة)، إلا أن الإضافة لَزِمَتْها، فاتصلت فكتبت تاءً - على ما يجب فى أصلها، وهو التاء.

## ٥٨- مسألة: (اللوحة ٦٥/ ب) قال:

وَإِنِّى لأَبْكِى اليومَ من حَذَرِى غَدًا ... فِرَاقَكِ، والحَيَّانِ مُؤْتَلِفَانِ(١)

قد قلت قديمًا فى هذا البيت: إن (غدًا) مفعول به، لا ظرف، و(فِراقَكِ) بدل منه؛ أى: فراقك فيه. وأَجزْنَا فقلنا:

فما حيلَتِى إنْ جَدَّ بَيْنُ أَحِبَّتِى ... وَعَيْنَاى مِنْ ذكرِ النَّوَى تكِفَانِ
فيا حادِيَىْ عَيْرَ المليحَةِ وَقْفَةً ... شَفَيْتَ من الأحزَانِ أن تقِفَانِ

## ٥٩- مسألة: (اللوحة ٦٥/ب) قال:

وَأَعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا ... لَلاَمُتَقارِبَانِ، ولا سَواءُ(٢)

فيه ثلاثة أشياء:

أحدهما الدلالة على أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته؛ ألا ترى أنه قال: وأعلمُ أن التسليم والترك لا متقاربان ولا سواء. وفيه: إدخال لام الإثبات مع (لا) النافية، وسببه أنه محمول على معنى (غير): فكأنه قال: لَغَيْرُ متقاربين ولا سواء. وأمّا قوله:

لَمَا أغفلتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنى ... فكَيْفَ وَمِنْ عَطَائكَ جُلُّ مَالى(٣)

فإنه شَبَّه (ما) النافية بـ (ما) التى بمعنى (الذى) شَبَهًا

---

(١) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

(٢) البيت من الوافر، قائله حازم بن غالب بن الحارث العكلى. [انظر: همع الهوامع ٢/ ١٧٥، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٥].

(٣) البيت من الوافر، من قصيدة للنابغة الذبيانى يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر. [انظر: ديوانه٦١].

لفظياً، وكما شُبِّهَتْ (لا) هنا بـ(غير)، فكذلك شُبِّهَتْ (لا) بـــ(غير) أيضًا فى قولهم: جئت بلا مال؛ أى: بغير مال.

وفيه: أنه قال: لَلاَ متقاربان، ثم قال: لا سواء. وإذا لم يتقاربا فَهُمَا أبعدُ من الاستواء، وكان أَوْفَقَ من هذا أن يقول: لَلاَ سواء ولا متقاربان، فيبدأ بالأعلى، ثم يَنْحَطُّ منه إلى الأدنى.

## ٦٠- مسألة: (اللوحة ٦٥/ ب)

قال شاعرنا:

* جَلَلاً كَمَا بى فَلْيَكُ التَّبْريحُ[١] *

أرادك فَلْيَكُنْ التبريح، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وفيه قُبْحٌ؛ للإدغام الذى بعده. وأنت تقول: فلان من (بَنَّجَار) وتريد: من بنى النجار، قياسًا على بَلْعَنْبَر وبَلْحارث؛ إلا أن فيه ما أذكره - فَتَأَمَّلْهُ - وذلك أن هذا البيت من بحر الكامل، وتقطيعه:

جَلَلُنْ كَمَا * بِىْ فَلْ يكُتْ * تَبْ رِىْ حُوْ

متفاعلن * مس تف علن * مف عولن

أفلا ترى أن التاء الأولى من التبريح قابلت نون (مس تف علن)، وهى آخر الجزء، وللعرب فى مقاطع الأجزاء وقفات ما يحذف عن استيفاء الحرف، ويَقْوَى ذلك ويَضْعُفُ بحسب عادة المنشد من إدراجه أو تَمثُّله، لا سِيَّما إذا ما حَدَا أو تَرَنَّم[٢] فإن الوقوف على مقاطع الأجزاء يكون أَبْيَنَ وأَوْضَحَ، فلما كان كذلك علمت به الوقفة على تاء (فَلْيكُتْ) إذا حصلت هناك وقفة ما انفصل فى اللفظ عن تمام لفظ الإدغام، وإذا ضعف هنا أمر الإدغام - لما ذكرنا - جرى نحواً من مجرى بَلْحارث وبَلْعَنبر فى ترك الإدغام، فاعْرِفْ ذلك؛ فإنه لطيف بإذن الله، ونَحْوٌ منه ما كُنَّا رأينا

(١) مطلع قصيدة من الكامل، وهى للمتنبى يمدح مساور بن محمد الرومى، والبيت تامًا هو:

جَلَلاً كما بى فَلْيَكُ التبريح   أَغِذَاءُ ذا الرشأ الأغنّ الشِّيحُ؟

[انظر: ديوانه ٧٠].

(٢) كذا بالأصل.

قَبْلُ فى قوله:

ولقـــد يَغْنـىَ به جـيـــرانك الـ ... مُمْسكو منك بأسـباب الوصال[1]

فى أنه حذف النـون من (الممسكو) فى آخر المصــراع الأول، وهذامما يزيد فى ثقل الاسم للوقفة العـارضة عند انقضاء المصراع الأول، فلمـا أفرط طوله حسن حذف النون لذلك، وليس كذلك قوله:

* الحافظو عورة العشيرة[2] *

لأن هذا العمل فى مـصراع واحد. ولَعَمْرِى؛ إن الواو من(الحـافظو) فى آخر الجزء الذى هو (مستفعلن)، إلا أنك تعلم أن الوقفة فى آخر الجزء ليست فى تمام الوقفة فى آخر المصراع، فاعْرِفْ ذلك.

## ٦١- مسألة: (اللوحة ٦٦/ أ)

ما جاء من (اسـتفعل) المعتلِّ العين مُـصَحَّحَـا، كما فى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، وقول زهير:

* هنالك إن يُسْتَخْوَلُوا المالَ يُخوِلواُ[3] *

---

(١) البيت من الرمل، و هو غير منسوب فى ضرائر الشعر للقزاز (١٠٢) برواية:

ولقد يغنى بهـا جيرانك الـ ... ممسكو منك بحبل الوصال

(٢) جزء بيت من المنسرح، وهو لعمرو بن امرئ القيس الخـزرجى - جد عبد الله رواحة - والبيت كاملاً هو:

الحافظو عـورة العشـيرة لا ... يأتيـــهم من ورائـهم وكف

و(الوكف): العيب والإثم، ويروى (نطف) بدلاً منه. [انظر: الضـرائر للآلوسى ٧١، ضرائر القزاز ٧٧].

(٣) صدر بيت من الطويل، من قصيدة لزهير بن أبى سلمى فى مدح سنان بن أبى حارثة المرى، والبيت كاملاً هو:

هنالك إن يُستَخولُوا المال يُخوِلُوا ... وإن يُسألُوا يُعطُوا وإن يُيسِرُوا يُغلُواُ

ويروى الشطر الأول: (هنالك إن يستخبلوا المال يخبلوا).

و(الاستخبال والاستخوال): أن يستعير الرجل من صاحبه إبلا فيشرب ألبانها وينتفع بأوبارها. و(يخبل أو يخول): يعير الفرس أو الناقة. و(ييسروا): من الميسر.

يقول: إذا قامروا بالميسر يأخذون سمان الجزر فـيقامرون عليها، لا ينحرون إلا غاليه. [انظر: ديوان زهير ٨٦، لسان العرب (خول)].

فيمن رواه هكذا - واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَيْسَت الشاةُ، واسْتَفْيَلَ الجملُ، قال أبوالنجم:

* يُدِيرُ عَيْنَىْ مُصْعَبٍ مُسْتَفْيِلِ[(١)] *

وقوله:

* واسْتَنْوَكَتْ، وللشباب نُوكُ[(٢)] *

وقوله: . . . . . . . . (٣)

## ٦٢- مسألة: (اللوحة ٦٦/ ب)

قالوا: له زَىٌّ، كما قالوا: له أدب، فاجمع بينهما[(٤)].

## ٦٣- مسألة: (اللوحة ٦٦/ ب)

قولهم: الأُرْفَةُ والعلم[(٥)]، نحوقولهم: الشُّهْبَة والشَّهَب، والكُدرُة والكَدَر، والغُبْشة والغَبَش، والعِينَةُ والعَيَن، فافهم الغرض فيه، وتَأَمَّلْهُ.

## ٦٤- مسألة: (اللوحة ٦٦/ ب)

أعْـزِزْ علىَّ بفـائت من خـدمـتك ... وبأن أُرَى متـأخرًا عن حـضرتكْ
ثقـتى لديك وديعـةٌ من رغـبـتك ... لا زلتُ محـتسـبًا لهـا من خُلَّتكْ
أأخـاف أحـقـادًا لديك أمـانةً ... إن المكـارم والولا من ذِمَّـتِكْ

---

(١) هذا فى وصف فحل الإبل، و(المصعب): الذى لم يُذَلَّل. والبيت من أرجوزة طويلة لأبى النجم، أولها: (الحمد لله الوهوب المجزل). [انظر: لسان العرب (فيل)، الخصائص ١/ ٩٨].

(٢) (النوك) (بضم النون وسكون الواو): الحمق، والرجز غير منسوب فى: المخصص ١٤/ ١٨٤، لسان العرب (سمك - نوك).

(٣) بياض بالأصل.

(٤) لم يرد فى اللسان (زوى) أن الزى بمعنى الأدب نصاً، وإنما الوارد أنه بمعنى الشارةوالهيئة واللباس؛ كقول الراجز:

ما أنا بالبـصرة بالبـصرى ... ولا شبـيـهٌ زِيُّهُمْ بزِيِّى

ويمكن حمله على معنى (الأدب) بطريق المجاز والتبع.

(٥) **الأرفة** (بضم فسكون): الحد بين الشيئين من الأرضين وغيرها، وجمعها أرف. وكذلك (العلم) هو: الحد الفاصل بين شيئين، أو المنار الذى ينصب فى الفلوات تهتدى به الضالة. [لسان العرب: أرف، علم]. ولو مثل ابن جنى بـ(العلمة والعلم) لكان أدق فى تشبيهه بما يلى بعده؛ لاتحاد المادة فى اللفظتين.

**٦٥- مسألة: (اللوحة ٦٦/ ب)**

(نحن فى زمان صعب).

إن قيل: كيف جاز أن يكون ظرف الزمان هنا خبراً عن الجثة؟

قيل: إذا وُصِفَ ظرف الزمان حَسُنَ أن يكون خبراً عن الجثة: ألا ترى إلى قول أوس:

لَعَمْرُكَ؛ إنّا والأحاليفُ هؤلا لفى حِقْبةٍ أظفارُها لم تُقَلَّمِ[1]

وسَبَبُ ذلك أن الصِّفَةَ لم تَخُصَّهُ بالفائدة من هذا الوجه؛ وذلك أنه إنما امتنع: زيد يوم الجمعة، ونحو ذلك - من حيث كان الزمان إذا حضر لم يَغِبْ عنه أحد؛ فلا فائدة - إِذَنْ - فى ذلك.

وأما قولهم: الناس فى وقت طيب، أو فى زمان طيب - فإنه محمول على معناه؛ أى: الناس فى طَيِّبٍ من الزمان، وفى صعوبة من الوقت، فصارت الفائدة هنا من حيث كانت فى قولهم: نحن فى شدة، والقوم فى صعوبة.

وأما: زيد يَوْمَ الجمعة، فلا يتلخص منه ما نحن بسبيله، فصارت الشدة والطيب والصعوبة - إذن - ظروفًا غير زمانية، كقولهم: نحن فى خير، والقوم فى بؤس، فاعْرِفْ ذلك.

**٦٦- مسألة: (اللوحة ٦٧/ أ)**

قال ذو الرمة:

كأنها والقِنَان العُودُ يضربها مَوْجُ الفرات إذا الْتَجَّ الدياميم[2]

إن شئت: كانت (إذا) حالاً من (موج)، وإن شئت كانت متعلقة بنفس (موج). وأيّاً ما أردت فقد أُجْرِيَتْ فيه الجثة مُجْرَى الحدث؛ وذلك أن الموج فى الأصل مصدر: ماج يموج مَوْجًا. ثم جعل عبارة عن الجثة التى هى الماء الذى له ظُلَّة. فإن جعلتها حالاً منه جرى مجرى قولك: الصيام يَوْمَ الجمعة مبارك؛ أى:

---

(١) انظر: ديوانه ٩٠.

(٢) البيت من البسيط، و(القنان): جمع قُنَّة: وهى أعلى الجبل. و(القود): جمع أقود أو قوداء: وهو المرتفع فى السماء. و(الدياميم): المفاوز، جمع (ديمومة)؛ أى دائمة البعد. [لسان العرب: قنن].

الصيام كائنًا يوم الجمعة مبارك. وإن جعلت (إذا) متعلقة بنفس (الموج) جرى ذلك مجرى قولك: سرَّنى قيامك إلى زيد، ورَغْبَتُكَ فى عمرو.

فإن قيل: فكيف يجوز أن يعلق به الظرف، أويجعل حالاً منه، وقد صار المصدر هنا عبارة عن الجثة؟

قيل: لا ينكر أن تُرَاجَعَ الأصول وتُقَرَّ أحكامها بعد الانصراف عنها؛ ألا ترى إلى قولهم: صُغْتُ الخاتم، وحُشْتَ الثوب - عُدِّىَ كُلٌّ واحد منهما وهو (فَعُلْتُ) محافظة على أصله الذى هو (فَعَلْتُ). وقالوا: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ لم يمنعه ما دخله من معنى (أَخْبِرْنِى) من أن يُعَدَّى إلى مفعولين، كما كانت وأنت تُعَدِّى الأول(١) إليهما.

وبذلك أيضًا ينبغى أن تعلم أن قول الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة:٩٦] ليس كقولنا: لحم الخنزير حرام، أو: حُرِّمَ عليكم لحم الخنزير، ونحو ذلك؛ وذلك أن الصيد فى الأصل مصدر: صِدْتُ الطير والوحش - ونحو ذلك - صَيْدًا؛ ثم وُضِعَ الصَّيْدُ على المَصِيد - الذى هو الجوهرُ - والتحليل هنا والتحريم لايتناولان نفس الجوهر؛ لأن تلك من أفعال القديم سبحانه، ولا تأثير لنا نحن فى فعلها، وإنما المحرم علينا أفعالنا نحن التى هى الأكل والشرب والمشى والحركة ونحو ذلك. إلاَّ أن الصيد فى المصيد حَدَثٌ، فكان وقوع لفظ التحليل عليه أَقْرَبَ مأخذًا من وقوع التحريم على لحم الخنزير ونحوه، مما ليس فى الأصل مصدرًا؛ وذلك أنك لاحظت أصل ما كان عليه الصيد من الحَدَثِيَّة، كما لاحظ ذو الرمة أصل ما كان عليه (الموج) من الحدثية؛ ألاتراه كيف عَلَّقَ به الظرف أو جعله حالاً منه.

وأما لحم الخنزير ونحوه فَأَبْعَدُ من تصور لفظ المصدر فيه، وإنما هو على حذف المضاف البتة، من غير ملاحظة معنىِ الحدث؛ فكأنه [حين] قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ [النحل: ١١٥]، أى: تناول كل

---

(١) يقصد بـ(الأول) الفعل (رأيت) قبل أن ينقل إلى معنى أخبرنى.

واحد من هذه الجواهر. والتناول من فعلنا نحن، فأما هذه الأعيان فَمِنْ أفعال القديم عَزَّ وعلا، وليس إلى مخلوق إحداث جسم، هذامما يَخُصٍّ القديم سبحانه، فاعرف ذلك.

فإن قيل: فقد علمنا أن المراد بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] إنما هو أكله، لا نفس صيده، وأنت - إِذَنْ - تصوَّرتَ فيه معنى الحدث إذ ذاك، إلى أنْ تصير الفائدة نَيْلَ صيده، وليس في لفظه إباحةُ أكله.

قيل: هذا موضع اكْتُفِيَ فيه بالمسبب عن السبب، وهو غَوْرٌ من العربية بَطِينٌ، وذلك أن العُرْفَ والعادة في هذه المَصِيدات أنها إنما تصاد لتؤكل، فإذا أُبيح الصيد - الذي هو سبب الأكل - فالمسبب - الذي هو الأكل - مباح. وإن كان قد يجوز أن تصاد بعض المصيدات لغير الأكل، فإن الغالب إنما هو ما قدمنا، وهو الأكثر، فعليه يجب أن يكون العمل. وإقامة السبب مقام المسبب، والمسبب مقام السبب، باب طويل، وقد أفردنا له في كتابنا (الخصائص)[١] باباً، فَالْتَمِسْهُ منه، إن شاء الله.

## ٦٧- أنشدني بعضهم: (اللوحة ٦٨/ أ)

زرعت الجُودَ في أرض العطايا ... فأصبحت المراهبُ في حصاد[٢]

وما وَجَبَتْ عَلَيَّ زكاةُ مال ... وهل تَجِبُ الزكاة على جواد؟

## ٦٨- مسألة: (اللوحة ٦٨/ أ)

حكى سيبويه عنهم في أبوأيوب: أَبُويُّوب[٣].

عليه من السؤال أن يُقال:

إن الواو المضموم ما قبلها إذا كانت منفصلة لا تُدْغَم، نحو: ظلموا واقدًا، وقول الله سبحانه: ﴿لِيَسُئُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، فكيف أدغم واو (أبو)

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ١٧٣ وما بعدها - باب في الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب.

(٢) البيتان من الوافر، وقد وردا في ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي(٩٣) غير منسوبين.

(٣) انظر: كتاب سيبويه [٣/ ٥٥٦] قال: «واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول في أوْأنت: أوَنَّتَ - يبدل - ويقول: أنا أرمىَّ بَاكَ، وأَبُويُّوب - يريد: أباأيوب، وغلاميَّ بِيك. وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة».

فى الواو المبدَلة من همزة (أيوب) فقال: أبُويُّوب، وهناك من الانفصال ما تراه؛ أوَ لاَ تراك لا تجيز فى أبووَخْزة: أبُوّخْزَة؟.

الجواب: أن الذى قال فى أبوأيوب: أبُويُّوب إنما فعل ذلك؛ تشبيهًا للهمزة فى (أيوب) بالهمزة المتصلة فى (سوأة)؛ فكما قالوا فى سَوْأة: سَوَّة، فكذلك قالوا فى أبوأيوب: أبويُّوب؛ تشبيهًا للمنفصل بالمتصل فى إبدال الهمزة - للواو قبلها - واوًا. وليس كذلك: ظلموا واقدًا، وأبووخزة؛ لأنه لا همزة بعد واو ظلموا وأبو [وخزة]، فيشبه المنفصل بالمتصل.

وهذا البدلُ فى (سوأة) إنما كان مع الإدغام؛ فلذلك احتمل الإدغام فى واو (ظلموا)؛ ليتكامل التشبيه بين الموضعين. ولم يكن مثل ذلك فى نحو (أبووخزة)، فيحتمل فيه ما ذكرته. وقد أفردنا فى كتابنا (الخصائص) لما أجرى من المنفصل مُجْرَى المتصل، ومن المتصل مُجْرَى المنفصل - بابًا[1]، وهو كثير جداً.

وأدغم أبوعمرو[2] فى قراءته بالإدغام قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، وجاز الإدغام فى المنفصل من قوله: «هو وقبيله» من حيث كانت واو (هو) ليست كواو (ظلموا)؛ لأن واو (هو) مفتوحة؛ فَقَوِىَ الاعتماد فيها لحركتها. وواو (ظلموا) ساكنة عند كل قوم وفى كل لغة، فلم يَجُزْ إدغامها لضعفها، وليس كذلك «هو وقبيله»؛ وذلك أن أصله فتح الواو، وإنما أسكنها تَوَصُّلاً إلى الإدغام - على العِبْرَةِ فى كل حرف أُرِيدَ إدغامه - ولأنه لا بد من إسكانه إن كان متحركًا، فلما سكنت الواو -فصارت فى التقدير (هُوْ) - لم يكن ليمتنع من الإدغام؛ اعتبارًا للفصل؛ لما فى ذلك من انتكاث الغرض؛ ألاترى أنه إنما أسكن ليدغم، فلو امتنع للسكون لكان يكون تراجعًا، فأمضى ما اعتزمه من الإدغام؛ لئلا ينتقض غرضه، وقد أفردنا فى كتابنا (الخصائص) لتحامى انتقاض الغرض بابًا[3].

---

(١) انظر: الخصائص [٣/ ٩٣ وما بعدها].

(٢) هو أبوعمرو بن العلاء.

(٣) انظر: الخصائص [٣/ ٢٣١ وما بعدها] - باب فى الامتناع من نقض الغرض

وعلى ذلك أيضًا عندى قول الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها نَزَلْنَ وأنزلن القَطِينَ المُوَلَّدا[1]

لو وقع بعد واو (تلهو) هذه - وقد أُسْكِنَتْ ضرورةً كما ترى - واوٌ لجاز الإدغام جوازًا حسنًا؛ فكنت تقول لزيد: أن يَلْهُو واقدٌ - تريد: أن يلهو [واقد]؛ وذلك أن واو (يلهو) أصلها هنا الحركة، وإنما أُسْكِنَتْ استخفافًا، تريد أن يَلْهُوَ. وليس كذلك واو (ظلموا)؛ لأن أحدًا لا يُحَرِّكُ هذه الواو حركةً لنفسها، اللهم إلا أن يخفف الهمزة بعدها، فَيُلْقِيَ حركتها عليها؛ نحو: ظلموا أخاك؛ فتقول: ظلموخاك، وكذلك إن سكنت.

ولو أريد (أن يلهو واقد) للإدغام لا للضرورة التى تقدمت، كان الإدغام هنا أحسن؛ لأنه إنما أُسْكِنَ لِيُدْغَمَ لا لضرورة الشاعر. فإذا كان إسكانها هو لأجل الإدغام لم يَجُزْ أن يتراجع، كما بَعُدَ عن الإدغام الذى إنما أُسْكِنَ، اعتزامًا له. بل كان يكون الإدغام هنا كأنه أقوى منه لو أسكن، اعتزامًا له. بل كان يكون الإدغام هنا كأنه أقوى منه لو أسكن الواو ضرورةً للشعر؛ ألا ترى أنه لما أسكنها الأخطل فى قوله: (أن تلهو ببعض حديثها) ضرورة لا للإدغام، فإذا كان إسكانها إنما هو للإدغام ضاق العذر فى ترك الإدغام الذى إنما كان له، ومن أجله الإسكان، وكذلك قول الآخر:

* أَبَى الله أن أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أَبِ[2] *

الكلام هنا كالكلام فى بيت الأخطل سواء. وكذلك الكلام فى: هى يقوم

---

(١) البيت من الطويل، من قصيدته فى مدح يزيد بن معاوية.

و(القطين): الخدم والأتباع. و(المولد): الذى عاش بين العرب من أصل أعجمى. والبيت من جملة أبيات فى نسوة يُشَبِّبُ بهن. والمعنى: إذا أردت الاستمتاع بحديثهن وهن سائرات فى هوادجهن نزلن ونزل معهن الخدم. ويروى رفعن فى موضع نزلن؛ أى: رفعن فى السير وعَجِلْنَ، أو رفعن السُّجُفَ. [انظر: ديوان الأخطل ٧٣، الخصائص ٢/ ٣٤٢].

(٢) عجز بيت من الطويل، قائله عامر بن الطفيل، والبيت كاملاً هو:

فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

[انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، خزانة الأدب ٣/ ٥٢٧].

أخوهـا، ونحو ذلك، يجـوز فيـه الإدغام؛ فتـقول: هيَّـقُومُ أخـوها، وهُوَّقَفَ هنا. وكـذلك من كان لغـته إسكان الواو واليـاء. وأن يقول: هو أخـوك، وهى أختك؛ وذلك أن الإسكان قليل جداً، وينبغى أن يكون أصلُ هذه اللغة تخفيفًا، ثم استمرت.

فإذا وقع بعـدهما ياءٌ وواو، اجتـمع من يقول: هِىْ وهُوْ - لُغَـةً، ومن حَرَّكَ فقال: هِىَ وهُوَ، لا سِيَّمَا وصاحب اللغة قد يراعى لغة غيره. وقد بَيَّنَّا ذلك فى كتاب (الخصـائص) وأفردنا له هناك أيضًا بابًا[(١)]. وقد يجوز أن تعتبر مَنْ أَسْكَنَ الواوَ والياء هنا بمنزلة ما هو عليه مـن ظاهر الإسكان، فلا تدغم له وللانفصال. وكأن القولين معتدلان، فافهم ذلك.

## ٦٩- مسألة: (اللوحة ٦٩/ أ)

قد يجوز أن يكون إنما حَذَفَ الوقفُ التنوينَ فى نحو: هذا زيد، ومررت بزيد - من قِبَلِ أن كل واحد مـن الوقف والتنوين جميعًا قـد جرى مَجْرَى صـاحبه؛ وذلك أن كل واحـد منهمـا مُؤْذِنٌ بتـمـام الجزء؛ ألا ترى أن المضـاف لَمَّا كـان محـتاجًـا إلى المضاف إليه، فـلم يَجُزْ الوقف عليـه حَذَفَ التنوين الآتى لتـمام الاسم، فإذا وصلت إلى المضاف إليه نَوَّنْتَ؛ فـالتنوين عَلَمُ التمام؛ ألا ترى أنك لا تقف عن نقصان.

فلما كان كل واحـد من الوقف ومن التنوين مُؤْذِنًا بالتمام، لم يُجْـمَعْ بينهما فى الوقف؛ لأن عَلَمًا واحدًا كاف من الآخـر فى معناه؛ لذلك لم يُنَوَّنْ الفعل؛ لأن الفاعلَ من تمام جزئه، فلما لم يَتِمَّ لم يُنَوَّنْ؛ إذ كان التنوين عَلَمًا للتمام.

فـإن قلت: فقـد تقـول: زيد أخوك - فَـتُنَوِّنُ زيدًا، والكلام ناقص، قـيل: أَجَلْ، إلا أن الاسم - الذى هو المبتدأ - قد تم، فَنُوِّنَ.

فإن قيل: فالفـعل قبل الفاعل أيضًا كالمبـتدأ قبل الخبر، فَهَلاَّ نُوِّنَ الـفعل كما نُوِّنَ الاسم؟

---

(١) انظر الخصائص [٢/ ١٤ وما بعدها] -باب فى العـربى يسمع لغة غيره: أيراعيها ويعتـمدها أم يلغيها ويطرح حكمها؟.

قيل: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وقد دلَّلْنا على ذلك فى كتابنا الموسوم بـ(سرّ صناعة الإعراب) بـاثنى عشر دليلاً[1]، فجرى مجـرى المضاف والمضاف إليه، فـى أن كل واحد منهمـا فى حاجـة إلى الاسم الثانى، الذى هو الـفاعل المضاف إليه. وليس كذلك المبتدأ وخبره؛ لأنه ليس اتصال المبتدأ بخبره فى شدة امتزاج الفعل بفاعله، والتنوينُ إنما يأتى عَلَمـاً على تمام الجزء الذى صحبه لإتمام الجملة، فافهم ذلك.

## ٧٠- مسألة: (اللوحة ٦٩/ ب)

قالتْ - وأَبْثَثْتُهَـا وَجْدِى فَبُحْتُ به: قد كنت عندى تُحِبُّ السِّتْرَ فَاسْتَتِرِ[2]
أَلَسْتَ تُبْصِرُ مَنْ حولى، فقلت لها: غَطَّى هواكِ ومـا أُلْقِىَ على بَصَـرِى

## ٧١- مسألة: (اللوحة ٦٩/ ب)

من باب قوله: . . . . . .

تلك الآيات والأبيات فى هذا المعنى قول جميل:

إذا قُلْتُ مـا بى يا بُثَـيْنَةُ قـاتلى من الحُبِّ، قـالـتْ: ثابتٌ ويزيدُ[3]

## ٧٢- مسألة: (اللوحة ٦٩/ ب)

متحرك المعتلّ كسـاكن الصحيح؛ ألا ترى أن الواو والياء فى (النَّوَى والحَيَا)، لَمّا صَحَّا جَرَيَا مجرى الواو والياء فى: حَوْض وبَيْت.

وساكن المعتل قد أجرى مجرى ساكن الصحيح من عِدَّة أوجه:

أحدها: اعـتداد كل واحـد منهما فى وزن العـروض اعتـدادًا واحدًا؛ ألا ترى الواوين فى قوله:

(١) انظر: سر صناعـة الإعراب [١/ ٢٢٠ - ٢٢٦]، وفيه أن أبا علىّ الفارسىّ استدل على شـدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، وزاد ابن جنى عليها خمسة أدلة، فيكون المجموع تسعة أدلة، وليس اثنى عشر دليلاً - على ما ذكره هنا.

(٢) البيتان من البسيط، لعمر بن أبى ربيعة، ورواية عجز البيت الأول فى ديوانه هو:

قد كنت عندى تحت الستر فاستتر

[انظر: ديوانه ٢١٩].

(٣) البيت من الطويل. [انظر: ديوانه ٢٥].

* يقولون: لا تَهْلِكْ أَسًى وتَجَمَّلِ[1] *

يقابلهما غيرهما من الصحيح، وهو قوله: (بِسِقْطِلِ) من قوله:

* (بِسِقْـطِ اللّـوَى)[2] *

ومنها: قولهـم فى تكسير ثوب وعين: أَثْوُب وأَعْيُن، كأَكْـلُب وأَفْرُخ، فعلى هذا قالوا فى المعنى الواحـد: النَّأْىُ والنَّوَى، وكأنهما مثـال واحد. وحَسَّنَ ذلك أيضًا أن المتحرك فى كثير من أحكام العربية يجرى مجرى الساكن، وقد دَلَّلْنا على ذلك فى كتابنا (المُعْرِب)[3] وفى (الخصائص) وغيرهما. فكأن النأى والنوى مثال واحد، فهذه طريق.

وقـد استـعملت العـربُ عكس ذلك، فَـأَجْرَتْ المعـتلَّ من السـاكن مجـرى المتحرك، فقالوا: ثوب وأثواب، كجبل وأجـبال، وشبح وأشباح، وقَدَم وأقدام. وأَجْرَوْا ألف التـثنية مجرى الحـرف المتحرك؛ ألا ترى أن سيـبويه لم يُقَدِّرْ فيـها حركة، كما أن الحرف المتحرك لا تُقَدَّر فيه مع حركته حركة أخرى، وهو مذهب العرب، أن يسلكوا الطريق وضِـدَّها؛ وذلك لِسَعَةِ اللغة وانتشـارها؛ لأنها تأخذ وتؤخذ كل أدب بها[4]، فاعرفه.

ومن ذلك باب فى كتابنا (الخصائص) تـرجمته (هذا باب فى أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه)[5]:

من ذلك أن الادغام يُقَوِّى المعتلَّ، وهو أيضاً بعينه يُضْعِفُ الصحيحَ.

---

(١) عجز بيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس، وصدره قوله:

وقوفًا بها صحبى عَلَىَّ مَطِيَّهُمْ

[انظر: ديوانه ١١١].

(٢) جزء بيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس، والبيت هو:

قـفانبـك من ذكرى حـبـيب ومنزل ... بسقـط اللوى بين الدخول فـحومل

[انظر: ديوانه ١١٠].

(٣) (المعرب) كـتاب له فى شرح القوافى، وقـد أشار إليه من قَبْلُ فى هذا المخطوط، وانظر كـلامه عن إجراء المتحرك مجرى الساكن فى: الخصائص [٢/٣٢٨].

(٤) كذا بالأصل.

(٥) انظر: الخصائص [٣/٥١ وما بعدها].

ومنه أن الحركة نفسها تُقَوِّى الحرف، وهى بنفسها تُضْعِفُه. وقد شرحنا ذلك هناك، فَغَنِينَا عن إعلانه هنا.

## ٧٣- مسألة: (اللوحة (٧٠/ أ)

قول شاعرنا:

يَرَوْنَ مِن الذُّعْرِ صَوْتَ الرياحِ صَهِيلَ الجياد وخَفْقَ البُنُودِ[1]

لا يجوز أن يكون (يرون) هنا من رؤية العين؛ لاستحالة ذلك فى المعنى، ولا يجوز أيضًا أن تكون بمعنى يعلمون الأمر بخلاف ذلك، فلم يَبْقَ إلا أن كون (رأيت) بمعنى (اعتقدت)؛ كقولنا: فلان يرى رأى الخوارج، ويرى رأى أبى حنيفة، ونحو ذلك، أى: يعتقد اعتقاده.

وإذا كان كذلك وجب النظر فى انتصاب (صهيل الجياد)، ولا يجوز أن تكون مفعولاً ثانيًا؛ لأن (رأيت) هذه لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ** ﴾ [النساء: ١٠٥]. فهذه منقولة من (رأيت) بمعنى اعتقدت، وإنما معها مفعولان: أحدهما الكاف فى (أراك)، والآخر ضمير (ما) المحذوف: أى بما أراكه الله. ولو كانت متعدية إلى مفعولين لوجب بعد النقل أن تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فإذا بَطَلَ أن يكون مفعولاً ثانيًا، وجب التماس وجه له ينتصب عليه.

ولا يحسن البدل أيضًا؛ لأن المعنى ليس عليه؛ ألا ترى أنه يصير إلى أنه كأنه قال: يرون من الذعر صهيل الجياد وخفق البنود، وليس المعنى هذا، وإنما هو: يحسبون هذا هذا، أو يظنون هذا هذا. و(رأيت) هذه لا تكون بمعنى (حسبته) إنما هى لحاسة البصر أو العلم أو الاعتقاد؛ ففيه ماتراه.

وطريق جوازه عندى أن يكون أراد بـ(رأيت) هذا معنى الاعتقاد، إلا أنه لما كان عظيمًا فى نفسه، ومتقدمًا فى اعتقاده لَحِقَ عنده. . .

(١) البيت من المتقارب، من قصيدة كتبها المتنبى للوالى، وهو فى الاعتقال. [انظر: ديوانه ٨٤].

## ٧٤- مسألة: (اللوحة ٧١/ أ)

يجوز فى قول جرير:

* يا أحسن الناسِ كُلَّ الناس إنسانا[١] *

غير مـا قالوه من أن (إنسانًا) هنا هو إنسان العين؛ كـقولك: يا أحسن الناس عينًا؛ وذلك أن يكون أراد: يا إنسانًا أحسن الناس، فَـقَدَّمَ وصف النكرة عليها، فنصبـه على الحال منها، فـهو كقـولك: يا قائمًا زيد- على حَـدِّ قولك: يا زيد قائمًا، ثم قُدِّمت الحالُ على صاحبها، فاعرفه.

## ٧٥- مسألة: (اللوحة ٧١/ أ)

يشهـد بصحة قـول أبى الحسن فى إجازته: زيد كَـيْفَ؟ أن يكون فى (كيف) ضمير مرفوع، على حَدِّ ارتفـاعه بالفعل فى قول بعض الأعراب: وما أدراك أين أنت؟ أَيْنَهُ؟ فَتَفَهَّمْهُ.

## ٧٦- مسألة:(اللوحة ٧١/ أ)

قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] هو مفعول من: نَزَلْتَ الدارَ ونحوها؛ فكأنه أَحَلَّها إياها، وجعـلها مألفًا ومقامًا لها. فالظرف - إذن - متـعلق بنفس (أنزل) لا بالسكينة، ولا بمحذوف هو فى الأصل حال منهـا، على حد قولك: كلمت زيـدًا فى الدار - والظرف حال لزيد - أى كلمته كائنًا فى الدار هو. وليـس فى المعنى كقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِى مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [ابراهيم: ٤٥]؛ لأنه عندنا من السكون، لا من السكنى والحلول؛ ألا ترى أن السكونَ أبلغُ من السكنى؛ لأنه يجـوز أن يسكن الدار وهو قَلِقٌ فيـها وعلى مُشَـارَفَةٍ لزواله عنها، فـإذا هو سكن فيهـا فقد اجـتمع له إلى السكنى فـيها السـكون إليها؛ فلـذلك قال: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَـاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا

---

(١) شطر بيت من البسيط، والبيت كاملاً هو:

ألست أحسن من يمشى على قدم　　　يا أحسن الناس كل الناس إنسانًا

[انظر: ديوانه ٤٩١] وفيه: (يا أملح) بدلاً من (يا أحسن).

أنفُسهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، أى هدأتم بها واطمأننتم إليها، فهو أذهب فى توبيخهم والاحتجاج عليهم من أن يكونوا سكنوها غَيْرَ وادعين، ولا مختارين لها.

وقوله سبحانه: ﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الفتح: ٥] ليس ببدل من قوله: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]؛ لأن ازديادهم إيمانًا من أفعالهم، وإدخاله إيّاهم الجنات من أفعاله تعالى؛ إذْ اللام فى قوله: ﴿ليدخِلَ﴾ متعلقة بنفس ﴿يزدادُوا﴾؛ أى ليزدادوا إيمانًا للدخول إلى الجنات؛ أى يكون ازديادهم منه للدخول، ومن أجل الدخول. ويجوز أيضًا أن تكون متعلقة بنفس ﴿إيمانِهم﴾، أى مع إيمانهم لأجل دخولهم الجنات، كأنهم إنما آمنوا ليدخلوا.

ولا يحسن أن تكون اللام متعلقة بقوله: ﴿إيمانًا﴾؛ لأن بعده ﴿معَ إيمانِهم﴾ وليس من صلة (إيمان)؛ فهو أجنبى، وإذا كان أجنبيّاً لم يجز أن تتعلق اللام بنفس قوله: ﴿إيمانًا﴾؛ لما فيه من استحالة الفصل بين الموصول والصلة بالأجنبى.

قال: إن شئت علَّقْتَهَا بمحذوف يَدُلُّ عليه جملة الكلام؛ أى وقعت هذه الأشياء لِيُدْخِلَ المؤمنين المؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار، وحَسُنَ إضمار هذا مع جواز تناول الظاهر من أجل المعنى؛ ألا ترى أنه يصير أجمع للمراد المقصود هنا [ولقوله]: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الفتح: ٦]، وهذا واضح.

## ٧٧- (اللوحة ٧١/ ب)

مثل قول المتنبى:

مِن طاعِنى ثُغَرِ الرِّجَالِ جآذِرٌ ... ومن الرِّمَاحِ دَمَالِجٌ وخلاخِلُ(١)

وقال الأعشى:

إذَا هُنَّ نَازَلْن أقرانهُنَّ ... وكان المِصاعُ بما فى الجُونْ(٢)

---

(١) البيت من الكامل، للمتنبى، و(الثُّغَر): جمع ثُغرَة، وهى: نُقرَة فى النَّحر. و(الجآذار): جمع جُؤذر، وهو: ولد البقرة الوحشية - و(الدمالج): جمع دُمْلُجٌ، وهو: المِعْضَدَ من الحُلَى. و(الخلاخل) جمع خلْخَل وهو: الخَلْخَال المعروف للنسر. [انظر ديوانه ١٩٩].

(٢) البيت من المتقارب، للأعشى الكبير. و(الأقران). جمع قرين وهو: المثيل. و(المصَاع): العِرَاك. و(الجَوْن) مفرده جونة، وهى: سُلَيْلَةٌ مغشاة بالجد تكون للعطارين. [انظر: ديوان ١٩١].

أي: يقاتلن الشباب بالخضاب والطِّيب.

وقال الآخر:

* هل يَغْلِبَنِّي واحدٌ أُقاتِلُهْ *

* ريمٌ على لَبَّاته سَلاسِلُهْ *

* سلاحُهُ يومَ الوَغَى مكاحله[1] *

## ٧٨ - مسألة: (اللوحة ٧١/ ب)

قوله:

ومـا ذكَـرَتْكِ النفسُ إلا تفـرَّقت فـريـقين مِنْهـا عـاذرٌ لى ولائمُ[2]

ينبغى أن يكون أراد: (منها عاذر لى ومنها لائم)؛ كقوله الله سبحانه: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: ١٠٠]؛ أي: ومنها حصيد، فحذف أحد الظرفين لدلالة صاحبه عليه.

ولا بُدَّ من تقدير (منها) أخرى؛ لاختلاف معنى الصفتين يعنى (عاذر ولائم) و(قائم وحصيد)، إلا أنه أعاد الضمير على الإفراد فقال: منها عاذر؛ حملاً على المعنى؛ ألا ترى أن النفس إذا تفرقت فريقين، فإنها هى الفريقان. وإذا كان كذلك صحَّ ما قلناه من رَدِّه لفظ الفريقين بمعنى ما هى هما، وهو النفس؛ كقول الله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقول الفرزدق:

* نكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ[3] *

أى: مثل رفيقين يصطحبان، أو اللَّذَيْنِ يصطحبان، وهو كثير، فَاعْرِفْه.

## ٧٩- مسألة: (اللوحة ٦١/ ب)

قولهم: مررت برجل عاقل كاتب - من غير عطف الصفة الثانية على الأولى

---

(١) رجز لم أهتد إلى قائله.

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره هو:

* تعَشَّ فإن عاهدتنى لا تخوننى*

[انظر: ديوانه ٨٧٠].

- يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الصفة الثانية صفة للموصوف بالصفة الأولى، فالضمير فى الصفة الثانية إذنْ عائد على الموصوف والصفة الأولى جميعًا، وهذا يَدُلُّ أيْضًا على شدة اتصال الموصوف بالصفة، مضافًا إلى ما تَدُلُّ عليه من الأماكن من غير هذا الوجه.

## ٨٠- مسألة: اللوحة ٦١/ ب)

قول بَشَّامَة بن الغدير:

دَرَسَتْ وقد بَقِيَتْ على حِججٍ بعد الأنيسِ عَفَوْنَها سَبْعُ(١)

قدم الظرف فى وصف النكرة على الجملة، والجملة على المفرد، وأَعْدَلُ من هذا البيت.. قول الله سبحانه: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]؛ ألا تراه قَدَّمَ المفرد على الظرف، والظرف على الجملة. وهكذا يجب فى الترتيب؛ لأن الموضع للمفرد، والظرف [أقرب] إلى المفرد من الجملة، والجملة فيما بعد.

وقال عَزَّ اسمُهُ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]؛ فقدَّمَ الظرف على الجملة - كما ترى - هذا إذا جعلتهما صفتين، وكذا ينبغى.

بَقِى فى القسمة شىء آخر، وهو: أن ترفع الصفة المفردةُ مُظهراً؛ نحو: مررت برجل قائمٍ أخوه - فهذا فى الرتبة قبل الظرف وبعد الصفة المفردة الرافعة للمضمر؛ نحو: مررت برجلٍ ظريف، فاعْرِفْه.

## ٨١- (اللوحة ٦١/ ب)

قالوا:

عَلِقَ الشىءُ بالشىء، وقالوا: غَلِقَ الرجلُ: إذا لم يَتَّجِهْ لأمرٍ؛ ففصَلُوا بين المعنْيين باختلاف الحرفين، وخَصُّوا أحدهما بالعين؛ لأنه أَنْصَعُ من الغَيْن؛ وذلك أن الشىء إذا قلَّ فالمعنى ...(٢) منه وخَلَصَ له، كالرجل تَعْلَقُ رِجلُهُ أو يَدُهُ،

(١) البيت من الكامل.

(٢) كلمة مطموسة فى المصورة.

وكالخُطَّاف يَعْلَقُ بغيره، ونحو ذلك، وليس هكذا الغَيْنُ؛ ألا ترى أن الغَلْق: انطباقُ الشيء، وتَحَيُّزُهُ لا يَخُصُّ جهةً دون جِهَة، كالقلب لا يهتدى لِوجهَة، ولا يَنْصَعْ لحال مختصة. وكذلك غَلْقُ الرهن؛ لأنه لا يُهْتَدَى له، ولا يُنَصّ على حال مُحَصَّلَة منه؛ فَلصَفَاء (العَيْن) ونصاعتها ما خُصَّتْ بالشيء يَعْلَقُ بالشيء مُخْتَصاً بجهة مميزة. ولِغَلَظ (الغَيْن) وانغمامها ما خُصَّتْ بما تصحبه الحبسة والحيرة، ولا توضع اليد منه على ناحية مخلصة.

فتفطَّنْ لهذا ونحوه، وسرّ حكمة هذه اللغة الشريفة، وتأتَّ له، ولا تجف عليه؛ ألا ترى أنهم قالوا لمن لم يتجه لأمره: عَيَايَاءُ طَبَاقَاءُ، فطباقاء مما نحن فيه، وقال الله سبحانه. ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]. وكلام العرب أغمض وألطف، وإنما نتلامح وَحْيًا، ونشاهد لطفًا.

تم المجموع، بحمد الله وعونه

من كلام الإمام عثمان بن جنى، منقولاً من خطه، وذلك بحلب المحروسة، بالقرب من عمود الأسر، بتاريخ شهر الله الأصم رجب، سنة سبع وخمسين، على يد أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه وغفرانه - عفا الله عنه - محمد بن عبد الرحيم - حامداً لله تعالى، ومُصَلّيًا، ومُسلِّمًا.

# الإلمام

# بشرح حقيقة الاستفهام

للإمام ابن هشام الأنصارى

المتوفى سنة ٧٦١هـ

# تمهيد

هذه مسألة من مسائل النحو، نسبها الإمام «محمد بن طولون المتوفى سنة ٩٥٣هـ» إلى نفسه، تجد ذلك على غلاف مخطوطته التى عنوانها: (كتاب المسائل الملقَّبات فى علم النحو). كما تجد هذه النسبة إلى ابن طولون أيضًا فى الصفحة الثامنة والعشرين فيما دَوَّنَهُ عن نفسه من سيرته الذاتية بعنوان (الفُلْكُ المشحون فى أحوال ابن طولون).

لكننا عرفنا عند تحقيق كتاب المسائل الملقبات فى علم النحو، أن ابن طولون لم يكن نحوياً، ولا مشتغلاً بالنحو، وإنما كان جَمَّاعَةً لبعض مؤلفات غيره من النحاة وغيرهم، وكتابه المحقق المنشور بتحقيقى فى مكتبة الآداب - شاهد على ذلك؛ فإن مسائله الملقبات مبثوثة نصّاً فى كتب النحو، ولا سيما كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطى، الذى حوى معظم هذه المسائل، وإنما كان لابن طولون فضل الجمع والتدوين.

وعلى ذلك فهذه المسألة النحوية المسماة (الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام) ليست لابن طولون إلا جمعًا وتدوينًا فقط، أما مؤلفها الحق فهو «ابن هشام الأنصارى»، وقد جاءت منسوبةً إليه نَصّاً فى كتاب (الأشباه والنظائر للسيوطى - ٥٦/٤ وما بعدها).

و(ابن هشام الأنصارى) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف، وُلِدَ بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، وبها نشأ وتعلّم، وألّف فى العربية تصانيف تشهد بدقة فهمه واستيعابه وغزارة علمه وجودة تأليفه، وظل فارسًا حاميًا للعربية وراعيًا، حتى وافته المنية سنة ٧٦١هـ.

وفى مكانة ابن هشام العلمية يقول ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنْ ظَهَرَ بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أَنْحَى من سيبويه». كما يقول: «وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل

مصر يُعْرفُ بابن هشام، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من مَلَكَةِ تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جنى وأهل طبقتهما؛ لعظم مَلَكَتِه وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحُسْنِ تصرُّفه فيه، ودَلَّ على أن الفضل ليس منحصرًا فى المتقدمين».

ومن **مؤلَّفات ابن هشام** التى اشتهرت بين دارسى العربية وذاعت عند المشتغلين بالنحو: كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«شذور الذهب»، و«شرحه»، و«قطر الندى وبَلّ الصدى»، و«الإعراب عن قواعد الإعراب»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك».

(*) وأما **المخطوطة** موضوع التحقيق فقد جاءت بعنوان (الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام) للإمام محمد بن طولون الحنفى، وتقع فى ثمانى صفحات، بكل صفحة عدد من الأسطر بين اثنين وعشرين وخمسة وعشرين سطرًا، وبكل سطر قُرَابَةُ اثنتى عشرة كلمة، وقد كتبت بالخط المعتاد، وهى فى دار الكتب المصرية برقم [٥٩٩١-هـ]، ومنها صورة بالميكروفلم، تحمل رقم [٢٦٨٠١].

(*) وأما النص الموجود بكتاب (الأشباه والنظائر) منسوبًا لابن هشام الأنصارى، فهو بعنوان (شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته)، ويقع فى سبع صفحات من الصفحة [٥٦] إلى الصفحة [٦٢] من الجزء الرابع - بتحقيق طه عبد الرءوف سعد - الطبعة الأولى.

(*) وأما **منهج التحقيق**: فقد عُنِيتُ بتوثيق الشواهد من القرآن والشعر والأمثال والأمثلة النحوية المأثورة، وأوضحت الألفاظ الغامضة والمصطلحات الخاصة، وعَلَّقْتُ على بعض القواعد المختصرة، كما وازنت بين ما جاء فى المخطوطة وما جاء فى الأشباه والنظائر.

(*) وأما عن مضمون المسألة المحققة فإنها تشتمل على فصول ثلاثة:

**الفصل الأول:** فَسَّرَ فيه ابن هشام ما يقصد بـ(الاستفهام) عند النحاة، وأشار إلى وجهة بعض المتكلمين فى معنى حقيقة الاستفهام، وردَّ عليهم.

**والفصل الثانى** جعل عنوانه: «تفسير المطلوب بأداة الاستفهام وتقسيم الأداة باعتباره»، وفيه نَوَّع المطلوب بالاستفهام بين التصور والتصديق، وأوضح ما يخص كل مطلوب من أدوات الاستفهام وما يشترك بينهما، مع سَوْقِ الأمثلة والتطبيق عليها، والاعتراض على فهم بعض النحويين للمقصود من الاستفهام فى نحو قولنا: أَخَرَجَ زَيْدٌ؟ وقولنا: أزيد خرج؟ وفى نهاية الفصل بين أن أسماء الاستفهام كُلَّهَا مضمنةٌ معنى الهمزة.

أما **الفصل الثالث** فقد جعل عنوانه: «الفرق بين قِسْمَىْ (أم)»، وفيه أشار إلى نوعها: متصلةً ومنقطعةً، والأوجهِ اللفظية والمعنوية التى تميز الواحدة منهما من أختها.

وفى الأوجه اللفظية: وَضَّحَ أنَّ من هذه الأوجه ما يكون باعتبار ما قبل (أم) فقط، ومنها ما يكون باعتبار ما بعدها فقط، ومنها ما يكون باعتبار ما قبلها وما بعدها معًا. وفى أثناء هذه الأوجه ناقش رأى ابن هشام الخضراوى فى زعمه أن من شرط (أم) المتصلة اتحاد الجملتين قبلها وبعدها فى الفاعل - إذا كانتا فعليتين - وفى الخبر - إذا كانتا اسميتين، وأوضح وجهته، ثم رَدَّ عليه بالشاهد والدليل. كذلك ناقش رأى ابن مالك فى زعمه أن (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد، وأوضح وجهته وردَّ غيره عليه.

وفى الأوجه المعنوية: ذكر منها أربعة، وفى أثناء هذه الأوجه أشار إلى إصرار أكثر النحاة على أن (أَمْ) المنقطعة تُقَدَّرُ دائمًا بـ(بل والهمزة)، وأوضح أن ذلك غير لازم، كما أشار إلى غلط ابن النحوية ومَنْ معه فى أن (هل) تأتى بمعنى (قد)، واستشهد واستَدَلَّ، ثم ختم الفصل بتخليص للفروق بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة.

* * * * *

(*) فى ترجمة ابن طولون ومؤلفاته، انظر:

مجلة عالم الكتب - العدد الثالث من المجلد الثانى عشر - المحرم ١٤١٢هـ من ص ٣٥٨ إلى ص٣٦٢.

(*) وفى ترجمة ابن هشام الأنصارى ومؤلفاته، انظر:

١- الأعلام - للزركلى [٤/ ٢٩١] - الطبعة الثانية بالقاهرة - سنة ١٩٥٤م.

٢- البدر الطالع بمحاسن مَنْ بَعْدَ القرن السابع - للشوكانى - [١/ ٤٠٠] مطبعة السعادة بالقاهرة - سنة ١٣٤٨هـ.

٣- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطى [٢/ ٦٨] - مطبعة عيسى الحلبى - سنة ١٩٦٤م.

٤- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة - للسيوطى [١/ ٥٣٦] - القاهرة - سنة ١٣٢٧هـ.

٥- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة - لابن حجر [٢/ ٤١٥] - الطبعة الثانية - القاهرة - سنة١٩٦٦م.

٦- روضات الجنات - للموسوى -[٤٥٥]- الطبعة الثانية - سنة ١٣٢٧هـ.

٧- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب - لابن العماد [٦/ ١٩١] - طبعةسنة ١٣٥١هـ.

٨- طبقات الشافعية - للسبكى [٦/ ٣٣، ٢٩٦].

٩- كشف الظنون - لحاجى خليفة [٢/ ٤٩، ٤١٦] - مطبعة وكالة المعارف سنة ١٩٤٣م.

١٠- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة - لابن تغرى بردى [١٠/ ٣٢٦] - دار الكتب سنة ١٩٢٩م.

١١- هدية العارفين - لإسماعيل باشا البغدادى [١/ ٤٦٥] - إستانبول سنة ١٩٥١م.

(*) وفى مضمون هذه المسألة المحققة، انظر:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: مصطفى النمّاس - مطبعة المدنى - الأولى سنة ١٩٨٧م. [٢/ ٦٥١ وما بعدها].

٢- الأصول فى النحو - لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلى - الطبعة الأولى - بيروت سنة ١٩٨٧م [٢/ ٢١٢ وما بعدها].

٣- الأشباه والنظائر- للسيوطى - تحقيق طه عبد الرءوف سعد - شركة الطباعة الفنية المتحدة - سنة ١٩٧٥م. [٢/٢٠٢ - ٤/٥٦ وما بعدها].

٤- الأمالى - لابن الشجرى - طبعة حيدر آباد - سنة ١٣٤٩هـ [٢/٣٣٣ وما بعدها].

٥- الإيضاح فى شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق موسى بناى العليلى - مطبعة العانى - بغداد. [٢/٢٣٨ وما بعدها].

٦- بدائع الفوائد - لابن قَيِّم الجوزية - إدارة الطباعة المنيرية [٢/٤٩ وما بعدها].

٧- التبصرة والتذكرة - للصيمرى - تحقيق فتحى علىّ الدين - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٢م. [١/٤٦٧ وما بعدها].

٨- الجنَىَ الدانى فى حروف المعانى - للمرادى - تحقيق طه محسن - بغداد- سنة ١٩٧٦م [٢٢٥ وما بعدها].

٩- شرح الجمل - لابن عصفور - تحقيق صاحب أبوجناح - بغداد - سنة ١٩٨٠م [٢/٤٨٧ وما بعدها].

١٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - لابن مالك - تحقيق عبد المنعم هريدى - الطبعة الأولى - مطبعة الأمانة - سنة ١٩٧٥م [١/٢٧٧ وما بعدها].

١١- شرح الكافية - للرضى - دار الكتب العلمية - بيروت [٢/٣٨٨ وما بعدها].

١٢- شرح المفصل - لابن يعيش - إدارة الطباعة المنيرية - [٨/ ١٥٠ وما بعدها].

١٣- مغنى اللبيب - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك - دار الفكر - بيروت - الطبعة الخامسة - سنة ١٩٧٩م [١٧ وما بعدها].

١٤- همع الهوامع - للسيوطى - تحقيق عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - سنة ١٩٨٠م [٤/ ٣٦٠ وما بعدها].

# النص المحقَّق

الحَمْـدُ لله[1] المُنَزَّه عن الأَيْن[2] والكَيْف[3] والكَم[4]، والصلاة على سـيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وبَعْدُ؛ فهذا تعليقٌ سَمَّيْتُه [الإلمام بشرح حـقيقة الاستفهام]، وهو يشتمل على فصول.

## (الفصل الأول)
## فى تفسيره

اعلم أن حـقيـقة الاسـتفـهام أنه طلَبُ المتـكلِّم من مخـاطَبه أن يَحْـصُلَ فى الذهن[5] ما لم يكن حاصلاً عنده[6] مما سأله عنه.

وقال بعض الفضلاء: ينبـغى أن يكون المطلوب تحصيلَ ذلك فى ذِهْنٍ أعَمَّ من ذهن المتكلم وغيره، كما أن حقيقة الاستغفار الذى هو طلب الغَفْر - وهو السَّتْرُ - أعَمُّ من أن يكون المطلوب له هو المتكـلمَ أو غَيْرَهُ؛ ولهـذا تقول: اسـتغـفرت

(١) فى الأشبـاه والنظائر [٤/٥٦] جـاءت مقدمـة المسالة هكذا: (بسم الله الـرحمن الرحيـم، والصلاة والتسليم على سيدنا محـمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعـد: فهذه مسألة فى شرح حـقيقة الاسـتفهام، والفـرق بين أدواته، على حسب ما التـمس منى بعض الإخوان، وبالله تعالى المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. وفيه فصول).

(٢) مصطلح كلامى معناه: الحالة التى تعرض للشىء بسبب حصوله فى المكان.

(٣) مصطلح كلامى مـعناه: الهيئة القارَّة فى الشىء لا يقتـضى قسمة ولا نسبة لذاتـه، وقد شرح الإمامُ على ابن محمد الجرجانى - صاحب التعريفـات - هذا فقال: قوله: (هيئة) يشمل الأعراض كلها، وقوله: (قارة فى الشىء) احتراز عن الهـيئة غير القارة كالحركة والزمـان والفعل والانفعال، وقوله: (لا يقتـضى قسمة) يخـرج الكم، وقوله: (ولانسبـة) يخرج الأعراض، وقوله: (لذاته) يدخل فـيه الكيفيات المقتضية للقسمة أو النسبة باقتضاء محلها ذلك، وهى أربعة:

الكيفيات المحسوسة، والنفسانية، والمختصة بالكميات، والاستعدادية.

[انظر توضيحًا فى: التعريفات ١٨٨].

(٤) مصطلح كلامى معناه: العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته، متصلاً كان أو منفصلاً.

(٥) فى الأشباه والنظائر [٤/٥٦]، فى ذهنه.

(٦) فى الأشباه والنظائر [٤/٥٦]: (عنه) - وهو تصحيف.

لفلان، كما تقول. استغفرت لنفسى، وفى التنزيل: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤][١]، وتكون فائدةُ الاستفهام لغيرك أن يتكلم المجيب بالجواب، فيسمعَهُ مَن جَهِلَ، فيستفيدَهُ.

فقلت: لو صَحَّ ذلك[٢] لم يُطْبِقْ العلماءُ على أن ما ورد منه فى كلامه - سبحانه - مصروفٌ إلى معنى آخر غير الاستفهام[٣]، ولو كان على ما ذُكِرَ لم يَسْتَحِلْ حمله[٤] على الظاهر، ويكون المراد منه أن يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالمًا به.

فإن قيل: فما سبب الفرق بين طلب المغفرة - مثلاً - وطلب الاستفهام؟

قلت: طلب الإنسان المغفرة لغيره أن يَفْهَمَهُ الشخصُ المطلوبُ منه - مع كون الطالب عالمًا- فهو وإن كان مُمْكِنًا إلا[٥] أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالبًا،

---

(١) الآية ٦٤ من سورة النساء - وفيها دليل على أن طلب الغَفْر - الذى هو معنى الاستغفار - قد يكون للطالب نفسه، لا للمخاطب ولا غيره، وذلك فى قوله: «فاستغفروا الله»؛ أى لأنفسهم، كما يكون لغير الطالب، وذلك فى قوله: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾... وعليه يقاس الاستفهام عند هؤلاء فقد يكون طلب الفهم للمتكلم الطالب، وقد يكون لغيره من مخاطب أو غائب.

(٢) أى: لو صح أن يكون الطلب لغير المتكلم من مخاطب أو غائب.

(٣) كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، فلو جاز أن الاستفهام قد يكون تحصيل مضمونه لغير المتكلم ما لجأ العلماء إلى إخراجه هنا عن معناه إلى معنى آخر مجازى، جاء فى تفسير القرطبى (فى موطن هذه الآية): «واختلف أهل التأويل فى معنى هذا السؤال - وليس هو باستفهام، وإن خرج مخرج الاستفهام - على قولين: أحدهما: أنه سأله عن ذلك توبيخًا لمن ادعى ذلك عليه؛ ليكون إنكاره بعد السؤال أبلغ فى التكذيب، وأشد فى التوبيخ والتقريع. والثانى: أنَّه قصد بهذا السؤال تعريفه أن قومه غَيَّرُواْ بعده، وادَّعَوْا عليه ما لم يَقُلْهُ».

(٤) أى لم يكن من المستحيل.

(٥) التعبير (هو وإن كان.. إلا أنه...) لا يستقيم على جهة الفصحى، لما فيه من زيادة (إلا) وأصلها الاستثناء، وهى من حروف المعانى التى لا تزاد بقياس، بل يوقف بها عند حد السماع، كما قيل فى أحد تخاريج قول ذى الرمة.

حراجيج ما تنفك إلا مناخة      على الخسف أو نرمى بها بلداً قفراً

وقد وقع فى مثل هذا كثير من المصنفين فى اللغة وغيرهم كالزمخشرى فى المفصل، وابن يعيش فى شرحه عليه. وقد يُتَأَوَّلُ لهؤلاء، وإن كان التأويل فى مثله غير مستساغ. أما التعبير الفصيح فهو أن يقال: (فهو إن كان ممكنًا، لاتدعو الحاجة إلى إرادته غالبًا).

فإن المتكلم إذا كان عالمًا كان أَسْهَلَ من طلبه من غيـره تفهيم غيره أن يفهمه هو؛ فلذلك لم تنصرف إرادة الواضع إلى ذلك القصد؛ لعدم الحاجة إليه غالبًا.

## (الفصل الثانى)

## (فى تفسير المطلوب بأداة الاستفهام، وتقسيم الأداة باعتباره[1])

اعلم أن المطلوبَ حُصُولُه فى الذهن: إمـا تصور أو تصديق؛ وذلك لأنه إما أن يطلب حكمًـا بنفى أو إثبات وهو (التـصديق)[2]، أوْ لا وهو (التصور)[3]. والأداة[4] بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام:

(١) مختص بطلب التصور، وهو (أم) المتصلة[5] وجميع أسماء الاستفهام[6]؛ نحو: ما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين فرسك؟ ومتى سفرك؟ ونحوها.

(٢) ومختص بطلب التصديق، وهو (أم) المنقطعة[7] و(هل).

---

(١) فى الأصل: (باداته)، ولا وجه له، والتصحيح من الأشباه والنظائر [٤/٥٧].

(٢) مصطلح منطقى يراد منه: إدراك الماهية مع الحكم عليها بنفى أو إثبات.

(٣) مصطلح منطقى يراد منه: إدراك الماهية من غير الحكم عليها بنفى أو إثبات.

(٤) فى الأشباه والنظائر [٤/٥٧]: (والأدوات).

(٥) (أم) المتصلة تنحصر فى نوعين:

**أحدهما**: أن تتقدم عليها همزة التسوية؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦٣].

**والثانى**: أن يتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) تعيين أحد الشيئين أو الأشياء؛ كقوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ﴾ [النازعات: ٢٧].

وإنما سميت (أم) فى هذين النوعين متـصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها متصلان، لا يـستغنى بأحدهما عن الآخر. وتسـمى أيضًا (المعـادلة)؛ وذلك لمعادلتـها للهمـزة فى إفادة التسـوية فى النوع الأول، والاستفهام فى النوع الثانى. [انظر: مغنى اللبيب٦١].

(٦) ذكر هنا بعض أسماء الاستفهام التى يطلب بها التصور (ما، كم، اين، متى). أما بقية هذه الأسماء فهى: (مَنْ، كيف، أىّ، أيّان، أنّى) ولكلٍّ منها موضع. فـ(ما) يستـفهم بها عن غير العقلاء أو عن صفات العقلاء. و(كم) عن العدد. و(أين) عن المكان. و(متى) عن الزمان مطلقًا، ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً. و(من) عن العقـلاء. و(كيف) عن الأحوال. و(أىّ) عن العقلاء وغيرهم. و(أيان) عن الزمان الذى لم يجئ. و(أنىّ) عن الأحوال أو الأمكنة.

(٧) (أم) المنقطعة ثلاثة أنواع: =

(٣) ومشترك[١] بينهما وهو (الـهمزة) التى لم[٢] تستعـمل مع (أم) المتصلة؛ فتقول فى طلب التصـور: أزيدٌ الخارج؟ فإن المطلوب تعيين الفاعل[٣]، لا نفس النسبـة. وفى طلب التصديق: أخرج زيـد؟ - كذا مَثَّلُوا - والظاهر أنه محـتمل لذلك؛ بأن يكون المتكلم شاكاً فى حصول النسبة، ومحتمل لطلب تصور النسبة. وبيان ذلـك أن المتكلم إذا شك فى أن الواقع من زيد خروج أو دخـول، فَلَهُ فى السؤال طرق:

أحدها: أخـرج زيد أم دخل؟ وجوابه بالتـعيين، فيـحصل مراده بـالتنصيص عليه.

والثانية: أخرج زيد؟

والثالثة: أدخل زيد؟

فإنه يُجاب فى كل منهما بـ(نعم) أو (لا)، ويحصل له مراده، وأنه إذا أُجيبَ بـ(نعم) عَلِمَ ثبوتَ ما سأل عنه، وانتـفاءَ الفعل الذى لم يسأل عنه، [وإذا أجيب بـ(لا) عَلِمَ انتفاء ما سأل عنه، وثبوتَ ما لم يسأل عنه][٤].

---

= ١- مسبوقة بخبر محض؛ نحو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢ - ٣].

٢- ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

٣- ومسبـوقة بغير الهمزة؛ نحـو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى (أم) المنقطعـة هو الإضراب: إما مجـردًا، وإما مصـحوبًا بإرادة استفـهام إنكارى أو طلبى. وسميت (أم) هذه منقطـعة؛ لأن ما بعدها منقطع فى الحكم عمـا قبلها. [انظر تفصـيلاً فى: مغنى اللبيب ٦٥ وما بعدها].

(١) فى الأشباه والنظائر (٤/٥٧]: ومنزل.

(٢) فى الأشباه والنظائر [٤/٥٧]: التى تستعمل مع (أم). وفيه سقطت (لم)؛ إذ إن الهمزة المستعملة مع (أم) المتصلة مما يطلب بها التصور، لا التصديق ولا احتماله - على الأرجح.

(٣) لا يقصـد من الفاعل هنا الفـاعل النحوى الاصطلاحى، وإنما المقـصود الفاعـل اللغوى، أى: الذى حدث منه خروج فى مثاله هنا (أزيد الخارج؟).

(٤) تكملة من الأشباه والنظائر [٤/٥٧].

وتلخيصه: أن تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره، وبالعكس، وغَرَضُ السائل حاصل على كل تقدير، وغاية ما تَخَلَّفَ فى هاتين الطريقتين أن السامع لا يعلم: هل السائل متردد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدمها؛ وهذا أمر خارج عمَّا نحن فيه.

وليس من الأوجه التى يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طَلَبَ تعيين المسند إليه؛ وذلك بأن يكون المتكلم عالِمًا بوقوع الفعل، ولكن جهل عين الفاعل[(١)]، فإنه لو أريد لم يُولِ أداة الاستفهام ما هو عالم بحصوله - وهو الفعل ويُؤَخِّرْ عنها ما هو شاكٌّ فيه - وهو الفاعل - وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر؛ فيقول: أزيد خرج؟

وعلى هذا فإذا قيل: أزيد خرج؟ احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال، واحتمل [مع][(٢)] ذلك وجهًا آخر، وهو السؤال عن المسند إليه، وتكون الجملة على هذا التقدير الأخير اسميةً لا فعليةً، وعلى تقدير أن السؤال عن المسند فعليةً لا اسميةً، وارتفع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير. وعلى تقدير أنه عن النسبة محتملةً للاسمية والفعلية، فالأرجح[(٣)] الفعلية؛ لأن طلب الهمزة للفعل أقوى؛ فهى به أَوْلَى.

والنحويون يجزمون برجحان الفعلية فى هذا المثال ونحوه مطلقًا؛ بناءً على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية[(٤)]. والتحرير ما ذكرنا. فمتى قامت قرينة

---

(١) أى: جهل الشخص الذى حدث منه هذا الفعل على وجه تخصيصه وتعيين ذاته.

(٢) زيادة لا تساق الكلام، وهى من الأشباه والنظائر [٤/ ٥٧].

(٣) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٥٧]: (والأرجح).

(٤) ليست هذه الأولوية مختصة بالهمزة، بل هى فى كل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام لا يكون عن الذوات، وإنما يقع عن أحوالها وأفعالها، وذلك من سمة الأفعال.

جاء فى كتاب سيبويه [١/ ١٠١ تحقيق عبد السلام هارون]: «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟ لم يجز إلا فى الشعر، فإذا جاء فى الشعر نصبته إلا الألف؛ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم».

وقال سيبويه أيضًا [٢/ ١١٥]: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام - نحو هل وكيف ومن - اسم وفعل، كان الفعل بأن يلى حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم فى الأصل من الحروف التى يذكر بعدها الفعل».

ناصَّـةٌ على أن السؤال عن المسند إليـه تَعَـيَّنَتْ الاسمـية، أو عن المسند تعـينت الفعلية، وإلا فالأمر على الاحتمال وترجيح الفعلية، كما ذكر.

وأما أسماء الاستفـهام فَكُلُّهَا مُضَمَّنَةٌ[1] معنى الهمزة التى طلب بها التصور، والنحويون يقـولون: معنى الهمـزة - ويطلقون[2] - وهو صحيـح، إلا أن فيه إجـمـالاً ونقـصًا فى الـتعلـيم، وإنما لم يوضِّـحـوا ذلك؛ لأن الكلام فى هذه الأغراض ليس من مقاصدهم.

## (الفصل الثالث)
## (فى الفرق بين قسمى «أم»)

تفترق (أم) المتصلة، وتسمى المعـادلة أيضًا، و(أم) المنقطعة، وتسمى المنفصلة أيضًا، من كل واحدة من جهتى اللفظ والمعنى، من أربعة أوجه:

* فأما الأوجه اللفظية:

**فأحدها**: باعتبار ما قبلها؛ وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهامًا لفظًا ومَعْنًى، أو استفـهامًا لفظًا لامَعْنًى: فالأول نحو: أزيد قـائم أم عمرو، والثانى نحـو: سـواء علىَّ أقمت أم قـعـدت؛ فـإن الهمـزة هنا قـد خُلِعَ منهـا مـعنى الاستفهام؛ ولهذا يصحُّ فى مكانها ومكان مـا دخلت عليه المصدرُ؛ فيقال: سواء علىَّ قيامُك وقعودُك. ويصحُّ تصديق الكـلام الذى هى فيه وتكذيبه. ولا يستحق المتكلم به جوابًا، واستعملت فى لازم الاسـتفهام - وهو التسوية -؛ ألا ترى أن الطالب لفـهم الشىء استوى عنده وجـوده وعدمـه؛ أعنى استواءهـما فى أصل الاحتمال، وإن كان أحدهما قد يكون راجحًا.

---

(١) معنى التضمين هنا: أن الاسم يؤدى ما تؤديه الهمزة من المعنى، ويصاغ علـيه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه، قال ابن النحـاس: «الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتـضمن: أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان. وغيـر المتضمن يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان». [انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٢].

(٢) وكان الأولى والأوضح أن ينص النحـاة على أن هذه أسماء استـفهام مضـمنة معنى الهمزة «المـفيدة للتصور»: إذ إن مـن همزة الاستفهـام ما يفيد مـعنى التصديق أو يحتـمله، ولكنهم يطلقون، على اعتبار أن الغالب فى الهمزة أن تكون للتصور.

وهذا المعنى أشار إليه سيبويه - رحمه الله تعالى - بقوله: «وإنما جاز الاستفهام هنا؛ لأنك سَوَّيتَ الأمرين عندك، كما استوى ذلك حين قلنا: أزيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على النداء فى قولهم: اللهم اغفر لنا أَيَّتُهَا العصابةُ[1]. انتهى.

وما قبل المنقطعة يكون استفهامًا؛ نحو: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾ [الرعد: ١٦] وخبرًا؛ نحو ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾ [السجدة: ٢ - ٣].

**والوجه الثانى**: باعتبار ما قبلها أيضًا؛ وذلك أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التى يطلب بها التصور أو التسوية - كما قَدَّمْنا - والاستفهام الذى قبل المنقطعة لايكون بواحدة منهما، بل تارة يكون بغير الهمزة البتة، كما فى قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ**﴾ الآية، وقول علقمة بن عبيدة[2]:

هَلْ ما علمتَ وما استُودعْتَ مكتومُ ... أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليومَ مصرومُ
أم هل كثيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَه ... إِثْرَ الأحبة يوم البَيْنِ مشكومُ[3]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه [٣/ ١٧٠] وفى العبارة هنا بعض تغيير، ونَصُّها هناك: «وإنما جاز حرف الاستفهام ها هنا؛ لأنك سويت الأمرين عليك، كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة».

(٢) هو: علقمة بن عبدة بن النعمان، شاعر جاهلى، اتصل بالمناذرة والغساسنة، واشتهر بوصف النُّوق، واشترك فى خصومات شعرية مع معاصريه، ومن أشهرهم امرؤ القيس، توفى سنة ٦٠٣م.

(٣) البيتان من البسيط، ووقع فى الأصل (كثير) بدلاً من (كبير)، وكذلك جاء فى شرح الكافية للرضى، وفسره المعلق هناك فقال: الكثير والكوثر: الرجل السيد الكثير الخير، قال:

وأنت كثير يا ابن مروان طيب ... وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

اهـ. وكأنه يُقرُّ رواية (كثير).

لكن المشهور فى الرواية (كبير) بمعنى: طاعن فى السن شيخ. وقوله: (**لم يقض عبرته**): أى دام البكاء فلم تنقطع دموعه، و(**الشكم**): العطاء جزاء، فإن كان ابتداءً فهو شكر.

ومعنى البيتين: هل ما اطلعت عليه من سر هذه الجارية التى نأت عنك واستودعتك إياه مكتوم عندك، لا تبوح به، أم تقطع حبلها أو تبوح بسرها، أم هل تجازيك على بكائك فى إثرها: لمفارقتك إياها وأنت شيخ كبير؟ [انظر: ديوان علقمة ٥٨، النكت فى تفسير كتاب سيبويه٢/ ٨٠٢،=

وتارة [1] يكون بالهمـزة التى يطلب بها التصـديق؛ نحو: أقائمٌ زيد أم قَـعَدَ عمرو - إذا أردت بـ(أم) الإضراب عن الأول، فإن أردت الاسـتفهام عن الواقع من النسبتين[2]؛ فـ(أم) متصلة؛ فالكلام على هذا محـتمل للمتصلة والمنقطعة، بحسب الغرض الذى يريده. هذا معنى كلام جماعة.

وقال ابن هشـام الخضراوى[3]: «من شرط (أم) المتصلة ألا يـكون بعدها فعل وفاعل إلا وقبلها فعل وفاعل، والفـاعل فى كل من الجملتين واحد؛ نحو: أقام زيد أم قعد؟ فإن قلت: أقام زيد أم قعد عمرو، كانت منقطعة.

وكذا إذا كـان ما قبلها مـبتدأ وخبـرًا، فلا بُدَّ من اتحاد الخبـرين؛ نحو: أزيد منطلق أم عمرو منطلق؟ فإن قلت: أم عمرو جالس، كانت منقطعة.

وكذا إذا خالفت بين الجملتين؛ نحو: أقام زيد أم عمرو منطلق» انتهى.

وهذا مخالف لما تـقدم، ولا شك أن تخالف الخبرين أو الفـعلين أو الجملتين يقتضـى بظاهره الانقطاع، وأما أنه يصل إلى إيجاب ذلك فلا. وقـد نَصُّوا على اتصال (أم) فى قوله:

مـا أُبَالِى أَنَبَّ بالحَـزْنِ تَيْسٌ ... أم جفانى بظهـر غَيْبٍ لئيم[4]

مع اختلاف الفاعلين[5]. وفى قوله:

---

= شرح المفـصل لابن يعـيش ٤/ ١٨، ٨/ ١٥٣، المقتضـب للمبـرد ٣/ ٢٩٠، الأمالى لابن الشـجرى ٢/ ٣٣٤].

(١) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٩٥]: (وبأن يكون).

(٢) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٩٥]: (بين).

(٣) هو: أبوعبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى، نحوى أندلسى، أخذ عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين، من مؤلفاته: شرح الإيضاح للفارسى، وشرح أبيات الإيضاح، توفى سنة ٦٤٦هـ.

(٤) البيت من المديد، ويروى (لحانى) بدلاً من (جفانى). وهو من شعر حسان بن ثابت. وقوله: (نب): من نبيب التـيس، وهو صوته عند الهـياج، و(الحزن): ما غلظ من الأرض، وخـصَّه؛ لأن الجـبال أخصب للماعز من السهول. و(لحانى): لامنى وشتمنى. و(بظهر الغيب): فى غيبتى. يقول: لقد استوى عندى نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضى وأنا غائب.

[انظر: ديوان حسان ٣٧٨، كتاب سيـبويه ٣/ ١٨١، الأمالى لابن الشجرى ٢/ ٣٣٤، خزانة الأدب ٤/ ٤٦١].

(٥) بل فى البيت اختلاف الفعلين والفاعلين جميعًا قبل (أم) وبعدها: أما اختلاف الفعلين؛ فالذى قبل =

ولست أبالى بعد فَقْدِىَ مالكًا ... أَمَوْتِىَ ناءٍ أم هو الآن واقع[1]

مع اختلاف الخبرين[2].

وقد يُجاب بأن الجملتين هنا فى تأويل المفردين[3]؛ فلذلك تَعَيَّنَ الاتصال[4]؛ لأن ما قبل (أم) وما بعدها لا يستغنى أحدهما[5] عن الآخر، كما فى قولك[6]: أزيد أم عمرو فى الدار؟.

وإذا اتحد الخبران نحو: أزيد قائم أم عمرو قائم؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير[7].

فإن قيل: فَلِمَ لزم الجميع فى نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ بالاتصال مع إمكان الانقطاع، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حُذِفَ خبره؟

قيل: لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف؛ لأنه دَعْوىَ خلاف الأصل بغير بيِّنَة؛ ولهذا امتنع أن يُدَّعَى فى نحو: جاء الذى فى الدار - أن أصله: الذى هو فى الدار[8].

---

= (أم) هو الفعل (نب)، والذى بعدها هو الفعل (جفا). وأما اختلاف الفاعلين؛ فلأن فاعل (نب) هو (تيس)، وفاعل (جفا) هو (لئيم). فقد اختلفت الجملتان قبل (أم) وبعدها، وعُدَّتْ (أم) مع ذلك متصلة. وفيه رَدٌّ على ابن هشام الخضراوى فى رأيه المذكور.

(1) البيت من الطويل، وبعضهم ينسبه إلى متمم بن نويرة. ومعناه: استوى عندى أن أموت الآن أو أموت غداً، بعد أن مات من كنت أحبه وأُوثِره، وهو مالك. [انظر: مغنى اللبيب ٦١، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٣، شرح الشواهد السيوطى ٤٩ همع الهوامع للسيوطى: الشاهد ١٦٠٧].

(2) يقصد الخبر قبل (أم) وهو (ناء) بمعنى (بعيد)، والخبر قبلها وهو (واقع)، ومع هذا الاختلاف عَدَّ النحاة (أم) هنا متصلة، وفيه رَدٌّ على ابن هشام الخضراوى فى رأيه المذكور.

(3) ففى البيت الأول، التقدير: لا أبالى نبيب تيس وجفاء لئيم. وفى البيت الثانى، التقدير: لا أبالى نأى موتى ووقوعه.

(4) كلمة (الاتصال) مكررة فى الأصل.

(5) الأشباه والنظائر [٤/ ٩٥]: (بأحدهما).

(6) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٩٥]: (قولنا).

(7) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٦٠]: (التقديرين).

(8) تفسير هذا: أن الاسم الموصول يحتاج إلى صلة، وهى لا بد أن تكون جملة أو شبه جملة (ظرفًا أو جاراً ومجروراً). وقولنا: (فى الدار) من المثال (جاء الذى فى الدار) إذا قدرنا أنه شبه جملة متعلق بمحذوف تقديره (استقر) صح ولم يحتج إلى تقدير محذوف منه. وإذا قدرنا أنه جملة اسمية وقعت=

**والوجه الثالث**: باعتبار ما بعدها، وهو أن[1] المتصلة لا تدخل على الاستفهام، بخلاف المنقطعة، فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف كما تقدم فى الآية الكريمة، وفى بيْتَىْ علقمة بن عبدة. وبالاسم كما فى قول الله تعالي: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، و﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠][2]، وقول الشاعر:

أم كيف ينفع ما تُعْطِى العَلُوقُ به ... رئمانَ أنف إذا ما ضُنَّ باللبن[3]

(*) **والوجه الرابع**: باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعًا: وهو أن المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين. والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين، فأما قولهم: «إنها لإبلٌ أم شاء»[4]؛ فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ.

---

= صلة احتاج ذلك إلى تقدير حذف العائد على الموصول، ويقع هنا مبتدأ مخبراً عنه بالجار والمجرور. وفيه حذف العائد المرفوع مع غير (أىّ)، وهو لا يجوز إلا إذا طالت الصلة، ولم تَطُلْ هنا.

(١) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٦٠]: (أم).

(٢) وقد دخلت «أم» على «ما» و«من» وهما اسما استفهام.

(٣) البيت من البسيط، وقبله قوله:

أنىَّ جَزَوْا عامرا سوءى بفعلهم ... أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن

وهما للشاعر (أفنون التغلبى)، واسمه ظالم أو صريم بن معشر - و(الرئمان) مصدر وهو: أن تحب الناقة ولدها فتلزمه وتَحُكّ أنفها به دون أن ترضع. و(العلوق) بفتح العين -: الناقة التى علق قلبها بولدها؛ وذلك أنه يُنْحَرُ، ثم يُحْشَى جلده تبنًا، ويجعل بين يديها لتشمه، فَتَدِرَّ عليه، فهى تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى.

وهذان البيتان ينشدان لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، ولهما قصة بين الكسائى والأصمعى بمحضر هارون الرشيد، انظرها في: مغنى اللبيب ٦٧.

والشاهد الذى جيء البيت لأجله هو: دخول (أم) المنقطعة على اسم الاستفهام (كيف) ومثله البيت قبله - وإن لم يذكر ذلك فى الأصل.

(٤) مثال مشهور محكىٌّ عن العرب قديمًا، وفيه وقع الاسم المفرد - ظاهراً - بعد (أم) المنقطعة، وهذا المفرد وهو (شاء)؛ ولذا خَرَّجَهُ النحويون على ما ذكر فى المتن من تقدير المفرد هنا خبراً لمبتدأ محذوف.

انظر المثال فى: لسان العرب (أمم)، كتاب سيبويه ٣/ ١٧٢، ١٧٤، التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ١٣٥، الجنى الدانى، ٢٢٦، مغنى اللبيب ٦٨, ٦٩، الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩، المقتصد للجرجانى ٢, ٩٥٢، ٩٥٣، فاتحة الإعراب ١٦٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٥٦، شرح عيون الإعراب للمجاشعى ٢٤٥.

وقد خَـرَقَ ابن مالك[1] إجمـاعهم فى ذلك، فَادَّعَى أن المنقطعـة قد تعطف المفرد، محتجاً بما رواه من قول بعضهم: (إن هناك لإبلاً أم شاءً)[2] بالنصب.

ومَحْمَلُ هذا عند الجماعة - إن ثَبَتَ - على إضمار فعل، أى: أم أَرَى شاءً، لا على العطف على اسم إن[3].

ولقوله - رحمه الله - وَجْهٌ من النظر، وهو أن المنقطعة بمعنى (بل والهمزة)، وقد تتـجرد لمعنى(بل)[4]، فإذا اسـتعملت على هذا الوجـه كانت بمنزلة (بل) - وهى تعطف المفردات - فلا أَقَلَّ من أن يجوز.

فإن قيل: لو صَحَّ[5] هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرًا، كما فى العطف بـ(بل)، ولم يكن نادرًا، ولا قائل بكثرته، بل الجمهور يقولون بامتناعه البَتَّةَ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل: الذى منع من كثرته أنَّ تَجَرُّدَ (أم) المنـقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على المفرد لفظًا قليل.

وتَبَـيَّنَ من هذا أنه كان يـنبغى لابن مـالك أن يقـول: وقد تعطف المفـرد إن

(١) هو: جمـال الدين محمد بن عـبد الله بن مالك، ولد فى الأندلس، وتوفى بدمشق سنة ٦٧٢هـ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية: الألفية، والتسهيل، وشرح التسهيل، والكافية الشافية.

(٢) انظر رأى ابن مالك هذا ورواية النصب المحكية فى هذه المثال فى: تسهيل الفوائد لابن مالك ١٣٦، وتعليق الفرائد ٢٥٠، وهمع الهوامع ٥/٢٤٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٦.

أما ابن مالك فى غيـر (التسهيل)، فقد كان مع النحاة غـيره فى أن (أم) المنقطعة تقع بين جملتين لا بين مفردين، وتأول المثال - على رواية الرفع - كما تأولوه، على تقدير: إنها لابل أم هى شاء.

(٣) انظر هذا التأويل فى: مغنى اللبيب ٦٨، همع الهوامع ٢/ ٢٤٦.

(٤) تقـدير (أم) المنقطعة بمنزلـة (بل والهمـزة) مطلقًا هو رأى الـبصـريين، وذهب الكسائى وهشـام من الكوفيين إلى أنها بمنزلة (بل) ومـا بعدها مثل ما قبلها. فإذا قلت: قـام زيد أم عمرو؛ فالمعنى: بل قام عمرو. وإذا قلت: هل قام زيد أم قام عمرو؟، فالمعنى: بل هل قام عمرو؟.

وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل (أم) مكان (بل) إذا كان فى أول الكلام استفهام.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى (بل) بعد الاستفـهام وبعد الخبر، قال: وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها استفهام، وإلى هذا ذهب الهروى فى الأزهية.

وذهب أبوعـبيـدة إلى أنها بمعنى ألف الاسـتفـهام، وذهـب إليه الفـراء فى بعض المواضع. [انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٤].

(٥) (هذا) مكررة فى الأصل.

تجردت عن معنى الاستفهام.

وقد يُجاب بأنه استُغْنِيَ عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ(أم) التى هى فى قوة الهمزة و(بل).

وأما قول الزمخشرى[(١)] فى : ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾ [الصافات ١٦ - ١٧]: إن (آباؤنا) عطف على الضمير فى (مبعوثون)، وساغ العطف على المرفوع[(٢)] المتصل؛ للفصل بين العاطف والمعطوف[(٣)] بالهمزة - فمردود بما ذكرنا.

* وأما أوجه المعنى:

**فأحدها:** ما أسلفناه فى صدر المسألة، من أن المتصلة لطلب التصور، والمنقطعة لطلب التصديق.

**والثاني:** أن المتصلة تفيد مَعْنًى واحدًا، والمنقطعة تفيد معنيين غالبًا، وهما[(٤)] الإضراب والاستفهام.

**والثالث:** أن المتصلة ملازمةٌ الاستفهامَ، أو لازِمَه - وهو التسوية - والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأسًا، وسبب ذلك ما قَدَّمْناه من أنها تفيد معنيين، فإذا تجرَّدَتْ عن أحدهما بقى عليها المعنى الآخر. والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام، فلو تجردت عنه صارت مهملة.

ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام - كما قَدَّمْنَا من الشواهد - وبهذا يُعْلَمُ ضَعْفُ جَزْمِ النحويين أو أكثرهم فى: (إنها لإبل أم شاء) بأن التقدير: (بل أهى شاء): إذ يجوز أن يكونَ التقدير: (بل هى شاء) - على أن المتكلم أَضْرَبَ عن الأول، واستأنف إخبارًا بأنها شاءٌ[(٥)].

---

(١) هو: جار الله محمود بن عمر، إمام فى اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة، من مؤلفاته: تفسير الكشاف، أساس البلاغة، المفصل فى النحو. توفى سنة ٥٣٨هـ.

(٢) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٦١]: (الضمير).

(٣) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٦١]: (والمعطوف عليه).

(٤) فى الأصل: وهو.

(٥) انظر التعليقة (٣) - (صـ ١٢٤).

وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك أن يَدَّعِي أنها عاطفة مفردًا على مفرد - كما قَدَّمْنَا.

ويُعْلَمُ أيضًا غلط ابن النحوية(1) وغيره، فى استدلالهم بنحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] وبيتى علقمة، على أن (هل) بمعنى (قد)(2) ظناً منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق (أم)، والاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله:

أَهَلْ رأونا بوادى القُفِّ ذى الأَكَمِ(3)

---

(١) هو: محمد بن يعقوب بن إلياس بدر الدين، عالم بالعربية من أهل دمشق، له شرح ألفية ابن معطى، وإسفار الصباح عن ضوء المصباح، وقد اختصر به المصباح فى المعانى والبيان وشرحه، وله شرح على الكافية لابن الحاجب. توفى سنة ٧١٨هـ.

(٢) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٦١] بعد قوله: وبيتى علقمة جاء قوله: [على أن (هل) بمعنى الاستفهام لا يفارق (أم)] جاء هذا بدلاًمن قوله هنا: [على أن هل بمعنى (قد): ظناً منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم....].

هذا ومجئ (هل) بمعنى (قد) جاء فى كلام سيبويه؛ ففى كتابه [٣/ ١٨٩] قال: «وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف؛ إذ كانت هل لا تقع إلا فى الاستفهام، وقال [١/ ١٠٠]: «وتقول: أم هل، فإنما هى بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف استغناء؛ إذا كان الكلام لا يقع إلاّ فى الاستفهام».

وجاء فى الجنى الدانى [٢٤٠]: المعنى الثانى لـ (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، وقال الكسائى والفراء وبعض المفسرين - كابن عباس وقتادة وأبى عبيدة كما ارتضاه المبرد وابن جنى وابن خالويه والزمخشرى وابن الأنبارى وغيرهم فى قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١].

وأنكر بعضهم مرادفة (هل) لـ(قد)، وقال آخرون، إن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، ولكنه لما كثر استعمالها فى الاستفهام استغنى بها عن الهمزة.

[انظر تفصيلاً لذلك كله، ورد ابن هشام الأنصارى على مَن زعم أنها تأتى بمعنى (قد) فى: مغنى اللبيب ٤٦٠ وما بعدها، همع الهوامع ٤/ ٣٩٤ وما بعدها].

(٣) عجز بيت من البسيط، وهو لزيد الخيل، وصدره قوله:

سائل فوارس يربوع بشدتنا

ويروى (القاع) بدلاً من (القف)، كما يروى: (فهل رأونا)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت.

[انظر: ديوان زيد الخيل ١٠٠، مغنى اللبيب ٤٦٠، المقتضب ١/ ٤٤، الأمالى الشجرية ٢/ ٣٣٤، همع الهوامع (الشاهد ١٣٦٢، ١٦١٥)، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٢].

ومما يُقْطَعُ بـه على قـولهم بالبطلان أنـهـا فى البـيت[1] داخلة على الجـملة الاسمية، وقد لا تدخل عليها.

فإن قـيل: لعلهم يُقَدِّرُونَ ارتفـاع (كبـير)[2] بفعل مـحذوف[3]، على حَدِّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦][4].

فالجواب: أن ذلك ممتنع بعد (قد)، فكذلك ما رادفها.

**الوجه الرابع:** أن الاستفهـامَ الذى تفيده المتصلة لا يكون إلا حقـيقياً، والذى تفيده المنقطعة يكون حـقيقياً؛ نحو: (إنها لإبل أم شاء) على أحـد الاحتمالين. وغَيْرَ حقيقى، نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦][5]، و﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩][6].

والحاصلُ: أن الفرقَ بين المتصلة والمنقطعة من أوجه:

**أحدها:** أن ما قـبل المتصلة لايكون إلا اسـتفـهامًا. ومـا قبل المنقطـعة يكون استفهامًا وغيره.

**والثانى:** أن ما بعـدها يكون مفـردًا وجملة. ومـا بعد المنقطعـة لا يكون إلاَّ جملة.

---

(١) أى فى بيت علقمة السابق، وهو قوله:

أم هل كبيـر بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحـبـة يوم البين مـشكوم

والجملة الاسمية هنا هى: (كبير) المبتدأ، و(مشكوم) الخـبر، أما الجملة بينهما فهى من صفات المبتدأ (كبير).

(٢) فى الأصل (كثير)، وما أثبته من الأشباه والنظائر [٤/ ٦٢].

(٣) هذا على تقدير أن تكون جملة (بكى) فى موضع الخبر عن كبير، ولا يكون إلا بتأويل بعيد.

(٤) وقوله: (أحد) فاعل لفعل مـحذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن استجـارك أحدٌ استجارك؛ وذلك لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال من حيث إن الشرطَ يرتبط بالأحداث المتغيرة لا بالذوات الثابتة.

(٥) والاستفـهام هنا غير حـقيقى؛ لصدوره من ربِّ العـزة العليم الخبير، وإنما المقـصود منه هو الإنكار والتوبيخ، لادِّعَاء المشركين ذلك على الله تعـالى، ولا بد من تقدير (أم) هنا بـ(بل والهمزة): إذ إن الإضراب وحده من دون الاستفهام يلزم منه المحال، وهو إثبات ذلك لله جل وعلا.

(٦) والاستفـهام هنا غير حـقيقى؛ لصدوره من رب العـزة العليم الخبير، وإنما المقـصود منه هو الإنكار والتوبيخ فى ادعاء المشركين ذلك على الله تعـالى، ولا بد من تقدير (أم) هنا بـ(بل والهمزة)؛ إذ إن الإضراب وحده من دون الاستفهام يلزم منه المحال، وهو إثبات ذلك لله جل وعلا.

والثالث: أنها تقـدَّر مع الهمزة قـبلها بـ(أىّ)، ومع الجملة بعـدها بالمصدر. والمنقطعة تقدر وحدها بـ(بل والهمزة).

والرابع: أنها قد تحتاج لجواب، وقد لاتحتاج. والمنقطعة تحتاجُ للجواب.

والخامس: أن المتـصلة إذا احـتـاجت إلى جـواب؛ فـإن جـوابَـهـا يكونُ بالتعيين. والمنقطعة إنما تُجاب بـ(نَعَمْ) أو (لا).

والسادس: أن المتصلةَ عاطفةٌ والمنقطعةَ غَـيْرُ عاطفةٍ، ومِمَّنْ نَصَّ على هذا ابن عصفور[١] فى (مُقَرَّبه)[٢]. وفيه خلاف مشهور[٣].

[والله تعالى أعلم]

[وهو حسبنا ونعم الوكيل][٤].

---

(١) هو: أبوالحسن على بن مؤمن بن محمد بن علـى الحضرمى، من نـحاة الأندلس. من مؤلـفاته: المقرب فى النحو، الممتع فى التصريف، ضرائر الشعر. توفى سنة ٦٦٣هـ.

(٢) كتاب فـى النحو لابن عصفـور، ألفه استجـابة لطلب الأمير (أبى زكريا) أمـير الدولة الحفصـية فى تونس(ت ٦٤٧هـ). وجعله منـزهًا عن الإطناب الممل والإيجاز المخل، عاريًا عن الدلـيل والتعليل. وأبواب الكتاب أربعة وستـون بابًا، آخرها باب الضرائر. وقد طبع الكتاب ونشر فى بغـداد بتحقيق الدكتور أحـمد عبد السـتار الجوارى، وعبـد الله الجبورى، كمـا طبع فى الكويت بتحقيـق يعقوب الغنيم.

(٣) أما (أم) المتـصلة فقـد أنكر أبوعبيـدة معمـر بن المثنى - وتبعـه صاحب البـديع - أن تكون حرف عطف، وقال: إنهـا بمعنى همزة الاستـفهام، ولهـذا يقع بعدها جـملة يستفـهم عنها كمـا تقع بعد الهمزة، ولتساوى الجملتين بعدها فى الاستفهـام حسن وقوعها بعد سواء، لكن لما كانت تتوسط بين محتمل الوجود لشيئين أحدهما الاستفهام كتوسط (أو) بين اسمين محتملى الوجود قيل: إنها حرف عطف.

وأما (أم) المنقطعة، فقد قال المغاربة: إنها ليست حرف عطف؛ لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلامًا واحدًا، بل هو كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد. وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد؛ كقول العرب: إنها لإبلٌ أم شاء: لأنها بمعنى (بل) العاطفة.

[انظر تفـصيـلاً فى: الجنى الدانى ٢٢٦، همع الهـوامع ٥/ ٢٢٧، شـرح الجمل لابن عصـفـور ١/ ٢٣٧].

(٤) زيادة من الأشباه والنظائر [٤/ ٦٢].

# رسالة

# في قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾

للإمام شهاب الدين الخفاجيّ

المتوفى سنة ١٠٦٩هـ

# تمهيد

(*) تُنْسَبُ هذه الرسالةُ إلى قاضى القضاة، «شهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجى المصري»، الذى وُلِدَ بمصر سنة ٩٧٧هـ، وبها نشأ وتَلَقَّى تعليمه، ثم ارتحل إلى القسطنطينية، واتَّصل بالسلطان (مراد العثمانى)، فَقَرَّبَهُ إليه؛ لِمَا لَهُ من علم وفضل، وولاّه قضاء «سلانيك»، ثم ولاه قضاء العسكر بمصر، وحين عزله ارتحل مع والده إلى الحرمين الشريفين - مكة والمدينة- فمكث بهما زمنًا لم يُحَدَّد، ثم ارتحل إلى بلاد الشام، فمكث وقتًا رأى أن يتجه بعده إلى القسطنطينية مرة أخرى، حيث وُلِّيَ قضاءَها، ولكنه وجد فيها ما لم يسترح إليه، فبَثَّ شكايته وهمومه ونصحه إلى وزيرها آنذاك، فأغضبه ذلك، ولم يطمئن إلى مسلكه، وخشى من أن يجاهر بما مَنْ يرى من سوء، فيدعو الناس إلى الثورة والخروج على الحاكم، فكان أنْ عَزَلَهُ وأمره بالخروج من تلك المدينة، بل نفاه إلى مصر وولاّه قضاءً يعيش منه، فاستقر الشهاب الخفاجى فى مصر إلى أن توفى سنة ١٠٦٩هـ، ولكنه قبل أن يموت لم يَنْسَ أن يُدَوِّنَ كثيراً من سيرته الذاتية فى كتابه (ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا).

(*) تلقى الشهاب علوم اللغة والدين وغير ذلك على أساتذة فضلاء، ومن أشهرهم:

خالهُ أبو بكر الشنوانى، أخذ عنه العربية منذ صباه.

وشيخ الإسلام شمس الدين الرملى، حضر عليه دروسه الفقهية، وقرأ عليه شيئًا من صحيح مسلم، وأجازه بذلك وبجميع مؤلفاته ومروياته.

والشيخ نور الدين الزيادى الشافعى.

والشيخ على بن غانم المقدسى الحنفى، قرأ عليه الحديث، وكتب له إجازة.

والشيخ إبراهيم العلقمى، قرأ عليه الشفاء، وأجازه به وبغيره.

والشيخ على بن جاد الله، من أئمة الحرمين الشريفين.

والشيخ محمد المغربى، المعروف بـ «ركروك» أخذ عنه العروض.

والشيخ داود البصري، أخذ عنه شيئًا من الطب.

والشيخان: محمد الصالحى الشامى، والعناياتى، أخذ عنهما الأدب والشعر.

(*) **أما مؤلفات الخفاجى فكثيرة، أشهرها:**

خبايا الزوايا بمافى الرجال من البقايا.

ديوان الأدب فى ذكر شعراء العرب.

الرسائل الأربعون.

ريحانة الألِبّا وزهرة الحياة الدنيا.

السوانح، وذكر أنه فى نحو سبعين كراسة.

شرح دُرَّة الغوّاص للحريرى.

شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل.

طراز المجالس.

عناية القاضى وكفاية الراضى، وهو حاشية على تفسير البيضاوى.

قلائد النحور فى جواهر البحور، وهو كتاب فى العروض.

نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض.

(*) وكان شهاب الدين الخفاجى **متأثراً** بالإمام الحريرى صاحب المقامات إلى حد بعيد، جعله يُنشئ على طَرْزِها بعض مقامات، جاء منها فى كتابه (ريحانة الألبا، وزهرة الحياة الدنيا): المقامة الرومية، والمقامة الساسانية، والمقامة المغربية، ومقامة الغربة.

كما كان شاعراً رقيقًا جيِّد الصنعة، وقد جُمِعَ كثير من شعره فى ديوان، ومنه قوله:

فضائله عَدَّ الرمال، ومن يكن ... ليحصر معشار الذى فيه من فضل

فَقُلْ لفتى قد رام إحصاء مجده ... تَرِبْتَ، استرح من جهد عدِّك للرمل

وقوله:

لنور الدين فضل ليس يخفى ... تُضىء به الليالى المدلهمه

يريد الحاسدون ليطفئوه ... ويأبى الله إلا أن يُتَمّه

وقوله:

رأيت الـدهر يرفـع كل وغـــد ... ويخـفض كلّ ذى شِيَم شـريفـه
كـمـثل البـحر يغـرق فـيـه حَىٌّ ... ولا يَنْفَكُّ تطـفـو فـيـه جِيـفَـه
أو الميـــزان يخــفـض كل وافٍ ... ويرفع كُلَّ ذى زِنـة خـفـيـفـه

وقوله يُسَلِّى نفسه بعد أن عُزِلَ عن القضاء:

قـالوا: نَراك سـقـطت عن رُتَب ... أترى الزمـــان بذاك قـــد غَـلطا
قلت: الشـــيـاطينُ اللُّعَـــاعُ عَلَوْا ... حـيث الشهـابُ من العُلا سـقطا

(*) **أما الرسالة موضوع التحقيق**: فإن الخفاجىَّ لم يذكرها بخطِّه ضمن مؤلفاته التى دوَّنها فى سيرته الذاتية فى (ريحانة الألبا)، ومع ذلك ليس لنا أن ننسبها إلى غيره؛ إذ من المرجح أنه لم يذكر لنفسه إلا الكُتُب كبيرة الحجم، والدليل على ذلك أنه ترك الباب مفتوحًا أمام هذه الرسالة وغيرها من الرسائل الصغيرة؛ إذ قال فى نهاية ما ذكره لنفسه من كتب: «وغير ذلك»، وعلى هذا النهج سار معظم من تَرْجَمَ له ، ومنهم محمد بن عبد الله المراكشى فى كتابه (صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادى عشر)، والزِّركلى فى كتابه (الأعلام).

يضاف إلى ذلك أن أحدًا غيره لم يَدَّعِهَا لنفسه، وأنها نُسِبَتْ إليه فى فهارس دار الكتب المصرية، ودُوِّنَ اسمه فى صدر المخطوطة، وهى فى هذه الفهارس برقم ٦٤٢٣ -هـ، ومنها نسختان بالميكروفيلم، تحملان رقمى [٣٩٨٩]، [٢٦٦٧٨]. وجاء فى صدر المخطوطة:

«هذه الرسالة للأستاذ الإمام العالم العلاّمة، العمدة الفهّامة، فريد دهره، ووحيد عصره، خاتمة المحققين: أحمد شهاب الدين الخفاجى المصرى، عفا الله عنه، ونفعنا به. . آمين».

(*) **وتقع المخطوطة** فى أربع عشرة صفحة، بكل صفحة عشرون سطرًا، وبكل سطر زُهاء عشر كلمات، وقد كتبت بخط نسخىّ واضح، وهى - فى مُجْمَلِهَا - تدور حول ما قاله اللغويون والنحاة فى الفعل (رأى): معناه، وعمله، وإلحاق تاء المخاطب وكافه به - وهو خلاف المألوف فى الأفعال المتعدية

بنفسها إلى مفعول به واحد، أو إلى مفعولين اثنين - ثم تخريج ما جاء من ذلك فى كلام الله تعالـى فى الآيتين (٤٠، ٥٧) من سورة الأنعام، وفيـما جاء على نَسقهما من كلام العرب.

وقد اهتم الخـفاجى فى هذه الرسالة اهتـمامًا خـاصاً بنقل رأيين لعالمين لهـما مكانهما فى تفسير القرآن الكريم، وهما: الإمام الفراء يحيى بن زياد المتوفى سنة ٢٠٧هـ، والسمين الحلبى المتوفى سـنة ٧٥٦هـ، من كتابيهما: (مـعانى القرآن)، و(الدُّرّ المصون فـى علوم الكتاب المكنون). وعـرض فى أثناء هذين الرأيين لرأى كل من: مكى بن أبى طالب، وأبى على الفارسى، والـزجاج، وابن الأنبارى، وابن كـيسـان، والأخـفش الأوسط، والزمـخـشرى، وأبى حـيَّـان الأندلسى، والدمامينى، ثم علَّقَ على هذا كُلِّه بما رآه صوابًا.

(*) **أما منهج التحقيق**: فقد سلكتُ المنهجَ المعتاد من: توثيق الآراء بنسبتها إلى أصحابها، وتخريج الآيات القرآنية، والشعر، والتعريف بالأعلام، والتعليق على بعض مسـائل بتوضيحٍ أوإضافـةٍ؛ إذا كانت فى حاجـةٍ إلى مثل ذلك. والله من وراء القصد.

(*) **فى التعريف بالشهاب الخفاجى انظر**:

خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر - للمحبى - [١/ ٣٣١].

ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا - للخفاجى - [٣٦١ وبعدها].

صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادى عشر - للمراكشى - [٢٨].

الأعلام - للزركلى - [١/ ٢٣٨].

(*) **فى الإشارة إلى بعض ما يتصل بهذه المسألة** موجزًا أو مفصلاً، انظر:

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - ابن خالويه - [٢٠٢].

الجنى الدانى فى حـروف المعـانى - المرادى - تحـقيق: طـه محـسن. [١٤٠ ومابعدها].

رصف المبانى فى حـروف المعانى - المالقى - تحقيق: أحـمد الخراط. [٢٠٧ وما بعدها].

سِرّ صناعة الإعراب - ابن جنى - تحقيق: حسن هنداوى. [٣١١ وما بعدها].
كتاب سيبويه - تحقيق: عبد السلام هارون. [١/ ٢٤٥].
مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون. ١/ ٢١٥ ومابعدها].
المسائل الحلبيات - الفارسى - تحقيق: حسن هنداوى. [٧٥ وما بعدها].
المسائل العسكريات - الفارسى - تحقيق: محمد الشاطر أحمد. [٢١ وما بعدها].
معانى القرآن - الأخفش - تحقيق: فائز فارس [٢٧٤ وما بعدها].
معانى القرآن - الزجاج - تحقيق : عبد الجليل شلبى. [٢/ ٢٧٠].
المقتضب - المبرد - تحقيق : محمد عضيمة [١/ ١٤٠، ٣/ ٢٠٩].
مغنى اللبيب - ابن هشام - تحقيق: مازن المبارك. [٢٤٠ وما بعدها].
همع الهوامع - السيوطى - تحقيق: عبد العال سالم. [٢/ ٢٣٧].
معانى القرآن - الفراء - تحقيق: محمد على النجار . [١/ ٣٣٣ وما بعدها].
الدر المصون - السمين الحلبى - تحقيق: أحمد الخراط. [٤/ ٦١٥ وما بعدها].
كتب التفسير عند [الآية ٤٠ من سورة الأنعام].
معاجم اللغة (رأى).

# النص المحقق

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. أما بعد:

فهذه تحفة(١) سَنِيَّة(٢)، وثمرة جَنِيَّة (٣)، من ثمرات العربية فى قوله عز وجل: ﴿أرأيْتكُمْ﴾(٤) وما فيها من الفوائد والمعانى لُغَةً وإعرابًا.

إذا عرفت هذا فاعلم أنَّ (رأى) لها معـانٍ خمسة، وهى: (رأى) بمعنى أصاب الرِّئة(٥). وبمعنى اعتـقد (٦). والحُلُمِـيّة (٧)-وهذه الثـلاثة كغـيرها من الأفـعال

---

(١) التحفة - بسكن الحاء وفتحـها: الطرفة من الفاكهة وغيرهـا من الرياحين، وهى أيضًا: ما اتحفت به غيـرك من البر واللطف. والتـاء فيهـا بدل من الواو - على ما قال الخلـيل- إلا أنها لازمة لجـميع تصاريف فعلها، ما عدا (يَتَفَعَّل) منه؛ إذ قالوا: فلان يَتَوَحَّفُ، ولم يقولا: يَتَتَحَّفُ.

(٢) سَنِيَّة: مرتفـعة المنزلة والقـدر، من: سنا فلان إلى عـالى الأمور سناءً: أى ارتفع، وجـاء منه فى الحديث: «بَشِّرْ أمتى بالسناء»؛ أى: بارتفاع المنزلة والقدر عند الله.

(٣) جَنِيَّة: الجَنِىّ، هو: الثمر المجتنى مـادام غضاً طرِيًا؛ وفى القرآن الكريم: ﴿وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥].

(٤) وردت هذه اللفظة فى آيتين كريمتين: الأولى فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، والثانيـة فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

(٥) وهى - حينئـذ - تتعدّى إلى مفـعول به واحد، يقال منه: رأيت الرجل فـهو مَرْئِىٌّ: أى أصبتـه فى رئته. وقد جرت عادة العرب أن تأخذ من أسماء الأعضـاء أفعالاً من ألفاظها، تُعدِّيها إلى أصحابه؛ للدلالة على إصابة ذلك العـضو منه، فقالت: (يداه)؛ أى أصابـه فى يده، و(رَأَسَهُ)؛ أى أصابه فى رأسه، و(رَجَلَهُ)؛ أى أصابه فى رجله.. إلخ.

(٦) وهذه تتعدى إلى مفعول به واحد، وقد تتعدى إلى اثنين، وقد اجتمعت التعديتان فى قول الشاعر:

رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه    خوارجَ تـرّاكين قصد المخارج

(٧) وهذه تتعدى إلى مفـعولين، ويقال لها: (المنامية)، كـما فى قوله تعالى: ﴿إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وقول عمرو بن أحمد الباهلى فى قصيدة له يندب فيها قومه ويَبْكيهم:

أبـو حنشٍ يؤرقنى وطَلْقٌ    وعَـمّـار وآونـة أُثـالا
أراهم رفقتـى حتى إذا ما    تَجَافَى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذى يجرى لِوِرْدٍ    إلـى آلٍ فلم يـُدْرِك بَلالا

المتصرفة - وتكون بَصَرِيّة[١] وعِلْمية[٢]، والكلام فى هذين الآن. واختلافُ مصادرها يَدُلُّ على أن لها معانى حقيقية[٣] كالرؤية والرؤيا والرأى.

(١) قال الفراء[٤] فى تفسيره[٥] ما نَصُّه:

العرب لها فى (أرأيت) لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرَّجلُ الرجلَ: أرأيت زَيْدًا بعينيك؟ فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على الرّجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال؟ - تريد: هل رأيت نفسك على غير هذه الحال؟. ثم تُثَنِّى وتَجْمَعُ؛ فتقول للرجلين: أرأيتماكما[٦]؟، وللقوم: أرأيتموكم؟، وللنسوة: أرأيتُنَّكُنَّ[٧]؟

---

(١) أى يتعلق الحدث الحاصل بها بالحاسة الباصرة، وهى (العَيْن) وهذه تعدى إلى مفعول به واحد، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦].

(٢) أى يتعلق الحدث الحاصل بها بالقلب لا بالعين؛ سواء أكان الإدراك على سبيل اليقين - وهذه هى (رأى) اليقينية - أم على سبيل الظن - وهذه هى (رأي) الظنية. ومن الأولى قول خداش بن زهير:

رأيتُ الله أكبر كُلِّ شيءٍ مُحاولةً، وأكثرهم جُنُودا

ومن الثانية الظنية (إدراك الطرف الراجح) قول الله تعالى فى شأن منكرى البعث: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦].

(٣) لعله قال هذا ردًا على مَنْ يتوهم أن الأصل فى (رأى) أن تكونَ بَصَرِية، وأن سائر المعانى محمولٌ عليها بطريق المجاز؛ إذ لو كانت كذلك لكان لها مصدرٌ واحدٌ هو (الرؤية) الخاصة بالبصر فقط، لكن ورود مصادر مختلفة يدلُّ على أن للمادة أفعالاً مختلفة المعانى كذلك؛ فالمصادر هى الأصل فى الاشتقاق. أما المصادر المشار إليها فهى:

(الرؤية): مصدر للبصرية.

(الرأى): مصدر للاعتقادية.

(الرؤيا): مصدر للمنامية الحلمية.

وللبصرية أيضًا مصدران آخران هما:

(رئْيان): على وزن فعلان، حكاها اللحيانى.

و(رأية) بفتح الراء، وتصلح للمرة الواحدة، وللمصدر العام.

(٤) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، من أشهر مؤلفاته كتاب معانى القرآن، توفى سنة ٢٠٧هـ.

(٥) يعرف هذا التفسير بـ (معانى القرآن) للفراء، وقد طبع فى ثلاثة أجزاء، بتحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار. والنص المذكور هنا تجده فى معانى القرآن عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]. [جـ١ ص ٣٣٣].

(٦) فى الأصل: (أرايتكما)، والتصويب من معانى القرآن للفراء، وهو المراد هنا.

(٧) فى الأصل. (أرأيتكن)، والتصويب من معانى القرآن للفراء، وهو المراد هنا.

- بخفض التاء[1]، لا يجوز إلا ذلك.

والمعنى الآخر أن تقول: أَرَأَيْتَكَ - وأنت تريد: أَخْبِرْنِى - فتهمزها وتنصب التاء فيها، وتترك الهمز - إن شئت - وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء مفتوحة مُوَحَّدَةً[2] للواحد والواحدة والجمع وفى مؤنثه، ومُذكَّره؛ فتقول للمرأة: أرأيتكِ زيدًا، هل خرج؟ وللنسوة: أرأيتكن زيدًا، ما فعل؟

وإنما تركت العربُ التاءَ واحدةً؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعًا على نفسها، فاكتَفَوْا بذكرها فى الكاف، ووجهة[3] التاء إلى التذكير والتوحيد؛ إذ لم يكن الفعل واقعًا، وموضع الكاف نصب، وتأويلُهُ رفعٌ، كما أنك إذا قلت للرجل: دُونَكَ زَيْدًا، وجدتَ الكاف فى اللفظ خفضًا، وفى المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة، والعرب - إذا أوقعت فعل شىء على نفسه قد كُنِّى فيه عن الاسم - قالوا فى الأفعال التامة غير ما يقولون فى الناقصة؛ فيقولون[4] للرجل: قتلت نفسك، وأحسنت إلى نفسك. ولا يقولون: قَتَلْتَكَ، ولا: أحسنتَ إليك، كذلك قال الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ﴾[5] فى كثير من الآيات[6]؛ كقوله: ﴿وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [7].

فإذا كان الفعل ناقصًا - نحو[8] حسبت وظننت - قالوا: ظَنَنْتُنِى خارجًا[9]، ومتى تُراك خارجًا؟ ولم يقولوا: متى تُرَى نَفْسَكَ خارجًا [10]؟؛

(١) فى معانى القرآن: (تخفض التاء والكاف)، ولم أفهم مراده بكلمة «خفض التاء» كما لم أجدها فى الكتب التى نقلت عنه، أو فى عبارات النحويين. ولعله خطأ من الناسخ. صوابه «برفع التاء ونصب الكاف»؛ إذ ظهر من كلامه أن التاء فاعل والكاف مفعول به.

(٢) فى معانى القرآن: (موحدة مفتوحة).

(٣) فى معانى القرآن: (ووجهوا).

(٤) فى معانى القرآن: (فيقال).

(٥) الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(٦) فى معانى القرآن: (من القرآن).

(٧) الآية ١٠١ من سورة هود.

(٨) فى معانى القرآن: (مثل).

(٩) فى معانى القرآن زيادة قوله: (وأحسبنى خارجًا).

(١٠) فى معانى القرآن: (ولم يقولوا: متى ترى نفسك؟ ولا: متى تظن نفسك)؟.

لأنهم[١] أرادوا أن يفرقوا بين مـا يُلْغَى وما لا يُلْغَى[٢]؛ ألا تراك[٣] تقول: أنا - أظنّ - خارجٌ - فتُلْغى[٤]، وتُعْملُ فى الاسم فعْلَه، وقـد قال عزَّ وجل[٥]: ﴿إنَّ الإنسَانَ لَيَطْغى. أن رَآهُ استَغْنَى﴾[٦]، ولم يقل رأى نفسه. ورُبما جـاء فى الشعر: ضَرَبْتَكَ نفسك[٧]، ونحوه[٨] من التام؛ كقوله[٩]:

لقد كـان لى فى ضَرَّتَيْنِ عَـدِمتُنِى ... وما كُنت أَلْقَى من رُزَيْنَةَ أَبْرَحُ[١٠]

---

(١) فى معانى القرآن: (وذلك أنهم).

(٢) فى معـانى القرآن: (بين الفعل الذى قـد يلغى وبين الفعل الذى يجوز إلغـاؤه). والإلغاء هو: إبطال العمل فى اللفظ وفى المحل، وذلك فى أفعال القلوب التى تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وله أحكام، انظرها فى باب (ظن وأخواتها) من كتب النحو.

(٣) فى معانى القرآن: (ألا ترى أنك).

(٤) فى معانى القرآن: (فتبطل).

(٥) فى معانى القرآن: (وقد قال الله تبارك وتعالى).

(٦) الآيتان ٦، ٧ من سورة العلق.

(٧) فى الأصل: (ضربت نفسك). والتصويب من معانى القرآن.

(٨) فى معانى القرآن: (أو شبهه).

(٩) فى معانى القرآن: (من ذلك قول الشاعر).

(١٠) فى معانى القرآن ذكر بيتين هما:

خُذَا حـذراً يا جـارتىّ فـإننى ... رأيتُ جِرانَ العود قد كان يصلُحُ

لقـد كان لى فى ضرَّتين عدمتنى ... وما كُـنتُ ألقى مِن رزَيْنَةَ أبرحُ

والبيتان من الطويل، وقائلهما عامر بـن الحارث النميرى - أو المستورد - وقد لقب بـ (جرانُ العَودِ) لهذا الشعر.

و(العودُ): البعير المُسنُ، وجرانُهُ: مـقدم عنقه. وقد كان للشاعر امرأتان لا ترضـيانه، فاتخذ سوطًا قدَّه من جران عَوْد نحره، وهو أصلب ما يكون من السياط. وقوله: (يا جارتى): يريد: زوجتيه.

ومعنى البـيتين: لقـد كان لى مـتزحزح عن الجـمع بين ضرتين بألا أتزوج اثنتين، لو كنـت أعلم ما سيكون لى من الشقاء وما ينالنى من التعب، ولو فَطنتُ لما ينتظرنى من شرهما وأذاهما.

انظر: معانى القـرآن للفراء ١/ ٣٣٤، ابن يعيش ٧/ ٨٨، تذكرة النحاة لأبى حـيان ٤٢١، وقد جاء فيها أن البيت الثانى مركب صدره من بيت وعجزه من بيت آخر، وأن الصواب:

لقد كان لى فى ضرتين عَدِمتنى ... وعمـا ألاقى منهـما متزحزح

وبعد أبيات قال:

أنا فى الخنا والبرح من أم حازم ... وما كنت ألقى من رزينة أبـرح

والشاهد فى بيت الأصل أنه استعمل الفعل (عَدِمَ) استعمـال أفعال القلوب، فجمع معه بين ضمير=

انتهى ما قاله الفراء بعبارته.

فالتـاء عنده حرف خطاب، والكاف فـاعل، و(رأى) عِلْمِيَّـة (غيـر) مُلْغاة[1] ومـفعـولاها يُعْلَمَـان مما بعـدها وليس فى كـلامه إشكال، غـيـر أنه مخـالفٌ لاستعمالهم؛ لأن تاء الخطاب إنما وردت بعد الضمائر - كتاء (أنت).

(٢) وقال فى الدُّر المصون [2]:

(أرأيت) التى بمعنى (أَخْبِرْنِى) اخْتُصَّتْ بأحكام:

* منها: أنه يجوز تسـهيل همزتها بإبدالهـا ألفًا - وهى مَرْوِيَّة عن وَرْش[3]- والنحويون يستصعبون إبدالها ألفًا. والمشهور عند نافع[4] تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ. ونَقَلَ الإبدالَ المحضَ قُطْرُبٌ[5] وغَيْرُهُ. وقيل: إنه غَلَط؛ لما فيه من الجمع بين ساكنين: ياءٍ وألفٍ.

ونقل أبو عبيد[6] عن أبى جعفر[7] ونافع وغيرهما إسقاطَ الهمزة وأن الألف خلف عنها، لا بدلٌ.

---

= الفاعل وضمير المفعول، وهما لشخص واحد هو المتكلم. والأصل أن المفعول إذا كان ضمير الفاعل اتصل به لفظ (النفس)؛ فتقـول: أكرمت نفسى، ولا تقول أكرمتنى، ويغتـفر فى هذا أفعال القلوب وما حُمِلَ عليها.

(١) زيادة على ما فى الأصل، ولا بد منها ليستقيم المقصود.

(٢) هو: (الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون)، ومؤلفـه أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبى) المتوفى سنـة ٧٥٦هـ، وقد طُبِعَ بتحـقيق أحمـد محـمد الخراط، وطبع دار القلم بـدمشق، والنص المذكور هنا موجود عند تفـسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] جـ٤ ص ٦١٥. والنقل هنا بالمعنى لا بنص الألفاظ.

(٣) هو: عثـمان بن سعيـد بن عدى المصرى، من كبـار القراء، غلب عليه لقب (ورش) لشدة بـياضه، مولده ووفاته بمصرسنة ١٩٧هـ.

(٤) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاد، المدنى، أحد القراء السبعة المشهورين، اشتهر فى المدينة، وانتهت إليه الرئاسة فى الإقراء، توفى سنة ١٦٩هـ.

(٥) هو: أبو على محمد بن المستنير، تلميذ سيبويه، توفى سنة ٢٠٦هـ.

(٦) هو: القاسم بن سلام، صاحب الغريب المصنف، وغريب الحديث، توفى سنة ٢٢٤هـ.

(٧) هو: يزيد بن القعقاع القارئ، من التابعين القراء، توفى سنة ١٣٠هـ.

وقال مكى[1]: رُوِىَ عن وَرْشٍ إبدالُ الهمـزة ألفًا؛ لأنه يَمُدُّ الثـانية. والمدُّ لا يَتَمَـكَّنُ إلا مع البدل، وحـسَّنَ البدلَ فى الهـمزة - وبعدهـا ساكن - أن الأول حرفُ مَدّ ولين[2]؛ فالمَدُّ قائم مـقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالسـاكن، كما تقدم فى: (أأَنْذَرْتَهُمْ)[3].

* ومنها: أن تَحْذِفَ الـهمزة عَيْنَ الكلمة فى قـراءة الكسائى[4]، وهى كثيرة نظمًا ونثرًا؛ كقوله:

*أَرَيْتَ إن جاءت بِهِ أُمْلُودا*[5]

---

(١) هو مكى بن أبى طالب القيسى، من مؤلفاته: الكشف عـن وجوه القراءات، مشكل إعراب القرآن، توفى سنة ٤٣٧هـ.

والنص المذكور هنا موجود فى كتابه: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٣١.

(٢) (المدُّ واللِّين): مصطلحان يتـعلقان بأحرف العلة الثلاثة (واى)؛ فـإنها إن سكنت بعد حركة تجـانسها سميت أحرف علة ولين ومد، كما فى: قال ويقول ويبيع. وإن سكنت بعد حركة لا تجانسها سميت (أحرف علة) فـقط؛ نحو: وَعَد، قـوِىَ. وعلى ذلك لا تكون الألف إلا حرف مد دائمًـا؛ لأنها لا تقع إلا بعد فتحة.

(٣) من الآية ٦ من سـورة البقـرة، قوله تعـالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٤) هو: أبو الحسن على بن حمزة، إمام أهل الكوفة فى اللغة والنحو، توفى سنة ١٨٩هـ.

(٥) البيت من مشطور الرجز، وينسب إلى رؤبة بن العـجاج، وليس فى ديوانه، ولكنه نشر فى ملحقات الديوان. وقد أورده السكرى فى أشعار الهذليين على أنه لرجل منهم مع أبيات أخرى، هى:

أرَيْتَ إنْ جـاءت به أمْلُودَا
مـرجَّـلا، ويلبس البـرودَا
ولا ترى مـلاً له مـعـدودا
أقَـائلُنَّ أحضـروا الشهـودا

(والأملود): الناعم اللين، و(مُرجلاً): من ترجيل الشعر وهو تسـويته وتطريقته. و(البرود) جمع برد وهى نوع من الثياب.

وفى معنى الأبيات قـال ابن دُرَيْد: أتى رجل من العرب أمَةً له، فلما حَبِلَتْ جحـد أن يكون حَبَلُهَا منه، فأنشأت تقول له هذه الأبيات. وقال غير ابن دريد: المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب مُرَجَّل الشـعر حسن الملمس كأنه الغـصن الناعم ليتزوجهـا، أفأنت موافقٌ على ذلك، آمِـرٌ بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها؟ ينكر ذلك منه، يعنى أن الاستفهام إنكارى.

انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٣، المحتسب ١/ ١٩٣، الخصائص ١/ ١٣٦، الدر المصون ٤/ ٦١٦

وزعم الفراء أنها لُغة أكثر العرب - كما تقدم -

وفي حذف الهمزة وجوه:

أحدها - وهو الظاهر: أنه استُثْقِلَ فيها جَمْعُ همزتين مع اتصال الضمير، فخفف بإسقاط الثانية؛ لأنها التي حصل بها الثقل، ولثبوت حذفها في مضارعه كـ (يرى)، ولأن الأُولَى دَالَّةٌ على الاستفهام[1].

والثاني: أن الهمزة أبدلت ألفًا، فالتقى ساكنان، حُذِفَ أولهما - وهو الألف - كما مر.

والثالث: أنه أبدلها ياء، وسكَّنها، فحذفت لالتقاء الساكنين؛ قال أبو البقاء[2]: وفيه بُعْدٌ[3]، قرَّبه حَذْفُها في نحو (يرى). ورجح بعضهم مذهب الكسائي بأنهم يجترئون على حذف الهمزة كثيرًا في قولهم: ويْلُمِّه[4]، ونحوه[5].

---

(١) أي: فحذفُها يُخِلُّ بالفهم والإفهام.

(٢) هو: عبد الله بن الحسين أبو البقاء النحوي الضرير، من مؤلفاته: إملاء ما مَنَّ به الرحمن في التفسير، والتبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء والإعراب، توفي سنة ٦١٦هـ. والنص المذكور هنا موجود في كتابه: إملاء ما مَنّ به الرحمن ٢٤١/١ (موطن٩ الآية ٤٠ من سورة الأنعام).

(٣) ظاهر كلامه يقتضي أن جملة (وفيه بُعْد) من كلام أبي البقاء، ولكن المثبت في الدر المصون [٦١٧/٤] يفهم أنه من كلام السمين الحلبي، ردآ على أبي البقاء. والعبارة في الدر المصون هي: «والثالث. . قاله أبو البقاء، وفيه بُعد»، وهي الموافقة لما جاء في كتاب (إملاء ما من به الرحمن).

(٤) أصل (ويلُمِّه) هو: ويْلُ أمِّه، وهو تعبير خرج عن معنى الدعاء بالهلاك إلى مقصود التعجب والاستجادة، جاء في لسان العرب (ويل): «رجل ويْلُمِّه وَوَيْـلمِّه، كقولهم في المستجاد: وَيْلُمِّه - يريدون: وَيْلَ أمِّه - كما يقولون: لابَ لك، يريدون: لا أب لكَ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد. ابن جني: هذا خارج عن الحكاية؛ أي يقال له من دهائه: وَيْلُمِّه، ثم ألحقت الهاء للمبالغة كداهية، وفي الحديث في قوله لأبي بصير: «وَيْلُمِّه مسعَرَ حرب» تعجبًا من شجاعته وجرأته وإقدامه. وقيل: وَيْ كلمة مفردة، ولامِّه مفردة، وهي كلمة تفجع وتعجب، وحُذفت الهمزة من (امه)، والقيت حركتها على اللام، وينصب ما بعدها على التمييز».

(٥) مما جاء من ذلك غير (وَيْلُمِّه) قول الشاعر:

يَابَا المغيرة، رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ ... فرَّجْتُهُ بالمكر منِّي والدَّهَا

أي: يا أبا المغيرة. وقول الآخر:

ومَن رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بن سَعْد ... إذا ما النِّسْعُ طال على المطية

أي: ومَنْ رأى. [الدر المصون ٦١٧/٤، ٦١٨].

* ومنها أنه لا يدخلها تعليق ولا إلغاء [(١)]؛ لأنها بمعنى (أَخْبِرْنِى)، وهو لا يُعَلَّق ولا يُلغى عند الجمهور [(٢)]، وبه صرَّح سيبويه [(٣)]، وجوَّز الاستفهام فى موضع المفعول الثانى[(٤)]، وخالفه كثير من النحاة، وقالوا: يُعَلَّقُ ويُلْغَى، وهو فى القرآن وكلام العرب كثير[(٥)].

* ومنها: أنها تلحقها التاء فيلتزم إفرادها وتذكيرها، ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف، بخلاف التى لم تُضَمَّنْ معنى (أخبرنى)؛ فإنها تطابق فيها ما يُراد بها[(٦)].

---

(١) التعليق هو: ترك العمل فى اللفظ دون المحل لمانع؛ نحو: ظننت لَزَيْدٌ فاهمٌ؛ فـ (لَزَيْدٌ فاهم) لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا لأجل المانع لها من ذلك العمل؛ وهو (لام الابتداء) التى لها صدارة الكلام، ولكن هذه الجملة فى موضع نصب؛ بدليل أنك لو عطفتَ عليها نصبت فقلت: ظننت لَزَيْدٌ فاهمٌ وعَمْرًا مؤدبًا.
والإلغاء هو: ترك العمل فى اللفظ وفى المحل معًا لمانع؛ نحو: زيد ظننت فاهم؛ فليس لـ (ظننت) عمل فى (زيد فاهم)، لا فى اللفظ ولا فى المحل.
ولكلٍّ من التعليق والإلغاء مواضع مذكورة فى باب (ظن وأخواتها) من كتب النحو.

(٢) لأن جمهور النحاة يَرى أن الإلغاء والتعليق يختصان بكل فعل متصرف قلبى [من أفعال القلوب]، وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية.
وَخُصَّ بالإلغاء والتعليق ما مِنْ قَبْلِ هَبْ .....
والحق بعضُهم بهذه الأفعال فى التعليق أفعالاً أخرى بشرط أن تُسبق باستفهام، وهذه الأفعال هى: (ابصر، وتفكر، وسأل، ونظر، ونسى).
وزاد ابن مالك أيضًا ما قارب الأفعال المذكورة مما له تعلق بفعل القلب نحو: (رأى) البصرية، و(استنبا)، وأجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. والجمهور على خلاف ذلك. [انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٣٥ وما بعدها].

(٣) فى كتاب سيبويه [١/ ٢٣٩]: تقول: «ارايتك زيدًا، أبو مَنْ هو؟ وأريتك عَمْرًا، أعندك هوأم فلان؟ لا يحسن فيه إلا النصب فى (زيد) ؛ الا ترى أنك لو قلت: ارايت أبو مَن أنت ؟ أو: ارايت أزيدٌ ثَمَّ أمْ فلان؟ لم يحسن؛ لأن فيه معنى (أخبرنى عن زيد)، وهو الفعل الذى لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة (أخبرنى) فى الاستغناء، فعلى هذا أجرى، وصار الاستفهام فى موضع المفعول الثانى.

(٤) أى جعل الجملة الاستفهامية سادة مسد المفعول الثانى لـ (أرايتك).

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٣٧.

(٦) عبارة الأصل فيها اضطراب بيِّنٌ، وقد أثبت ما جاء فى الدر المصون [٤/ ٦١٨]؛ لأن المؤلف هنا قد=

* ومنها: أنه(١) يلحقها كـاف - هى حرف خطاب - تطابق ما يُراد بها. وهل التاء فـاعل والكاف حرف خطـاب يُبيِّنُ أحوالـها، أو التاءُ حـرف خطاب والكاف فاعل اسْـتُعِيـرَ فيهـا ضمـير النصب للرفع، أو التاءُ فـاعل والكاف مفـعول أول؟ مذاهب، أولها مذهب البصريين، والثانى مذهب الفراء، والثالث مذهب الكسائى.

وقال أبو على (٢): قولـهم: أرأيْتَكَ زَيْدًا، ما فـعل؟ بفتح التـاء فى جميـع الأحوال، والكاف إمَّا لمجرد الخطاب مجردة عن الاسمية، أم لا، ولو كان اسمًا وجب أن يكون الاسم الذى بعده هو هو؛ لأن هذه الأفـعال مفعـولها الأول هو الثانى معنى، وليس به(٣)، فَتَعَيَّن أن يكون مخلـوعًا عن الاسمية، وإذا ثبت أنه للخطاب مُعَرّىً عن الاسـمية(٤) ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب؛ ألا ترى الكلمة لا تلحـقها عـلامتا خطاب ولا تأنيث ولا استـفهام، فلمَّـا لم يَجُزْ ذلك أُفرِدَتْ التـاء فى جميع الأحـوال؛ لما كان الفعل لا بُدَّ له من فـاعل، وجعل فى جميع الأحوال على لفظ واحد؛ استغناءً بما يلحق الكاف(٥)، فلما أدى ذلك إلى ما لا نظير له رُفِضَ، وأُجْرِىَ على ما عليه سائر الكلام.

قال الزجاج(٦): ما قاله الفراء خطأ لم يَقُلْـهُ غيره؛ لأنه لو عُدِّيَتْ الرؤية إلى

---

= نقل عنه هذه الأوجه بكثير من الفاظه. أما نصُّ الأصلِ المضطرب فهـو: «ومنها أنها يلحقها ما يلزم إفرادها وتذكيرها؛ اسـتغناء بما لحق الكاف، بخلاف التى تضمنت معنى أخبـرنى فإنها تطابق ما يُراد بها».

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهى من الدر المصون [٤/٦١٨].

(٢) هو: الحسن بن أحـمد بن عبـد الغفار، من مـؤلفاته: الإيضـاح فى النحو، والحجـة فى القراءات، والمسائل العسكريات، والبغداديات، والحلبيات، توفى سنة ٣٧٧هـ.

وكلامه المنقول هنا موجود فى كتابه: الحجة فى القراءات[٢/ ٣٨٤] المخطوط، وهو منقول بالمعنى.

(٣) فى الأصل: (وليس له) - والتصحيح من الدرّ المصون [٤/٦١٩].

(٤) فى الأصل: (وإذا ثبت أن للخطاب معنى الاسمية) -والتصحيح من الدر المصون [٤/٦١٩].

(٥) فى الأصل: (استغناء بها لنحو الكاف) - والتصويب من الدر المصون [٤/٦١٩].

(٦) هو: إبراهيم بن السـرى بن سهل، أبو إسـحاق الزجـاج، من مؤلفاته: مـعانى القـرآن، توفى سنة ٣١١هـ.

والنص المذكور هنا موجود فى معانى القرآن له ٢/ ٢٧٠، والنقل بالمعنى.

الكاف وإلى زيد في: أرأيتك[1] زيدًا، ما صنع؟ صار المعنى أرأيت نفسك زَيْدًا[2]؟، وهو محال.

وقال مكّي[3]، ما قاله الفراء مُحالٌ؛ لأن التاء هى الكاف فى (أرأيتَك)؛ فكان يجب أن تظهر علامة جمع التاء، ويكون فاعلان لفعل واحد، وهما لشيء واحد. ويجب أن يكون معنى: أرأيتك زَيْدًا، ما صنع؟ : أرأَيْتَ نَفْسك زيدًا، ما صنع؟ لأن الكاف هو ضمير الخطاب، وهو مُحال ومناقضٌ معنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه فى صدر السؤال؛ ثم تردُّهُ لغيره فى آخره، وتخاطب أوَّلاً ثم تأتى بغائب آخرًا، وتصيرُ ثلاثة مفاعيل لـ (رأيت)، وهو لا يجوز. ولو قلت: أرأيتك عَالمًا بزيد، كان صحيحًا، وتُعدِّى (رأى) لمفعولين.

وقال أبو البقاء[4] بعد ما حكى مذهب البصريين: والدليل عليه أن الكاف لو كانت اسمًا فإمّا مجرورة - وهى باطل؛ إذ لا جارَّ هنا - وإما مرفوعة - وهو باطل أيضًا؛ لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع، ولا رَافِعَ لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون فاعلان لفعل واحد[5]. ولا منصوبة، لوجوه: لأنه يُعَدَّى لاثنين، ولو كانت مفعولاً تعدى لثلاث، ولو كان مفعولاً كان فاعلاً معنى، وليس المعنى عليه؛ لأن المعنى ليس: أرأيتَ نفسك، بل (غيرك). ولو كان مفعولاً كان بعد علامة التثنية والجمع وغيرهما، فقلت: أرأيتماكما، وهَلُمَّ جرًا. وفيما ذكر إبطال لمذهب الفراء.

وانتصر له ابنُ الأنبارى[6] فقال: لو كانت الكافُ[7] توكيدًا وقعت التثنية

---

(١) فى الأصل: (أرأيت) - والتصويب من الدر المصون [٤/ ٦١٩].

(٢) فى الأصل زيادة قوله: (بانتفائه) - ولا معنى لها، وهى غير موجودة فى الدر المصون، ولا فى معانى القرآن للزجاج.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦.

(٤) انظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/ ١٤٢.

(٥) فى الأصل: (ولا يكونان فاعل بفعل واحد) - والتصويب من: الدر المصون ٤/ ٦٢٠.

(٦) هو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، من مؤلفاته: الإنصاف فى مسائل الخلاف، أسرار العربية، لمع الأدلة، توفى سنة ٥٧٧هـ.

(٧) فى الأصل: (التاء) - وهو سهو، والتصويب من الدر المصون [٤/ ٦٢١].

وأخواتها مع التاء كما تقعان مع عدمها[1]، فلو فُتِحَتْ التاء فى مكان الجمع واتصلت علامته بغيرها دلَّ على أن الكاف[2] غير توكيد؛ ألا ترى لو سقطت الكاف لم يصح أن يُقال لجماعة: أرأيت، فوَضَحَ بهذا انصرافُ الفعل إلى الكاف، وأن لازمَه مفتقر إليها.

وما قاله ابن الأنبارى باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة؛ لاتصال علامة الجمع بها، وهى حرف.

وقال الفراء[3]: موضع الكاف نصب وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحرك إليها بمنزلة الكاف فى دونَكَ وإليك [4]،وهو مشهور، وللفراء هنا كلام حسن[5]، وهو قوله : إن للعرب فى (أَرَأَيْتَ) لغتين ومعنيين، إلى آخر ما قَدَّمْناه لك.

(٣) واعلم أنهم اختلفوا فى الجملة الاستفهامية هنا بعد (أرأيتك): فالجمهور على أن (زَيْدًا) مفعول أول، والجملة فى محل نصب سادة مسدَّ المفعول الثانى، وتقدم أنه لا يجوز التعليق فى هذه، وإن جاز فى غيره من (علمِت) وبابه[6].

وقال ابن كيسان [7]: إنها بدل من (أرأيتك).

وقال الأخفش[8]: لا بُدَّ بعد (أرأيت) بمعنى (أَخْبِرْنِى) من اسم المستخبر عنه، وتلزم الجملة التى بعده الاستفهام؛ لأن (أخبرنى) بمعنى الاستفهام.

---

(١) أي: مع عدم لحاق الكاف.

(٢) فى الأصل: (التاء) - والتصويب من الدر المصون [٤/ ٢٦١].

(٣) انظر: معانى القرآن للفراء [١/ ٣٣٣].

(٤) أى: عندما يراد بـ (دونك) الإغراء؛ نحو: دُونَكَ الكتابَ، بمعنى : خُذْهُ، ويُراد بـ (إليك) التحذير؛ نحو: إليك عنى. بمعنى: (تَنَحَّ وابتعِدْ).

فالكاف فى كل منهما مخفوضة فى اللفظ بالإضافة أوالجر بالحرف مرفوعة فى المعنى؛ لأنها مأمورة.

(٥) انظر: معانى القرآن للفراء [١/ ٣٣٣].

(٦) يريد: بعد الاسم المنصوب، كما فى نحو: أرأيتك زيدًا، ما صنع؟

(٧) هو: محمد بن أحمد، نحوى بغدادى، أخذ عن المبرد وثعلب، له كتب فى النحو ومعانى القرآن، توفى سنة ٢٩٩هـ. وانظر فى توثيق هذا الرأى هنا: الدر المصون ٤/ ٦٢٢.

(٨) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، من مؤلفاته معانى القرآن، توفى سنة ٢١٥هـ. وانظر فى توثيق الرأى هنا: الدر المصون ٤/ ٦٢٢.

وزعم أيضًا أنها تخرج من بابها، فتكون بمعنى (أمَا وتَنَبَّهْ)[1] وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد؛ كقوله: ﴿أرأيْت إذْ أويْنا﴾ [الكهف: ٦٣]، وهذا لا يجوز؛ لأنه إخراج لِلَّفظ عن موضوعه من غير داعٍ إليه.

(٤) واعلم أنهم اختلفوا فى هذه الآية[2] على أقوال:

**أحدها**: أن المفعول الأول والجملة السَّادَّةَ مسدَّ الثانى محذوفان؛ تقديرهما: أرأيتكم عبادتكم الأصنام، هل تنفعكم؟ أو اتخاذكم غير الله إلَهًا، هل يكشف ضُرَّكُم؟ ونحوه؛ فـ (عبادَتكُم) أو (اتخاذكم) مفعول أول، وجملة الاستفهام سادة مسدَّ الثانى، والتاء فاعل، والكاف حرف خطاب.

**والثانى**: أن الشرط وجوابه سدّا مسدَّ المفعولين؛ لأنهما بمعناهما، والفعل لا يحتاج إلى مفعول، وليس بشىء؛ إذ لم يُعْهَدْ سَدُّ الشرط وجوابه مسدَّهما فى باب (علم)، وكَوْنُهُ غَيْرُ محتاج إلى مفعول إخراجٌ له عن وضعه، فإن عَنَى أنهما دالاّن عليه، فهو المُدَّعَى.

**والثالث**: أن المفعول محذوف، والفعلان[3] تنازعا (عذاب الله)، وهو اختيار الشيخ[4]؛ حيث قال: الذى نختاره أنها باقية على حكمها من التعدى لاثنين: الأول منصوب، والثانى لم نجده إلا جملة استفهامية أو قَسَمِيَّة؛ فالأول محذوف، وهو من التنازع، أُعْمِلَ فيه الثانى[5]، وأما المفعول الثانى فهو جملة

---

(١) فى الأصل: (فتكون بمعنى أرأيت) - وهو سهو، والتصويب من: الدر المصون [٤/ ٦٢٣].

(٢) يريد. الآية ٤٠ من سورة الأنعام، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(٣) الفعلان هما: (رايتكم ) و(أتاكم).

(٤) يقصد بالشيخ هنا أبا حيان الأندلسى، وهو: أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن يوسف، من مؤلفاته: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والبحر المحيط، توفى سنة ٧٤٥هـ - واختياره هذا وقع فى البحر المحيط [٤/ ١٢٧].

(٥) ولذا رفع (عذاب الله) ؛ لأن (أتاكم) يحتاج إلى فاعل، ولو أعمل الأول لنصب (عذاب الله)؛ لاحتياجه إلى المفعول به، ونظير ذلك: اضرب إن جاءك زيد، على إعمال (جاءك)، ولو نصب لجاز وكان من إعمال الأول

الاستفهام فى ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾، والرابط محذوف تقديره: أغَيْر الله تَدْعُونَ لِكَشْفِه. والمعنى: قل أرأيتكم عذاب الله إن أتاكم أو الساعة إن أتتكم، أَغَيْرَ الله تدعون لكشفه أو لكشف نوازلها؟

(٥) فى جواب الشرط خمسة أقوال:

**أحدها**: أنه محذوف، قَدَّره الزمخشرى، إن أتاكم عذاب الله، مَنْ تَدعُون؟ قال الشيخ: وإصلاحه: فَمَنْ تَدْعُون؟ بالفاء؛ لأن جملة الاستفهام لا تقع جوابًا بدونها.

**والثانى**: أنه (أرَأَيْتكُمْ)، قال الحَوْفِى[1]، وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: أن جواب الشرط لا يتقدمه، وأجازه جماعة من الكوفيين.

والثانى: الاستفهام المُصَدَّر بالهمزة؛ فالهمزة لا تكون عليه جوابًا؛ لأنها إمَّا أن تقع بعد الفاء أَوْلاَ، والأول غير صحيح؛ لأن لها الصدر. والثانى يلزمه أن جواب الشرط غير مُصَدَّرٍ بالفاء، وهو لا يصح، بخلاف (هَلْ) وغيرها؛ لأنها لا تستحق تمام التصدر كالهمزة.

**والثالث**: أنه[2] (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُون)، وهو ظاهر كلام الزمخشرى[3].

وقال الشيخ[4]: لا يجوز تعلق الشرط بقوله (أغير الله)؛ لأنه لا يقع جوابًا؛ لأن جواب الشرط إذا كان استفهامًا بالحرف لا يكون إلا بـ (هل)، لا بالهمزة[5]. ولأنَّا لو قدرنا (أرأيْتَ) متعديًا لاثنين أحدهما محذوف متنازع فيه، والآخر سَدَّتْ جملةُ الاستفهام مسَدَّهُ، ولو جعلناها جواب الشرط بقى (أرأيتكم) متعديًا لواحد، وهو لا يجوز.

---

(١) هو: على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف، من مؤلفاته: البرهان فى تفسير القرآن، توفى سنة ٤٣٠هـ.

(٢) فى الأصل: (الثانى أنها) – وهو من سهو الناسخ.

(٣) انظر: الكشاف [٢/١٨]، وفيه قال: «ويجوز أن يتعلق الشرط بقوله: (أغَيْرَ اللهِ تَدعُون)؛ كأنه قيل: أغير الله تدعون إن أتاكم عذاب الله؟

(٤) يريد: أبا حيان الأندلسى، انظر: البحر المحيط [٤/١٢٧].

(٥) فى الأصل: (لما فى الهمزة)، إلا معنى له.

قلت[1] هذا لا يلزم الزمخشرى، فإنه لا يرتضى ما قاله من الإعراب، وقوله: (يلزمه تعديته لواحد) ممنوع، بل هو مُتَعَدٍّ لاثنين محذوفين - ثانيهما جملة الاستفهام - كما تقدم.

ثم قال: والتزامُ العرب فى الشرط الآتى بعد (أرأيْت) مُضِيَّ الفعل دليل على أن جواب الشرط محذوف؛ لأنه لا يحذف جواب الشرط إلا عند مُضِيِّ فعله، وهو فى آيات كثيرة؛ كقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [2]، وفيه من كلام العرب[3]، ومجيء الجمل الاستفهامية مُصدَّرة بالهمزة - دليلٌ على أنها ليست جواب الشرط؛ إذ لا يصح وقوعها جوابًا للشرط... انتهى.

ولما جَوَّزَ الزمخشرى تعلق الشرط بقوله: (أَغَيْرَ اللهِ) قال [4]: فإن قلت: إن عَلَّقت الشرط به فما تصنع بقوله: (فيكْشِف ما تَدْعونَ إليه) من قوله: (أوْ أتتكُمُ السَّاعَةُ)، وقوارع الساعة لا تُكْشَفُ عن المشركين؟

قلت: قد اشترط فى الكشف المشيئة، وهو قوله: (إنْ شاءَ)؛ إيذانًا بأنه إن فعل كان له وجهٌ من الحكمة، إلا أنه لا يفعل لوجه آخرَ من الحكمة أرْجَحَ منه.

وترك[5] الشيخ التنبيه على ما هو أهَمُّ وهو قوله: إلا أنه لا يقول لوجه آخر

---

(١) القائل هنا هو: السمين الحلبىّ فى الدر المصون [٤/ ٦٢٥]، وليس الشهاب الخفاجى، كما قد يتبادر إلى الذهن.

(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنعام، تلاحظ أنه ذكر آية واحدة فقط مع أنه قال: وهو فى آيات كثيرة، وكان عليه أن يذكر ما ذكره غيره من آيات أخرى؛ كقوله تعالي:

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٤٦].

و ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧١].

و ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧٢].

و ﴿أَفَرَأَيْتَ إِن مَّتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥].

و﴿أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [العلق: ١٣].

(٣) كالبيت السابق: (أرأيتْ إن جاءت به أمْلُودا).

(٤) الكشاف [٢/ ١٨]، والكلام عن الآية ٤٠ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾.

(٥) هذا من تعليق السمين الحلبىّ على رَدِّ الشيخ أبى حيان على الزمخشرى، انظر: الدر المصون [٤/ ٦٢٦].

من الحكمة . . إلى آخره، فإنه أصلٌ فاسد من أصول المعتزلة، يزعمون أن أفعاله تعالى مُـعَلَّلَةٌ تابعة لمصـالح وحِكَمٍ يترجح بعـضها بدون بعـض، تعالى الله عن ذلك؛ فإن أفعاله لا تُعلَّل بالأغراض، ولا يُسْأَلُ عمَّا يفعل.

**والرابع**: أن جواب الشـرط محذوف؛ تقـديره: إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة دعوتم؛ بدليل قوله: (أَغَيْرَ الله تَدْعُونَ).

**والخامس**: أنه محذوف أيضًا مقدر من جنس ما تقدمه فى المعنى؛ تقديره: إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة فأخبـرونى: أتدعونى غير الله أو أتتكم الساعة فأخبرونى: أَتَدْعُونَ غير الله لكشفـه، كما تقول: أخبرنى عن زيد، إن جاءك ما تصنع به؟ أى إن جاءك فَأَخْـبِرْنِى عنه، فحذف الجواب لدلالة (أَخْـبِرْنِى) عليه. ونظيره: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ؛ أى: فأنت ظالم، فحذف (فأنت ظالم) لدلالة ما تقدم عليه.

هذا ما اختاره الشيخ، وقال: إنه جَارٍ على قواعد العربية، وإنه لم يَرَهُ لغيره. انتهى ما فى (الدر المصون)(١).

(٦) أقول (٢): هذا ما حكاه من مـذاهب النحاة فى هذه الكلمـة، وهو كلام لم يُطَبِّقْ منه المَفْصِلَ، ولم يُصِبْ المَحَزَّ(٣)، وفيه اختلال من وجوه:

**الأول**: قـد عرفت أن الفـراء يقول: إن التـاء حرف خطاب والكاف فـاعل، فمعنى (أرأيتكم): أرأيتم، ومفعولاه مُقَدَّران، فكيف يلزمه أن يكون له فاعلان، وأنه ينصب ثلاثة مفاعيل؟ وكـيف يلزمه أنه لا رافع له، وأن أول كلامه مناقض

---

(١) انظر: الدر المصون [٤/ ٦٢٣ -٦٢٧]، وجاء النقل هنا بأكثر ألفاظه.

(٢) هذا الآتى من تعليق الشهاب الخفاجى.

(٣) (المفصلُ) بوزن (مَسْجد): كلُّ ملتـقى عظمين من الجسد - وهو المراد هنا - أما (المفصل) بوزن (منبر) فهو اسم آلة يراد به اللسـان - وهو غير مراد هنا - وتطبيق المفـصل معناه: إصابته فيـبينُ عن الجسد على وجه الدقة والإحكام.

و(المحزُّ): موضع الحزّ - الذى هو القطع فى الشىء من غير إبانة للمحزوز.

وقولهم: طـبق المفصـل وأصـاب المحـزَّ تعبـير كنائى يراد به: الاهتـداء إلى وجه الصـواب وإصابة الحجة.

لآخره؟- وإلى هذا أشار ابن الأنبارى - والعجب أنه بعدما أبطل كلام الفراء ذكره بَعْدُ، وقال : إنه كلامٌ حَسَنٌ.

**والثانى**: أنه نقل عن الأخفش أنْ فَسَّرَ (أرأيْت) بـ (أرِنيه)، وخطَّاه وقال: إنه أخرجه عن موضعه لغير داعٍ. وهو ناشىءٌ من عدم فهم كلامه، وهو تحقيقٌ وكلامٌ دقيقٌ؛ فإنهم فسروا ﴿**أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ**﴾[1]، بـ (أخْبِرْنى) بأمر موسى ويوشع، وأمر الصخرة ومكانها، فما معنى (أخْبِرنى) حينئذٍ؟

وإنما المعنى ما قاله الأخفش؛ فإن الاستفهام فيه بمعنى الأمر؛ فـ (أرأيت) بمعنى (أرِنى) هو كناية عن لازمه وهو الرجوع إلى مكان الصخرة ليَرَى الخِضْرَ عندها، كما تُفْصح عنه الفاء فى قوله : ﴿**فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا**﴾؛ فالمعنى حينئذ: ارْجِعْ أنت وأنا إلى الصخرة حتى نرى مَنْ نريده عندها فَأرِنيهِ؛ فالمعنى[2]: ارجع معى لنراه، وأىُّ معنًى للآية غير هذا؟ فكيف يعترِضُ عليه بما هو واردٌ عليه ، كما قيل شعرًا:

إذا محاسنِىَ اللاتى أُدِلُّ بها كانت ذنُوبى، فَقُلْ لى كيف أعتذر[3]

**والثالث**: قوله [4]: إنه كان ينبغى له التنبيه على ما هو أهمُّ منه مما بناه على الاعتزال - يعنى تعليل أفعال الله - وهو خطأ منه؛ فإن أفعاله عزَّ وجل تترتب عليها مصالح وفوائدُ ينتفع بها عباده، ولا يخلو عنها أفعالٌ؛ فإن الخالقَ المُتقِنَ لأفعاله لا يفعل أمرًا عبثًا، ولله دَرُّ العلاَّمةِ حيث سمّاها حِكَمًا، وهذا مذهب

(١) الآية ٦٣ من سورة الكهف.

(٢) فى الأصل: (فمعنى).

(٣) البيت من البسيط، انظره فى عين: الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة، لأبى الحسن على بن هذيل (٥٦). ومعنى البيت: ليس بوسعى أن أتمكن من الاعتذار من سوء فهمكم لطباعى، أو لما آتى به من تصرفات بعد أن قلبتم ما أَعُدُّه فَخرًا لى من صفات نبيلة إلى مساوئ تشين. ينكر عليهم ذلك ويتحسر.

(٤) يريد: قول السمين الحلبى فى اعتراضه على أبى حيان، حين رد تفسير الزمخشرى السابق.

أهل السنة كما صرَّح به النَّسَفيُّ(١) وذكره السَّيِّدُ(٢) في مواضع من تأليفه، والممتنعُ الغرض الذى يعود نَفْعُه لفاعله، ويتوقف عليه فِعْله، وقد بيَّنَ هذا الموقفَ الحفيدُ(٣) في مجموعه.

والرابع: ما نقله عن شيخه من أنه من (التنازع) لم يذكره أحد غيره هنا، فإن قوله: (أوْ أتَتْكُمُ السَّاعَةُ) لا يناسبه؛ لأن عطف ما لا تنازع فيه عليه يُبْعِدُه، وإن لم يُبْطله.

والخامس: أن اعتراضه على الفراء بأنه لو كانت التاء توكيدًا وقعت التثنية وأخواتها معها، غير وارد؛ لأنه صرَّح بوقوعها ونَقَلَهُ عن العرب، وهو نَصٌّ يُعَوَّل عليه.

ثم إن (رأى) هنا يجوز أن تكون بَصرية وعِلْميَّة، فإن مَنْ رأى شيئًا وشاهده عَلِمَهُ يقينًا، فيخبر به من سأله، والعِلم سببٌ قريب، والمشاهَدَةُ سبب بعيد، فيجوز أن يكون كُلٌّ منهما سببًا؛ ولذا نرى العلامة فى بعض المواضع جعلها بَصَريَّة، وفى بعضها جعلها عِلْميَّة - كما ذكره النِّحْرِير(٤) فى شرحه.

وقال الدماميني(٥) فى شرح التسهيل: ما ذكره الفراء من أن التاء حرف

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى الحنفى، فقيه أصولى متكلم مفسر، من مؤلفاته: عمدة العقائد فى الأحكام، مدارك التنزيل وحقائق التأويل فى التفسير، منار الأنوار فى أصول الفقه، توفى سنة ٧١٠هـ.

(٢) هو : على بن محمد بن على الجرجانى، يعرف بالسيد الشريف أبى الحسن، من مؤلفاته: حاشية على شرح التنقيح للتفتازانى فى الأصول، حاشية على تفسير البيضاوى، حاشية على المطول فى المعانى والبيان للتفتازانى، توفى سنة ٨١٦هـ.

(٣) هو يحيى بن مسعود بن عمر الهروى الحنفى الشهير بـ (الحفيد)، والملقب بـ (شيخ الإسلام) مفسر، من مؤلفاته: حاشية على أوائل حاشية الكشاف لجده، توفى سنة ٨٨٧هـ.

(٤) النِّحريرُ: الحاذق الماهر العاقل المجرب، وقيل: هو الرجل الطَّبِن الفطنُ المتقن البصير فى كل شىء، ويقصد به هنا الإمام الزمخشرى.

(٥) هو: محمد بن أبى بكر بن عمر المخزومى الإسكندرى المالكى، يعرف بـ «ابن الدمامينى»، أديب ناثر نحوى عروضى فقيه، من مؤلفاته: شرح مغنى اللبيب، جواهر البحور فى العروض، شرح لامية العجم للطغرائى، توفى سنة ٨٢٧هـ.

خطاب والكاف فاعل مُقْتضٍ لأمرين لم يَثْبُتَا؛ إذ لم تثبت التاء المتصلة بالفعل أن تكون حرف خطاب، ولم يثبت كون الكاف فاعلاً. انتهى.

(٧) وفى تفسير الكشاف: أن (أرأيتم) وقع هنا[١] فى ثلاثة مواضع، قال فى الأول منها والثالث (أرأيتكُمْ) دون الثانى، ووجَّهها بأن الأول لما كان مفيداً الخطاب بُولِغَ فيه، وتُرِكَ فى الثانى اختصاراً، ولما وقع الفصل بينهما وبين التالية أُعِيدَتْ كاف الخطاب تَطْرِئةً له، وقُدِّمَ السمع[٢] بأنه أشرف وأنفع؛ لتعلقه بالغائب، بخلاف البصر؛ لأنه لا يدرك إلا الحاضر. وفى الآية دليل على بقاء العَرَضِ[٣] زمانين؛ لأن الأخذ إنما يتعلق بالموجود، فَتَأَمَّلْ.

**والحمد لله الذى هدانا لهذا**

**وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله**

**وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسَلَّمَ.**

* * * *

---

(١) يقصد: فى سورة الأنعام، فقد وقعت فى الآية ٤٠، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، وفى الآية ٤٦، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾، وفى الآية ٤٧، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾.

(٢) فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾.

(٣) العرض: ما يعرضُ فى الجوهر، مثل الألوان والطعوم والذوق واللمس، وغير ذلك مما يستحيل بقاؤه بعد وجود الجوهر

# الفهارس

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | رقمها | الآيـــة |
|---|---|---|
| ٢٧ | ١١٩ | ﴿ هَذا يَوْمُ ينفعُ الصَّادقِين صدْقُهُمْ ﴾ . |
| | | سورة الأنعام |
| ٤٦ | ٣ | ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَـوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِـرَّكُمْ وجهْركُمْ ﴾ . |
| ١٤٨-١٤٩-١٥٢ | ٤٠ | ﴿ أَغَيْرَ اللَّه تدْعُونَ ﴾ . |
| ٤٦ | ١٢٤ | ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ . |
| | | سورة الأعراف |
| ٩٦ | ٢٧ | ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ . |
| ٤١ | ١٢٧ | ﴿ ويَذَرَكَ وآلِهتَكَ ﴾ . قراءة . |
| ٨٥ | ١٥٥ | ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ . |
| | | سورة الأنفال |
| ٣٥ | ٢٤ | ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ . |
| | | سورة التوبة |
| ١٢٧ | ٦ | ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ . |
| | | سورة يونس |
| ٥٦ | ٢٢ | ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ . |
| ١٠٤ | ٤٢ | ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ . |
| | | سورة هود |
| ٥٩ | ٨ | ﴿ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ . |
| ١٤-٢٦ | ٤١ | ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ . |
| ٦٨ | ٤٣ | ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ . |
| ١٠٤ | ١٠٠ | ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ . |

| الآيـــة | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| ﴿ ولَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ . | ١٠١ | ١٣٨ |
| سورة يوسف | | |
| ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ . | ٨٥ | ٤٤ |
| سورة الرعد | | |
| ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ . | ١٦ | ١٢٠-١٢٦ |
| ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلامٌ عَلَيْكُم ﴾ . | ٢٣ - ٢٤ | ٣٣ |
| ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ . | ٤٣ | ٣٢ |
| سورة إبراهيم | | |
| ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ . | ٤٥ | ١٠٢ |
| سورة النحل | | |
| ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ . | ٧٦ | ١٠٦ |
| ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ ﴾ . | ١١٥ | ٩٤ |
| سورة الإسراء | | |
| ﴿ لِيَسُوؤُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . | ٧ | ٩٥ |
| سورة الكهف | | |
| ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ . | ١٩ | ٨٧ |
| ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ . | ٦٣ | ١٤٧-١٥١ |
| ﴿ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ . | ٦٤ | ١٥١ |
| سورة النمل | | |
| ﴿ وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ . | ٣٤ | ٨٧ |

| الآيـــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| سورة الضحى | | |
| ﴿ فأمَّا اليتيم فلا تقهر ﴾ . | ٩ | ٧٦ |
| سورة العلق | | |
| ﴿ إنَّ الإنسانَ ليطغىٰ ﴾ . | ٦ | ١٣٩ |
| ﴿ أن رآه استغنىٰ ﴾ . | ٧ | ١٣٩ |

***

## ثانيًا: فهرس الحديث الشريف



***

## ثالثًا: فهرس الأمثال والأقوال



***

## رابعًا: فهرس اللغات

## خامسًا: فهرس الكتب



***

## سادسًا: فهرس الأعلام

***

## سابعًا: فهرس الجماعات ومَن فى حكمهم

## ثامنًا: فهرس الأشعار

# تاسعًا: فهرس الأرجاز، وأجزاء الأبيات

***

# للمؤلف

* اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه (جزآن) ط. أولى دار المعارف ١٩٨٧م - ط. ثانية مكتبة الآداب ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م

* المعيار فى التخطئة والتصويب - دار المعارف.

* فى النقد اللغوى (دراسة تقويمية) - مكتبة الآداب ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

* الفهارس الفنية لخصائص ابن جنى - معهد المخطوطات العربية ١٩٩٣م.

* شرح عيون الإعراب: للمجاشعى (تحقيق) دار المعارف ١٩٨٩م.

* المسائل الملقبات فى علم النحو: لابن طولون (تحقيق) مكتبة الآداب ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

* المسائل الخلافية فى النحو: للعكبرى (تحقيق) الكليات الأزهرية ١٩٨٣م.

* فهارس البارع لأبى على القالى - معهد المخطوطات العربية ٢٠٠٠م.

* فهارس نظام الغريب فى اللغة - معهد المخطوطات العربية ٢٠٠٠م.

* فهارس الفروق اللغوية للعسكرى - معهد المخطوطات العربية ١٩٩٨م.

* إعراب جزء تبارك - مكتبة الآداب ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

* إعراب سورة يس - مكتبة الآداب ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

* تفسير رسالة أدب الكتاب للزجّاجى - معهد المخطوطات العربية ١٩٩٣م.

* الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين - معهد المخطوطات ٢٠٠١م.

# فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

الموضوع | الصفحة



## الرسالة الثانية (الخاطريات، لابن جنى)

الموضوع | الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |